مسائل باب كان وأخواتها

٤٤ ـ مسألة [المنصوب بكان](*)

المنصوب بكانَ الناقصة لا ينتصبُ على الحالِ.

وقالَ الكُوفيُّون هو منصوبٌ على الحالِ(١).

والمسألة تبنى على حرفٍ وهو أن الحال له أحكام لا تتحقق في المنصوب ها هنا، وانتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه، فنحرر من هذا دليلاً فنقول: أحكامُ الحالِ منتفيةٌ عن المنصوب هنا فينتفي كونه حالاً، وبيانه: أنَّ أحكامَ الحالِ كثيرةٌ.

أحدها: أن يجوزَ حذفُها ويبقى الكلامُ تاماً، وليس المنصوبُ ها هنا

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٣١، وشرح اللمع: ورقة: ٥٨، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف وأوردها المحقق في آخر الكتاب لأنه عثر عليها وعلى المسألتين بعدها في بعض النسخ الخطية للكتاب وعنوانها هناك: (علام انتصب خبر كان وثاني مفعول ظنت) وهي المسألة رقم (١٩) من ص (٨٢١ ـ ٨٢٨). وذكرها اليَمنيُّ في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: ٧ في فصل الفعل.

وهي في همع الهوامع: ١/١١١، والتصريح: ١/١٧٤، وحاشية الصبان: ١/٢١٨.

(١) قال أبو البقاء في كتاب اللُّباب: لوحة: ٣٢: «. . . . . وقال الكوفيون ينتصب على القطع يعنون الحال». وقال في شرح اللمع: لوحة رقم: ٥٨: «وقال الكوفيون. . . . . وينتصب الخبر على الحال ويسد مسد الخبر».

كذلك؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: كان زيدٌ، في الناقصة لم يكن كلاماً، ولو قلت في قولك: جاء زيدُ راكباً، جاء زيدٌ كان كلاماً تاماً.

ومنها: أن الحالَ وصفُ هيئةِ الفاعلِ والمفعولِ به وقتَ وقوعِ الفعلِ منه أو به كما ذكرناه من قولك: جاءَ زيدٌ راكباً، فالركوب هيئة الفاعل، ولا هيئة للمرفوع بكان؛ لأنَّها لا تدلُّ على فعل يكون لفاعله هيئة.

الثالث: أنَّ الحالَ لا يكونُ إلا نكرةً هذا هو الأصل؛ إذ لو كان معرفةً لكان تابعاً لصاحبِ الحالِ، إمّا صفةً، وإما بدلاً، وإما توكيداً، والمنصوب في كان ليس كذلك بل يكون معرفة ونكرة، ولا يصح فيه البَدَلُ ولا الوَصْفُ ولا التَّوْكِيْدُ.

الرابعُ: أن الحالَ صفةٌ في الأَصل، ومن حكمِ الصّفة أن تكونَ مُشتَقّةً، ولا يشترط ذلك في المنصوب بكان، ألا ترى أنك تقول كان زيدٌ أباك و[كانت][1] أمُّك هنداً، وليس هذا من المُشتَقِّ في شيءٍ.

الخامِسُ: أن المنصوبَ بكان يتقدَّمُ على اسمها وعليها أيضاً والحال لا يتقدم على صاحب الحال، ولا على العاملِ فيها عندهم وهذا يُبطل مَذهبهم في خبر كان.

فإن قيل: أمَّا جواز حذف الحال فغير ثابت في كل موضع ألا تَرى أن قولَك: مررتُ بكلٍّ قائماً وبكلٍّ قاعداً منصوبٌ فيه حال ولا يجوز الاقتصار على قولك: مررت بكل، لأن معنى الكلام على ذكر الحال. قولهم[2]: إنّها صفةُ هيئةِ الفاعل أو المفعول به قلنا: المنصوب بكان يؤول إلى معنى الصفة، ألا ترى أن قولك كان زيد أباك معناه كان زيد والدك أو الذي ولدك

---

(١) في الأصل «كان».

(٢) في الأصل «قولهم».

وأما كون الحال نكرة فقد جاءت معرفة في بعض المواضع كقولهم:

«أرسلها العراك»[1] أي معتركة و«افعله جهدك وطاقتك» أي مجتهداً، و«كلمته فاه إلى في» أي [مشافهاً][2]، وكل ذلك معرفة.

أمَّا كونُ الحال مُشتقة فغيرُ لازمٍ أن قولَهم: «جَهدُك وطاقَتُك» ليس بمشتقٍّ عندكم وهو حال فكذلك قولهم: «مررتُ بالحيَّةِ ذِراعاً وطولها» ومنه قولُه تعَالى[3]: ﴿ ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل لعلهم يتقون، قرآناً عربياً ﴾ فـ«قُرآناً» حال، وليس بمشتق، وتقول: مررت بزيد رجلاً صالحاً «فرجلاً» حال وليس بمشتق.

وأمَّا تقديمُ الحالِ فجائزٌ عندكم، وأمَّا عندنا فلا يَجوزُ لمانعٍ وهو الإضمارُ قبلَ الذكرِ[4] ولم يُوجد المانع في المنصوب بكان.

والجوابُ: أمَّا حذف الحال فجائزٌ في كلِّ موضعٍ ثم الكلام على ما قبلها، فأما قولهم: مررت بكل قائماً فإنما لم يسغ حذفها فيه لأن صاحب الحال ـ على التحقيق ـ محذوفٌ؛ لأن التقدير مررت بكل رجل أو بكل القوم فصاحبُ الحال هو المضاف إليه، ومنه قوله تعالى[5]: ﴿ ولكلٍّ درجاتٌ مما عَمِلُوا ﴾ أي لكل فريق أو واحد فلما حذف جعل حاله دليلاً عليه، وكذلك

---

(١) هذا جزء بيت للبيد بن ربيعة العامري، والبيت بتمامه هكذا:

وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

والبيت في ديوانه ص: ٨٦، ورواية الديوان (فأوردها)، والكتاب: ١/١٨٧، والمقتضب: ٣/٢٧٣، وابن الشجري: ٢/١٦٤، والإنصاف: ٨٢٢، وابن يعيش: ٢/٦٢، ٤/٥٥، والخزانة: ١/٥٢٤.

(٢) في الأصل «مكافحاً».

(٣) سورة الزمر: الآيتان: ٢٨، ٢٩.

(٤) المسألة رقم: (٦٢).

(٥) سورة الأحقاف: آية: ١٩.

قولهم: ضربي زيداً قائماً أي ضربني زيداً إذا كان قائماً فـ«قائماً» حال من الضمير في كان المقدرة، وذكر الحال دالٌّ على المحذوف، وليس كذلك خبر كان، وقد بيّنا أن الحال صفة الهيئة. قولهم: خبر كان يؤول إلى الصفة. جوابه من ثلاثة أوجهٍ:

أَحدُها: أنَّ المرادَ بالصّفة ها هُنا ما كان تابعاً للموصوف قائِماً بغيرِه وليس كذلك خبر «كان»؛ ألا ترى أن قولَك: كان زيدٌ أخاك إن أخاك ليس بتابع لما قبله، ولا هو هيئة قائمة بغيره، ولذلك لا يعدُّ في باب التوابع.

والثاني: أن الخبر ليس بواقع موقع الصفة، ألا ترى أن هنداً أمّ عمرو مبتدأ وخبر، وأم عمرو غير واقع موقع الصفة، ولذلك لا يعمل عمل الصفة في الإعراب، وليس كذلك الحال؛ فإن الحال تعمل فيما بعدها كقولك: جاء زيد راكباً أبوه فرساً، وكذلك الجملة في قولهم: «جاء زيدٌ تقادُ الجنائب بين يديه».

والثَّالثُ: أن العاملَ في الخَبر غيرُ العاملِ في الحالِ عندهم؛ لأن عندهم الخبر يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ بالخبر[٣]، وليس كذلك الحال فإنَّ العامل فيها هو العامل في صاحبها، قد بيّنا أن حكمَ الحالِ أن تكونَ نكرةً وما ذكروه من المسائل فليس المنصوب فيه حالاً بل هو نائب عن الحال، فقولهم[١]: «أرسلها العراك» تقديره أرسلها معتركة، ثم أقام الفعل مقام الاسم لمناسبته له، أي أرسلها تعترك، ثم حذف الفعل وجعل المصدر دالاً عليه، وهكذا: افعله مجتهداً، ثم تجتهد، ثم جهدك، ويدل على ما ذكرناه أن الحال مشتقة و«جهدك» قد سبق جوابه و«ذراعاً» في معنى المشتق؛ إذ

---

(١) المسألتان رقم: ٢٧، ٢٨.

(٢) تقدم تخريج هذا القول.

معناه مررت بالحيّة مذروعة أو طويلة، وغير المشتق قد يقع موقع المشتق ومنه قولهم[1]: «مررتُ بقاعٍ عرفج كلُّه» أي خشن كلّه، وأمَّا «قرآناً» فمعنى مقروءٌ، ومقروءٌ مشتق، وقال النحويون: هي حال موطئة، ومعنى ذلك أن «عربياً» هو الحال، و«قرآناً» وطأ للحال، فصار الحال في اللفظ وصفاً وكسى للموصوف اسم الحال، وقد بيّنا أن الحال عندهم لا يجوز تقديمها. قولهم: ذلك من أجل تقدُّم الضمير على الظّاهر قلنا: فمثله في خبر كان إذا قلت كان قائماً زيدٌ فإن في «قائماً» ضميراً؛ لأنه اسم فاعل، ومع ذلك فقد جاز تقديمه وسيأتي ذلك في مسائل الحال[2].

واحتجّ الآخرون بأن خبرَ كان منصوبٌ ولا بد له من وصف ينتصبُ عليه وقد انحصرت المذاهب فيه على قولين:

أحدهما: هو مشبهه بالمفعول على قولكم.

والثاني: على الحال على قولنا.

والمذهب الأول باطل من أوجه:

أحدها: أن تشبيهَهُ بالمفعول لا يصحُّ؛ لأن المفعول غير الفاعل وخبر كان هو اسمها في المعنى.

والثّاني: أن المفعولَ يكونُ منفصلاً ومتّصلاً، وخبر كان الجيّدُ أن يكون منفصلاً.

والثالث: أن المفعول يصح أن يقال فعلتُ به، وخبر كان لا يصحُّ فيه ذلك.

---

(١) هذا القول مروي عن العرب، في الإيضاح لأبي علي الفارسي ص: ٣٨.... وغيره.

(٢) المسألة رقم: (٦٢) من هذه المسائل.

والرابع: أن المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل، وخبر كان ليس كذلك، ألا ترى أنَّك لو قلت في قولك: كان زيدٌ قائماً كانَ قائمٌ لم يجز كما لا يجوز في الحال.

والخامس: أن معمول خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم عليه كقولك: زيداً عمرو ضرب فـ«زيداً» منصوب بضرب، وخبر كان لا يجوز فيه ذلك، فلو قلت زيدٌ قائماً زيدٌ كان لم يجز.

والجواب[1]: على ما ذكروه من وجهين جملةً وتفصيلاً:

أمَّا الجملة فإن جميع ما ذكروه من الفروق يدل على أنه ليس بمفعول به حقيقة، ونحن نقول به، فأما التشبيه بالمفعول به فممكن، والفروق المذكورة لا تقدح فيه، ووجه ذلك أن خبرَ كان واقعٌ بعد الفاعل وليس بأحد التوابع، ولا حالاً، ولا استثناءً، ولا تمييزاً، فلم يبق له إلا التشبيه بالمفعول به وهذا غير ممتنع، ألا ترى أن التمييز في نحو قولك: عندي عشرون درهماً مشبه بالمفعول وليس بحال عند الجميع، وكذلك قولهم: مررت بالرجل الحسن الوجه.

والجواب الثاني: وهو التَّفصيل، فأمَّا كونه منفصلاً ومتصلاً فإنَّ كلا الأمرين جائز؛ ألا ترى أن قولك: كنته وكنت إياه جائزان ومنه قول أبي الأسود:

دع الخمرَ يشربها الغواة فإنني رأيتُ أخاها مغنياً بمكانها

---

(١) ذكر ابن السراج عن الكوفيين ما يفيد عكس هذه المسألة تماماً وذلك أن الكوفيين ينصبون كلمة واقفاً في مثل مررت بزيد واقفاً على الخبر ويجعلونه خبر كان، بينما يرى البصريون نصبه في مثل هذه الصورة على الحال، انظر الأصول في النحو لابن السراج: ١/٢٦٧.

فـإلاّ يكنهـا أو تكنـه فـإنـه أخوها غَـذته أمـه بلبانهـا[1]

يعني الزَّبيب، فجعل خبرَ كان متصلاً، والحال ليست كذلك، وقولهم: فعلت به فقد سبق جوابه.

أما قيامه مقام الفاعل فلا يجوز لما يلزم فيه من حذف الخبر؛ لأن كان لا بد لها من خبر، وقيام خبرها مقام الفاعل يحيل ذلك، ومثله الحال فإنها لا تقام مقام الفاعل، فقد فزعوا إلى غير مفزع، وأمَّا مسألة التقديم فعنها جوابان:

أحدهما: أنّها جائزة؛ لأن خبر كان يجوز أن يتقـدم عليها وعلى اسمها، كما أن المفعول به كذلك.

والثاني: نسلم أنه لا يجوز ولكنَّ وجه المنع أن عمراً هنا مبتدأ، وكان غير عامله فيه، فلو قدمت خبر كان على المبتدأ لفصلت بين العامل والمعمول بالأجنبي، وهذا ممتنع، ألا ترى أن قولك: كانت زيداً الحُمى تأخذ إذا نصبت زيداً بتأخذ وجعلت الحمى اسم كان وتأخذ الخبر لم يجزْ لما ذكرنا من الفصل ولكن إن جعلت في كان ضميرَ الشأن جازت المسألة؛ لأن اسم كان قد تقدم على معمول الخبر فلا فصل بأجنبي.. والله أعلم بالصواب..

---

(١) البيتان في ديوانه ص: ٨٢، والإنصاف: ٨٢٣، والبيت الثـاني فقط في كتاب سيبويه: ٢١/١، والمقتضب: ٩٨/٣، وأصول ابن السراج: ١٠٤/١، وإصلاح المنطق: ٢٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/٣، ورواه (فإن لم يكنهـا) وخزانة الأدب: ٤٧٦/٢.

٤٥ ـ مسألة [تقديم خبر ما زال وأخواتها على «ما»][*]

لا يجوز تقديم خبر «ما زال» وأخواتها مما في أوله «ما» على «ما» كقولك: قائماً ما زالَ زيدٌ.

ووافق الكوفيون على امتناع ذلك في «ما دام».

ووافق الفراء في الجميع.

وقال بقية الكوفيين: يجوز التَّقديم فيما منعه البصريون[1].

وحجة الأولين: أن «ما» حرف يجب تصدره على الفعل لمعنى يحدثه فيه، فلم يجز تقديم ما في خبره عليه، قياساً على «ما دام»، وعلى حروف الاستفهام.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة: ٣٢، وشرح اللمع: ورقة: ٥٩، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٥٥ ـ ١٦٠ وهي المسألة رقم: (١٧) وعنوانها هناك: (القول في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن). واليمني في ائتلاف النّصرة: المسألة رقم: (٨) في فصل الفعل. وهي في أمالي ابن الشجري: ١٠٦/٧، وأسرار العربية: ١٣٩، والمرتجل: ١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٤/٢، وشرح التسهيل للدماميني: ١٦٨/١، والأشموني: ٣٥٢/١، والتصريح: ٢٣٦/١، والصبان: ٢٢٤/١.

(١) وافق الكوفيون ابن كيسان، انظر اللباب: ورقة رقم: ٣٢.

وبيان ذلك أن «مـا» للنفي، وهو معنى تحـدثه «مـا زال» وحروف المعاني لها صدر الكلام، فإذا تقدم عليها ما في خبرها بطل استحقاقها للتَّصدُّر، ومن ها هنا لم يجز التَّقديم في «ما دام» ولا في أدوات الاستفهام.

فإن قيل: الاعتراض عليه من وجهين:

أحدهما: أن «ما» مع ما بعدها صارتا كالكلمة الواحدة ولهذا عُدَّ هذا الكلام إثباتاً لا نفياً، على ما نبينه في حجتنا.

وأمَّا «ما دام» فـ «ما» فيها مصدرية، والفعلُ صلة لها فلذلك لا يجوز تقديم المنصوب عليها لما في ذلك من تقديم الصلة على الموصول.

والثاني: أنَّ ما ذكرتموه ينتقض بـ «لا» و «لن» فإنه يجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها، وهي مشاركةٌ لـ «ما» فيما ذكرتم.

فالجواب[1]: أما كون الكلام إثباتاً في المعنى فسيأتي جوابه وأما «ما دام» فما ذكروه فيها صحيـح، ولكن الجامـع بينهما وبين «مـا زال» اشتركهما في أن كلَّ واحدةٍ منهما يجب تصدرها وتأثيرها فيما بعدها فيمتنع التقـديم لهذه العِلّة، وإن اختلفـا في جهـة علة المنـع، ولكن الجنس يجمعهما.

وأمَّا النقض فسيأتي الجواب عنه فيما بعد.

وأما حجة الكوفيين: فقد احتجوا بالسماع والقياس.

فمن السماع قول الشاعر[2]:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خَيْراً لا يزالُ يَزيدُ

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) البيت للمعلوط بن بدل القريعي.

فنصب «خيراً» بـ«يزيد»، ولا يجوز أن يقع معمول الخَبَرِ إلَّا في الموضع الذي يجوز أن يقع الخبر فيه.

وأمَّا القياس: فهو أن «ما زال» فعل مثبت فجاز تقديم خبره عليه، كـ«كان» وبيان ذلك من وجهين:

أحدهما: أن قولك: مازالَ زيدٌ كريماً معناه هو على كل حال، ومن ها هُنا لم يجز الاستثناء منه، فلا تَقول: ما زالَ زيدٌ إلا كريماً، كما لا يجوز كان زيدٌ إلا كريماً.

والثاني: أن «زال» معناه فارق، وفارق في معنى النفي و«ما» للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً وتصير المعاملة مع الإيجاب، إذ كان التَّركيب يحدث ضد معنى الإفراد قالوا: فإن قلتم فكيفَ جاء الاستثناء في بيتِ ذي الرّمة وهو قوله[1]:

حَراجيج ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً على الخَسف أونَرمي به بلداً قَفْرا

قلنا في البيت عدة أوجه:

أحدها: أن الرواية: «آلاً مُناخة» و«الآلُ» الشَّخصُ الخَفِيُّ فكأنه

= والكتاب: ٣٠٦/٢، والخصائص: ١١٠/١، والمقرب: ٩٧/١، واللآلىء: ٤٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٠/٨، والجنى الداني: ٢١١، والعيني: ٢٢/٢، والتصريح: ١٨٩/١.

(١) البيت من قصيدة أولها:

لقد جشأت نفسي عشية مشرق ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

وهو في اللباب للمؤلف: ورقة: ٣٣، وكتاب سيبويه ٤٢٨/١ «لا تنفك»، والمحتسب: ٣٢٩/١، وابن الشجري: ١٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/٧، والإنصاف: ١٥٦، والخزانة: ٤٩/٤، والحراجيج: الضمر من الإبل وفي كتاب الإبل للأصمعي يقال ناقة حرجوج إذا كانت طويلة على الأرض، الخسف: الجوع.

قال: ما تنفك مهزولة من السَّيرِ فلا يكون في البيت على هذا استثناء.

والوجه الثاني: أنهم حكوا فيه الرفع على أنه ليس بخير فيجوز أن تكون «إلا» بمعنى غير، وتكون بدلاً من الضمير في «تنفك» أو على تقدير إلا هي مناخة.

والثالث: أن «إلا» زائدة كذا قال المازني[1] وقد جاء زيادة «إلا» في مواضع كثيرة من الشعر، وقد أنشد سيبويه منه شيئاً.

والرَّابع: أن تكون «مناخة» حال والخبر «على الخسف» ومعناه لا تنفك على الخسف إلا في حالة إناختها، أي لا تزال مُذَلَّةً بالسير متعبة إلا إذا أنيخت.

والخامس: أن تكون «تنفك» تامة فلا تحتاج إلى خبر[3] وهذا الوجه فيه نظر وبعد، وذلك أنك إذا جعلت «تنفك» تامة كان معناه ما تنفصل ولا تفارق السَّير أو الإعياء إلا مناخة، فيكون «على الخسف» إمّا متعلقاً

---

(١) هذا الوجه لم يذكره ابن الأنباري في الإنصاف، وأخذ به ابن جني فقال في المحتسب: ١/٣٢٩: «وتجعل «إلا» زائدة، وقد جاء ذلك عنهم... ثم أنشد البيت وقال: أي ما تنفك مناخة وإلا زائدة، وانظر شرح التسهيل للدماميني: ١/١٨٦، ونسبة المرادي في الجنى الداني: ٥٢ إلى الأصمعي وابن جني.

(٢) روي هذا الرأي عن هشام عن الكسائي واستحسنه ابن الشجري فقال في الأمالي: «... وليس دخول «إلا» في هذا البيت خطأ كما توهم يعني السائل لأن بعض النحويين قدر في تنفك التمام، ونصب مناخة على الحال «فتنفك» ها هنا مثل منفكين في قول الله عز وجل: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة﴾ فالمعنى ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حال إناختها على الخسف ورمى البلد القفر بها».

وأيد هذا الرأي ابن خروف وابن عصفور وابن مالك شرح التسهيل للدماميني: ١/١٨٦ كما أيده المرادي في الجنى الداني: ٥٢١.

بـ «مناخةً» أو حالاً من الضمير فيه فيكون المعنى أنّها لا تزال على الخسف حتى في حال الإناخة، وليس المعنى على ذلك، وهذا البيت يحتاج إلى تأويله أهل البلدين جميعاً؛ لأنهم لا يجوزون الفصل بين خبر هذه الأفعال وبين اسمها في الاستثناء، ولا يجوزون أيضاً أن يكون الاستثناء خبراً لها، وعلى قولهم يجوز ذلك وليس المعنى عليه، وذلك أن قولَه: «ما تنفك إلا مناخة» ليس بكلام تام، وإنما الخبر على الخسف، وقد كان الأصمعي لا يحتج بشعر ذي الرُّمة، ويقول فيه أشياء خارجة عن طريقة العرب[1]، كما كان يقول في الكميت[2].

والجواب: أمَّا البيتُ فعنه ثلاثة أجوبة:

أحدهما: أنَّ «خيراً» منصوب بفعل محذوف لا بـ «يزيد» هذه، بل هذه مفسرة للناصب، كما يكون ذلك في باب المصادر والموصولات مثل قول الشاعر[3]:

أَبَعْلِيَ هذه بالرَّحى المُتَقَاعِسِ

والتقدير يزداد على السنّ خيراً.

---

(١) قال الدماميني في شرح التسهيل: ٨٦/١: «افترق الناس في الكلام على هذا البيت فمنهم من أخلد إلى العجز عن تأويله وتعلل بقول الأصمعي: ذو الرمة لا يحتج بشعره فأقدم على تخطئة غير مبال بذلك والجمهور على الاحتجاج بكلامه.. وخطأ ذا الرمة الأصمعي والجرمي وتبعهم كثيرون منهم الزمخشري أبو نزار ملك النحاة ووافقهم أبو البقاء ورد على من خطأ العرب ابن الشجري في أماليه: ١٢٤/٢.

(٢) هو أبو المستهل الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي شاعر الهاشميين من أهل الكوفة قال أبو عكرمة الضبي: لولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان.
أخباره في الأغاني: ١٠٨/١٥، وجمهرة أشعار العرب: ١٨٧، والشعر والشعراء: ٥٨١.

(٣) صدر هذا البيت قوله:

تقول وصكت وجهها بيمينها =

والثاني: أن الذي في البيت «لا» و«لا» ليست أصلاً في هذا الباب، وكذلك لم، وقد جوزوا تقديم الخبر فيها بخلاف «ما» فإنها الأصل في النفي، وهي أمٌّ بابه، فالنفي فيها آكد.

والثالث: أن ذلك من أحكام الشعر، لا أحكام الاختيار قولهم إن معنى «ما زال» الإثبات، قلنا: لا نظر إلى ما يحصل من معنى المركب، بل الاعتبار بوجود الحرف الذي يصدر به الكلام، ألا ترى أن الاستفهام إذا دخل على النفي صار معناه الإيجاب، والتقرير، ومع هذا يكون الجواب فيه بالغاً، والحكم للفظ، لا لما آل المعنى إليه كقوله تعالى[1]: ﴿ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾ ﴿فتهاجروا﴾ منصوب على جواب النفي، والاستفهام ولو كان هذا على محض الإيجاب لم يجز النَّصب.

وأمَّا امتناع دخول «إلا» فهو من قبيل المعنى؛ لأن الاستثناء مخالف للمستثنى منه، ولا شكَّ أن معنى ما زال الإثبات، وأن النَّفي نقضٌ له، وهذا على خلاف الإعراب، والتقديم والتأخير؛ لأن ذلك من مكملات اللَّفظ، ألا ترى أن قولك: قائماً ما زيدٌ، وما قائماً زيدٌ مثل ما زيدٌ قائماً في المعنى وهو غير جائز في الإعراب كذلك ها هنا والله أعلم بالصواب..

= والبيت مختلف في نسبته فقيل: هو لهذلول بن كعب، وقيل لأعرابي من بني سعد بن زيد بن مناة، وقيل هو لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي، وهذا لا يتعارض مع سابقه فقد يكون الأعرابي الذي من بني سعد هو نعيم، وهو في الكامل للمبرد: ١٤٢/١، والخصائص: ٢٤٥/١، والحماسة: ٦٩٦، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٨٢... وغيرها.

(١) سورة النساء: آية ٩٧.

٤٦ ـ مسألة [«ليس» بين الفعلية والحرفية](*)

«ليس» فعل.

وقال بعضهم هي حرف(١).

والدليل على الأول أنه لفظ يتحمل الضمائر، وتتصل به تاء التأنيث

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٣٣، وشرح اللمع: ورقة: ٥٨، وكتاب سيبويه: ٢١/١ بولاق، والمقتضب: ٨٧/٤، ١٩٠، وأصول ابن السراج: ٩٣/١، والجنى الداني: ٤٩٣، والمغني: ٣٢٥، والمرتجل: ١٢٦، ١٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٧، ١١٢، والبحر المحيط: ٥١/٨، ٥٢، والخلاف في هذه المسألة ليس خلافاً بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف.

(١) صاحب هذا الرأي أبو علي الفارسي وقد صرح المؤلف باسمه في شرح اللمع: ورقة: ٥٨.

قال المرادي: «وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه وجماعة من أصحاب ابن شقير إلى أنها حرف»، الجنى الداني: ٤٩٤.

وقال ابن هشام: «وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة «ما» وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة» المغني: ٣٢٥.

أما ابن السراج فقال في الأصول: «أما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الأفعال ـ قولك لست كما نقول ضربت...»، الأصول: ٩٣/١، وهذا مخالف تماماً لما نقله عنه المرادي وابن هشام كما ترى ولعلهما نقلا عن كتاب له آخر.

=

الساكنة على حسب اتصال ذلك بالأفعال المتصرفة فكان فعلاً قياساً على «عسى»، وبيان الوصف[1] أنك تقول: لستُ، ولستَ، ولستِ، وليسا، وليسوا، ولسنَ، كما تقول: قلتُ، وقلتَ، وقلتِ، وقالا، وقالوا، وقلنَ، وكذلك عسيتُ وما يتصل بها من الضَّمائر وإذا ثبت هذا حُكِمَ بأنَّها فعلٌ لما تقرر أن الحروف لا تتصل بها هـذه العلامـات وكذلـك الأسماء، وإذا اختصت هذه العلامات بهذا اللفظ حكم بكونه فعلاً؛ لبطلان كونه من القسمين الآخرين.

فإن قيلَ: ما ذكرتموه منقوض ومعارضٌ، أما النَّقضُ فبـ«هاؤم» في أسماء الفعل لفاعلين في نحو قولك: ها أقرأ: بمعنى خذ الكتاب فاقرأ، فإنّه يقال فيه: هاءَ، وهاءِ، وهاءُ، وكذلـك أنت وأنتما، وأنتم، وأنتن، وليست هذه أفعالاً.

وأما المعارضة فهو أن علامات الفِعل «قد»، والتصرف، وبناؤه على صيغة الفعل، فإن قوله «ليس» على غيرِ بناءِ الأفعالِ؛ لأنَّها تبنى على فَعِلَ وفَعَلَ، وفَعُلَ، وليس هذا اللَّفظُ واحدٌ منها، إذ لو كان كذلك لانقلبت الياء ألفاً، أو لكان معتلّ العَين بالياء على فَعُلَ وليس بموجودٍ، وإذا دلت هذه على أنه ليس بفعلٍ حصلت المعارضة فمن أينَ يثبت كونه فِعْلاً؟.

فلئن قلتم فمن أين يثبت كونه حرفاً؟ قلنا: لما نذكره من الترجيح في حجتنا.

= وقال ابن فارس: «وزعم ناس أنها من حروف النسق نحو ضربت عبدالله ليس زيد... وكان الكسائي يقول: أجريت ليس في النسق مجرى «لا»، الصاحبي: ١٧٠.

(١) لعله يريد اتصافها بالفعلية.

فالجواب[1]: أمَّا النَّقضُ فغير لازم وذلك أن هذه العلامات لا تتصل بالحروف والأسماء على حسب اتصالها بـ«ليس» وبيانه أمَّا الحرفُ في أنتَ وأنتُما، وأنتُمْ فإن الاسمَ فيه أن وهي الموجودة في قولك: أنا قلت فزِيْدَت التَّاءُ عليه، علامةً للخطَابِ، ثم كُسرت في المُؤنَّث للفَرقِ بينَه وبينَ المُذَكَّرِ، فإذا أردت التثنية والجمع زدت على التاء ميماً وألفاً، وميماً وتاءً فقلتَ: أنتما وأنتُم، وهذه حُروف تدلُّ على الخِطاب والكَمِيَّة، وليس كذلك في لسنا، ولستم، أمَّا لسنا فالضمير فيه «نا» مثل قمنا، ولستُما، ولستُم فالضمير فيه التاء وما بعدها علامةٌ لمجاوزة الواحد، و«ليس» قائمةٌ بنفسها، وليست اسماً بالاتفاق و«أن» في أنت هو اسم ولذلك تقول في المُثنى وفي الجَمعِ نحن و«ليس» لا يتغير لفظها و«إنْ» تتغير العلامات المتصلة بها وأما «هاء» في اسم الفعل فلا ينقض به؛ فإنها اسم بالاتفاق و«ليس» ليست اسماً عند أحدٍ، وإنما جاءت العلامات في هاء وهاء وهاء على جهة التشبيه بالفعل، هذا في بعض اللغات، وفيها لغاتٌ لا تدلُّ العلامةُ فيها على مثلِ ما تدلُّ العلامةُ في الفعلِ كقولهم: «هاؤم» فإنه زاد الميم والمراد به الأمر، وليس في أفعال الأمر ما هو كذلك كقولك خُذ وخُذُوا، فإنَّه لا ميم فيه، وإذا بَعُدَ هذا اللَّفظ من فعلِ الأمرِ ومن بَقِيَّة الأفعالِ وكان اسماً لم يناقض به في باب «ليس».

وأما المعارضة فسيأتي جوابها.

واحتج الآخرون بالسَّماعِ والقياسِ.

وأما السَّماعُ فما حكى سيبويهِ من قولِ العَربِ[2]: «ليسَ الطِّيْبُ إلَّا

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) انظر كتاب سيبويه: ٢٨/١، ولهذا القول قصة يطول ذكرها هنا وهي في مجالس العلماء للزجاجي ص: (١ ـ ٥)، وطبقات الزبيدي: ص: ٣٣، والأشباه والنظائر =

المِسْكُ» فرفعَ المسكَ والطيبَ جميعاً وأعرى ليس من مرفوع ومنصوب لوجود «إلا» الناقضة للنَّفْي، كما أن حكم «ما» كذلك.

وأما القياسُ فمن أوجهٍ:

أحدُها: أن الفعل موضوعٌ على الإثباتِ[1]، الحدث والزمان و«ليس» لا تدل على واحد منهما، وإنَّما تنفيهما فهي في ذلك كما النافية.

ومنها: أنَّها لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على أحد أمثلةِ الفِعلِ وهي فَعُل وفَعَلَ وفَعِلَ ولا يجوز أن تكون على واحدٍ منها، أما الضم فليس في الأفعال ما عَينه ياءٌ مضمومةٌ، وأما الفتحُ والكسرُ فكان يجبُ أن تنقلبَ ألفاً، لتحركها وانفتاحِ ما قَبلها مثلُ خافَ وهابَ.

ومنها: أن «ليسَ» لا يصحُّ أن تكونَ صلةً لـ«ما» المصدرية كقولك: ما أحسن ما ليس زيد قائماً، ولو كانت فعلاً لصحَّ أن تكون صلة لـ«ما».

ومنها: أن «ليس» ينتصب جوابها كما ينتصب جواب «ما» النافية كقولك: ليس زيدٌ بزائرك فتكرمه، وقولك: ما زَيْدٌ بزائِرك فتكرمه.

ومنها: أنّها غيرُ مُتَصَرّفةٍ، وأنَّها لا تدخلُ عليها «قد» وهذا من أدل علامات الأفعال.

والجوابُ أمَّا الحكاية عن العرب، فالجواب عنها من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها شاذةٌ شذوذاً لا يثبت بمثله أصل، كما أن الجر

= للسيوطي: ٢٣/٣، وهي حكاية أبي عمرو، وعيسى بن عمر، وهذه المسألة من مسائل ملك النحاة العشر، انظرها في الأشباه والنظائر: ١٦٥/٤.

(١) هكذا في الأصل ولعل الصواب: «على إثبات الحدث والزمان...».

بـ «لعل»[1]، وفتح[2] لام كي لا يُجعل أصلاً يُستدل به وكذلك قولهم: «لدن غدوة»[3] والشذوذ المطرح كثير.

والوجه الثاني: أن في «ليس» ضمير الشأن، والتقدير ليس الشأن والقصة الطيبُ إلا المسك، كما قالوا[4]: «ليس خلق الله إلا مثله».

فإن قيل: هذا لا يصح لأنّه يلزم منه دخول «إلا» بين المبتدأ والخبر وليس حكم «إلا» كذلك.

قيل: أما في الشِّعرِ والشُّذوذِ فيحتمل ذلك ومنه قوله تعالى[5]: ﴿ إن نظنُّ إلاَّ ظَنًّا ﴾ أي إن نحن إلا نظنُّ ظناً.

---

(١) حكوا في «لعل» الجر شذوذاً كما قال المؤلف وقالوا: هي لغة عُقيل ومنها قول الشاعر:

لعل أبي المغوار منك قريب

الجنى الداني: ٥٨٤، وقول الآخر:

لعل اللَّهِ فضلكم علينا

المقرب: ١/١٩٣، وقول الآخر:

لعل اللَّهِ يمكنني عليها

الجنى الداني: ٥٨٤.

(٢) قال الأخفش في معاني القرآن: «وزعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون اللام التي في مكان «كي» وأنشد هذا البيت فزعم أنه سمعه مفتوحاً:

يـوامـرني ربيعـة كـل يـوم لأهلكهـا واقتنى الـدجـاجـا

وزعم خلف أنها لغة بني العنبر. . وقد سمعت أنا ذلك عن العرب وذلك أن أصل اللام الفتح، وإنما كسرت في الإضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء.

(٣) لعله مثل قول الشاعر:

لدن غدوة حتى دنت لغروب

منسوب إلى أبي سفيان بن حرب في السيرة النبوية لابن هشام: ٦٥٨، والعيني: ٣/٤٢٩، والهمع: ١/٢١٥، والتصريح: ٢/٤٦.

(٤) هذه الحكاية في كتاب سيبويه: ١/٢٨ (بولاق).

(٥) سورة الجاثية: آية: ٣٢، وفي إعراب القرآن قال المؤلف: «تقديره إن نحن لا نظن =

والوجه الثالث: أنا نقدر تجرد «ليس» عن ضمير ولكن هذا لا يخرجها عن أن تكون فعلاً لفظياً، ألا ترى[1] أن كان وأخواتها أصلها أن تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان، وقد يأتي لفظ «كان» زائداً فلا يدل على حدث ولا على زمان، فغير ممتنع أن يأتي لفظُ «ليس» وهي فعلٌ لفظاً، وقد زال حكمها في الإعراب دون دلالتها على النفي؛ لأنه إذا جاز أن تزاد «كان»، ولا علة له في اللفظ، ولا دلالة على حدث ولا زمان كان ذلك في ليس أولى؛ لأنها وإن ألغيت عن العمل فنفيها باقٍ[2].

قولهم: الفعل موضوع للإثبات، جوابه من وجهين:

أحدهما: لا نسلم ذلك مطلقاً، فإن منها ما يدلُّ على النفي فقط، مثل أمسك عن الفعل، وكف عنه، وترك، وصام، فإنَّ ذلك كله يدل على النفي، وهي أفعال بلا خلاف.

والثاني: نُسلم ذلك ولكن نقول: نحن لا نثبتها فعلاً حقيقياً بل هي فعلٌ لفظيٌّ يَجري عليه حكم الحقيقي في العمل، قولهم: لو كان فعلاً لكانت على أحد الأمثلة الثلاثة قلنا: هي في الأصل على مثال «فَعِلَ» بالكسر ولكن سكنت كما كان ذلك في قولهم[3]: «صَيْد البعير» وأصله

= ظناً...» وانظر تأويل الآية في البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري: ٣٦٧/٢، وقد جعل المؤلف دخول «إلا» في هذه الآية من الشذوذ الذي لا يستساغ إلا في الشعر فقط.

(١) نقل السيوطي هذا النص في الأشباه والنظائر: ٢٠٥/١ وبدأه بقوله: أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدث.... إلى قوله: ..... (على الزمان).

(٢) في الأصل «باقي».

(٣) كتاب الإبل للأصمعي قال: «الصيد داء يأخذ الأنف فيميل منه رأس البعير...» ص: ٩١، ١٥٦ (الكنز اللغوي). وانظر المخصص لابن سيده: ١٧٠/٧، تهذيب اللغة للأزهري: ١٢١/١٢ «صيد»، واللسان: «صيد».

صَيِدَ إذا أصابه داء في عنقه يسمى «الصيد» ولزم هذا التسكين في «ليس» لما شبهت بالحروف وصارت في اللفظ مثل «ليت».

وأما امتناعُ كونِها صلةً لـ «ما» المصدرية، فلأنَّها وضعت على النَّفي كالحرفِ فلا يكونُ منها مصدرٌ، ونحن نقول: إنها فعلٌ لفظيٌّ حقيقيٌّ.

وأما عدمُ تصرفها فلا ينفي كونها فعلاً، فإن فعلَ التَّعجب لا يتصرف وكذلك «عسى» و«حبذا» وأما بقية العلامات نحو «قد» فلا ينفي كونها فعلاً فإن «عسى» و«حبذا» وفعلَ التَّعجب لا تدخل عليها[1] «قد» وهي أفعال[2]... والله أعلم بالصواب..

---

(١) في الأصل عليهما والظاهر أن الناسخ كتب عليهما قبل تصحيح قول المؤلف (وفعل التعجب) فلما أضافه لم يغير الضمير من التثنية إلى الجمع.

(٢) للمالقي رأي في هذه المسألة حيث قال: «وليس ليست محض في الفعلية كما أنها ليست محض في الحرفية.. ثم قال: فالذي ينبغي أن يقال فيها: إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال وكذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية أنها حرف لا غير كـ «ما» النافية كقول الشاعر:

تهدي كتائب خضراً ليس يعصمها إلا ابتدار إلى موت بأسياف

رصف المباني: ١٤.

٤٧ ـ مسألة [تقديم خبر «ليس» عليها](*)

يجوزُ تقديمُ خبرِ «لَيس» عليها عند جمهور البصريين(١).

وقال الكوفيون، وبعض البصريين: لا يجوز(٢).

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة: ٣٢، وشرح اللمع ورقة: ٥٩، وإعراب القرآن: ٢/٣٥.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٦٠ ـ ١٦٤ وهي المسألة رقم (١٨) وعنوانها هناك: (القول في تقديم خبر ليس عليها). واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٩) في فصل الفعل، والأصول: ١/١٠٢، والإيضاح: ١١٠، وأسرار العربية: ١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١١٤، وشرح الرضي: ٢/٢٩٧، والتصريح ١/٢٢٥، والبحر المحيط: ٥/٢٠٦.

(١) قال المؤلف في شرح اللمع ورقة: ٥٩، للبصريين في تقديم خبر ليس عليها مذهبان المنع لأنها حرف أو كالحرف وهي نفي أيضاً فصار جمودها ونفيها كالحرف، ومنهم من أجاز لأنها فعل على كل حال.

ونسبه ابن يعيش إلى سيبويه قال ابن الأنباري ولا يوجد له نص في ذلك، ونسبه ابن يعيش أيضاً إلى المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي والفارسي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين. شرح المفصل لابن يعيش: ٧/١١٤ قال السيوطي: ونسبه ابن جني إلى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور.

(٢) منهم المبرد والزجاج وابن السراج. الأصول: ١/١٠٢، ونسبه السيوطي إلى الفارسي وهذا يتعارض مع قوله في الإيضاح: «. . . وهكذا خبر ليس وهو قول =

وحجة الأولين من أوجه:

أحدهـا: قوله تعالى[1]: ﴿ ولئن أخرنا عنهم العذابَ إلى أمةٍ معدودةٍ ليقولن ما يَحْبِسُهُ ﴾، ثم قال: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْـرُوفاً عَنْهُم ﴾ فنصب «يومَ» بـ «مصروف» و «مصروف» خبر «ليس» وتقديم معمول الخبرِ كتقديم الخبرِ نفسِهِ؛ لأن المعمولَ تابعٌ للعامِلِ ولا يقعُ التابعُ في موضعٍ لا يقعُ فيه المتبوع.

فإن قيل: في الآية وجوه خيرٌ مما ذكرتم.

أحدهـا: أن «يومَ» في موضع رفع وبني على الفتحِ لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافعٌ[2]: ﴿ هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بفتح الميم وعلى هذا لا يَبقى لكم فيه حُجَّة.

والثاني: نقدر أنه منصوب ولكن لا بـ «مصروف»، بل بفعـل دل الكلام عليه تقديره: يلازمُهُم يومَ يأتيهم، أو يَهجِمُ عليهم ومثلُ ذلك لا بـ «مَصْروف» كقولك: زيداً ضربته، هو منصوب بفعل محذوف.

= المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس. وذهب قوم إلى أن تقديم خبرها عليهـا يجوز» ص: ١١٠، ولكن الأشموني نسب هذا الرأي للفارسي أيضاً، وذكر أنه في (الحلبيات) حاشية الصبان على الأشموني: ١/٢٩٠ وممن اختار رأي الكوفيين ابن أخت الفارسي والجرجاني وابن مالك وابن هشام وابن عقيل وأبو حيان.

وقال في البحر المحيط: ٥/٢٠٦. وقد تتبعت دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية: وهي قوله: ﴿ إلا يوم يأتيهم ﴾ وقول الشاعر:

فيـأبى فما يـزداد إلا لحـاجـة ... وكنت أبياً في الخفا لست أقـدم

(١) سورة هود: آية: ٨.

(٢) سورة المائدة: آية: ١١٩. وقراءة نافع في السبعة لابن مجاهد.

والثالث: سلّمنا أنه منصوب بـ«مصروف»[1] ولكن هو ظرف له والظروف يُتساهل في نَصبها فلا يَلزمُ من ذلك جوازُ النَّصبِ في غيرها.

والجواب: أما الأول فجوابه[1] من وجهين:

أحدُهما: أنه لو كان من هذا[1] الموضع لكان مبتدأ والجملة بعده خبر عنه فيلزم من ذلك أن يكونَ فيه ضمير يعود على المبتدأ فيكون الأصل[1] ليس مصروفاً عنهم فيه، وحذفُ العائدِ على المبتدأ من مواضِعِ الضَّرورة.

والثاني: أن «يومَ»[1] مضافٌ إلى فعل معرب، والجيد في مثل ذلك إعراب المضاف، ولم يقرأ أحدٌ من القراء «يومُ» ـ بالرفع ـ بخلافِ قوله[2]: ﴿ يومُ ينفع الصادقين ﴾ على أن «يوم ينفع» معرب بالنّصب وهو ظرفٌ لما دل عليه هذا؛ أي هذا واقعٌ في يوم نفع الصادقين.

وأمَّا نصبُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ فلا حاجةَ إليه مع صحَّة عمل مصروفٍ فيه؛ لأن الإضمار على خلاف القياس.

أمَّا كونُه ظرفاً فليس بعلّةٍ لجوازِ إعمال الخبرِ المتأخرِ فيه فإنَّ أحداً لم يفرق بين عمل خبرِ «ليس» فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره.

والدليل الثاني: أنه فعلٌ جازَ تقديمُ منصوبِهِ على مرفوعِهِ فجازَ تقديمُه عليه كـ«كان» وأخواتها مثالُ ذلك أن تقولَ: ليس قائماً زيدٌ فتنصب قائماً بـ«ليس» وهو مقدّم على المرفوع فكذلك إذا تقدّم المنصوبُ عليها، والجامع بينهما[1] أنَّ تقديمَ المنصوبِ على المرفوع تصرُّفٌ، والتَّصرُّفُ للأفعالِ بحقِّ الأَصلِ، ألا ترى أن «ما» الحجازِيَّة لما لم تَكن متصرّفَةً أو

---

(١) الكلمات غير واضحة في الأصل لوقوعها في طرف الورقة فاجتهدت في تصويبها.

(٢) سورة المائدة: آية: ١١٩.

لما كانت حرفاً لم يتقدَّم منصوبُها على مرفوعِها لعدمِ الفِعْلِيّة، بخلافِ «ليس».

فإن قيلَ الجوابُ عنه من وجهين:

أحدُهما: لا نُسلّم أنها فعلٌ، بل هي حرفٌ على ما ذُكر في المسألة قَبلها.

والثاني: نُسلّمُ أنَّها فعلٌ ولكن غيرُ متصرّفٍ ولا حَقيقي بل هو أشبَهُ بالحرفِ، وقد ذكرناه في المسألة السابقة، ثمَّ هو منقوض في المعنى بـ «نعم» و«بئس» و«عسى» وفعل التعجب فإنَّ تقديمَ المَنصوبِ فيها غيرُ جائزٍ فلو قلتَ: رجلاً نعمَ زيدٌ لم يَجز، وما زيداً أحسنُ لم يَجز، وعسى أن يقومَ زيدٌ على أن تَجعلَ أن يقومَ في موضعِ نَصْبٍ لم يَجز، وخرج على ما ذكرناه «كان» فإنّها متصرفة تكون للماضي والحال والاستقبال بخلاف «لَيْسَ».

فالجوابُ[1]: أما الأول فلا يصح لوجهين:

أحدهما: أنه ليس مذهباً لهم[2].

والثاني: ما سبَق من الدّلالةِ على كونها فعلاً.

قولهم: هي غير متصرّفة عنه جوابان:

أحدُهما: لا نُسلم، فإن وجوهَ التَّصرُّفِ اختلافُ الضَّمائرِ المتصلة بالفعل و«ليس» قد اتَّصلتْ بها الضَّمائِر على ما ذَكرناه من ضمائِرِ التَّثْنِيَةِ والجَمع والتاء ومن تاءِ التأنيث.

---

(١) في الأصل: «والجواب».

(٢) لعله يقصد جمهور النحويين الكوفيين والبصريين لأنهم يقولون جميعاً بفعليتها وقد تقدم الحديث عن ذلك في المسألة السابقة.

والثاني: نُسلّم أنها غير مُتصرّفة ولكن هي فعل لما ذكرناه في موضعه والفعل بحق الأصل عامل قوي وإن ضعف في بعض المواضع لم يَسلبه عمله الأصلي، وعمل الفعل يَقتضي[1] أن يكونَ معمولُهُ متأخراً ومتوسطاً ومتقدّماً، وقد ظهرَ أثرُ ذلك في «ليس»، وهو تقدّم مَنصوبِها على مَرفوعِها ومخالَفَتِها في ذلك «ما» لمّا لم تكن متصرفةً، ولم تَكنْ فعلاً، فكذلك يجوزُ تقديمُ منصوبِها عَلَيْها إذ لا فرق في التقديم بين القَريب والبَعيد يدل عليه أن منصوبها إذا تقدم على مرفوعها كانت ليس إلى جنبه وإذا تقدم عليها كانت إلى جنبه أيضاً، ولا فرق بين أن تليَه أو يليَها.

أما النقض بالمسائلِ التي ذكروها فلا يَردُ؛ لأن كلَّ واحدٍ منها اقترن به ما يمنع من التقديم، والمانع قد يرجّح على المُقتضى، و«ليس» مقتضية ولم يقترن بها مانع من التقديم بخلاف تلك المسائِل فإن المانِعَ مقترنٌ بها.

وبيانه: أمَّا نعَمَ رجلاً زيدٌ» فالمانع فيه من التقديم شيئان:

أحدهما: أن رجلاً ها هنا فاعل في الأصل، إذ التقدير نعم الرّجل، ثم نُكّر وجعل تمييزاً للمبالغة، وهو مثل قولهم: «طبتُ به نفساً» أي طابت نفسي به وإذا كان واقعاً موقع الفاعل لم يجز تقديمه لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل.

والوجه الثاني: أن فاعل نعم مضمر فيها على شريطة التفسير وهو «رجلاً» مفسر للضمير فلو قُدّم لقدم المفسَّر على المفسِّر، وهذا خلاف الأصل، والمميَّز على المميِّز ونظير ذلك قولك: عندي عشرون درهماً، ولو قلت عندي درهماً عشرون لم يجز.

أمَّا «عسى» فالجواب عنها من خمسةِ أوجهٍ:

---

(١) الكلمة غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها.

أحدُهـا: أنَّها وُضعت لتقريب الخَبر من الحالِ، وتضمَّنت معنى التَّقريب فجمُدت لذلك، فالمانِعُ جمودها وإفادتها لمعنى مستقبل وهو وقوع الخبر.

والوجه الثاني: أن خبرَ «عسى» أن والفعل، و«أن» موصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على ما يعمل فيه.

الوجه الثالث: أن خبر «عسى» يجوز أن يقع بدلاً من اسمها كقولك: عسى زيدٌ أن يقوم[1] أي عسى زيدٌ قيامه فعند ذلك هو في حكم الفاعل، والفاعل لا يتقدمُ على الفعلِ.

والرَّابع: أن في خَبر «عسى» ضميراً يرجعُ إلى اسمها والمُضمر لا يتقدَّم على المُظهر هذا هو الأَصل، وإنما يتقدم إذا كان في نيَّة التأخير ولو صحّ التقديم لما جازَ غيره؛ لأنه هو المقصود في حكم «عسى».

والخامس: أنَّ فيه إضماراً قبلَ العامِل والمَعمول فيه، وليس كذلك باب «ليس».

وأمَّا فعلُ التَّعجب فالجوابُ عنه من وجهين:

أحـدُهما: أنَّ المـانعَ مـن جوازِ تقديمِ المنصوبِ أنَّ المنصوبَ هو فاعِلٌ في الأصل، ألا تَرى أن قولَك: «ما أحسنَ زيداً» في معنى حَسن زيدٌ جدّاً، وإنَّما أُخّر ليسبق معنى التعجب على المتعجب منه، فهو كسبق أداة الاستفهام على المستفهم عنه.

والوجه الثاني: أن فعل التعجب مع «ما» بمنزلة الموصول والصلة وقد

---

(١) في الأصل: «عسى أن يقوم».

ذهب الأخفش إلى أنه موصول حقيقة[1]، وتقديم الصلة على الموصول لا يجوز.

أما حُجَّةُ الآخرين فقد تمسَّكوا بأشياءَ:

أحدُهـا: أنّها لَفظٌ يَنفي الخبرَ فلم يَجُزْ تقديمُ مَنصوبه عليه كـ«ما» وبيانُه: أن قولَك: ليسَ زيدٌ قائماً ينفي قيامه في الحال كما أن قولك: ما زيد قائماً كذلك، وإذا أشبهت «ما» في النَّفي وَجَبَ أن تُحمل عليها في منعِ التَّقديمِ، ألا تَرى أنَّها لما أشْبَهَت «لَيس» أعملها أهلُ الحجازِ عملَ «ليسَ» فكذلك إذا أشبهتها في النفي مُنعت من التّقديم وهذا أَولى وذلك أن «لَيس» القياسُ ألاَّ تعمل كما أن القِياس في «ما» كذلك فإذا مُنِعت من التقديم كانت حملاً على الأَصلِ، وكان تَأَخُّر المنصوبِ عنها جارياً على خلافِ القِيَاس.

والوجهُ الثاني: أن «لَيس» قد تَوَهَّنت ونَقَصَتْ عن الفعلِ الحَقِيْقِيّ من وجوه.

أحدُها: أنَّ بعضَ النَّحويين جَعَلَها حرفاً مَحْضاً، ولَيس كذلك كانَ وأَخواتها.

والثاني: ما حَكى سيبويه: عن بَعضهم أنّه أَلغاها عن العَمَلِ فقالَ: لَيس زيدٌ قائمٌ.

والثالث: أن بعضَ العَرَبِ أَدخل عَليها ياءَ المُتَكَلّمِ من غيرِ نونِ الوقايةِ فقالَ: عليه رجل ليسي، ولو كانت فعلاً حقيقةً لقالَ: لَيْسَنِي.

والرابعُ: أن بعضَ العربِ لم يُحَمِّلْها ضَميراً فقالَ: ليس الطيبُ إلا المِسْكُ.

---

(١) انظر المسألة رقم: (٤١).

والخامسُ: أنَّه لا يكون منها مُستقبلٌ ولا أَمرٌ فخالَفت بذلك بَقِيّةَ أَخواتها.

والسادسُ: أنَّ ضميرَ المُخاطبِ والمُتكلِّم إذا اتّصلَ بها لا يُكسر أَولها ولَيس كذلك باعَ، لأنَّك تقول فيه بِعْتُ، ولا تقول هنا لِست.

وكلّ هذه الوُجوه تدلُّ على انحطاط رُتْبتها عن رُتْبَةِ «كان» وشبهها بـ«ما» فتكونُ فرعاً عليها، والفروعُ تنقصُ عن الأُصولِ ولا يَبين أثرُ النُّقصان إلا بمنعِ التَّقديمِ.

والجوابُ: قولُهم: إنّه لفظٌ ينفي ما في الحالِ. قُلنا: كونها لفظاً، اللَّفظ العامُّ الذي هو الجِنسُ، وذلك يَدْخُلُ الاسم والفعل والحرف والعملُ لا يَنْتَسِبُ إليها بكونِها لَفظاً، بل بكونِها فعلاً، وهو وَضعها الخَاصُّ، وبذلك تَنْفَصِلُ عن «ما» فيَنقَطِعُ إلحاقُها بها، بل هي أصلٌ لـ«ما» والأَصلُ لا ينعَكِسُ ويَصِيْرُ فرعاً لِفَرْعِهِ. قولُهم: القياسُ في «لَيس» ألَّا تَعمَلَ لا نُسلم بل القِياسُ أن تعملَ؛ لأنَّ «ليسَ» فعلٌ تَتّصِلُ به الضَّمائِرُ المَرفُوعَةُ والمَنْصُوبَةُ فهي في ذلك كـ«كانَ»، ويلزمُ من ذلِكَ جوازُ التَّقدِيْم. قولهم: إنَّها قَصُرَتْ عن «كانَ» قُلْنا: لا نُسَلِّمُ قُصُورها عنها في العملِ؛ لأنَّ عَمَلَهَا منسوبٌ إلى كَونها فِعلاً فهي في ذلك كـ«كان»، وإنّما لم تَتَصَرّف لما أرادوا بها نَفْي ما في الحالِ فَجُمودها كَجُمودِ «نِعْم» و«بِئْس» وفِعْلِ التَّعجُّب، و«عَسى» وأما كونُها حرفاً فقد أبطَلناه فيما سَلَف[1]، وأما إلغاؤُها فلا يصحّ والحكايةُ محمولةٌ على أنَّه جَعل فيها ضميرَ الشأنِ، فلذلك رفع الجملةَ بعدها، وكذلك قولهم: «ليسَ الطيبُ إلا المِسْكُ» وقد سبق ذكره، وقولهم في الحكاية «ليسي» فمن الشُّذوذِ الذي لا يُعَوَّلُ عليه، كما أنّه جَعَلَ الإغراءَ للغائبِ في قوله: «علَيه» وبابُ ذلك أن تقولَ: عليَّ كذا أو عَلَيْكَ.

---

(١) مسألة: (ليس بني الفعلية والحرفية) رقم: (٤٦).

وأمَّا عدمُ تصرُّفها في الزَّمان فلأنَّهم وَضَعُوها على مَعنى واحدٍ وهو نَفْيُ ما في الحالِ كما أن نِعم وعَسى وفِعل التَّعجب كذلك، وأما قَولهم: لست ـ بفتح اللام ـ على خِلافِ بِعْتُ فالوجه فيه أن أَصلها «لَيِسَ» ـ بكسر الياء ـ كما قالوا: صَيِدَ البَعير: إذا أَصابَه الصَّيَدُ وهو داءٌ وتقولُ بعدَ التَّسكين صَيْد البَعير بفتح الصّاد وسكون الياءِ تَنْبِيْهاً على الأَصلِ فكذلك «لَيس» في أن أَصلها «لَيِسَ» ثم سكنت ولما اتّصل بها السَّاكِنُ[1] حُذفَ الساكن الأَوَّلُ وبَقِيَ الأَوَّلُ على فَتْحِهِ تَنْبِيْهاً على الأَصْلِ.. والله أعلمُ بالصَّوابِ..

(١) في الأصل كلمة غير واضحة ولكن الكلام يستقيم بدونها.

٤٨ ـ مسألة [خبر «ما» الحجازية منصوب بها](*)

خبر «ما» في اللغة الحجازية يَنْتَصِبُ بها.

وقال الكوفيون: بحذف حرفِ الجرِّ.

وحجة الأولين من وجهين(١):

الأول: أن «ما» مشبهة بـ«ليس» لمشاركتها إيّاها في أربعةِ أشياء وهي: النَّفيُ، ونفيُ ما في الحال، ودخولُها على المبتدأ والخبر، ودخول الباءِ في خبرها. والشَّبه من وَجهين يَكفي في إلحاقِ المُشَبَّهِ بالمُشَبَّهِ به،

(*) ذكرَ هذه المسألة المؤلف في كتاب اللُّباب: ورقة: ٣٣، وشرح اللُّمع: ورقة: ٦٣، وإعراب القرآن: ١/١٦.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٦٥ ـ ١٧٢، وعنوان المسألة هناك: «القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النصب» وهي المسألة رقم: ١٩، واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: (٤٣) فصل الحرف، والمسألة في كتاب سيبويه: ١/٢٨، والمقتضب ٤/١٨٨، ومجالس ثعلب: ٥٩٦، وأصول ابن السراج: ١/٦٠، ومجالس العلماء: ١١٣، وإيضاح علل النحو: ١٣٥، والبحر المحيط: ١/٥٥، ٤/٣٠٤، والجنى الداني: ٣٢٢.

(١) تشابه الاحتجاج للبصريين عند أبي البقاء وابن الأنباري إلا أن أبا البقاء زاد الوجه الثاني الذي ضمنه الرد على المخالفين قبل أن يبين حجتهم، وكان عليه أن إيؤخره حتى يعرض لنا حجة المخالفين كما فعل ابن الأنباري.

فكيفَ إذا زَادَ عَلَيْهما؟ ودليلُ ذلك إعرابُ الفِعْلِ لِشَبَهِهِ بالاسمِ، ومنعِ التَّنوين والجَرّ مما لا يَنْصَرِف. وباعتبارِ هـذا الشَّبه رَفَعَتْ «مـا» المُبتدأ وعملتْ فيه، وكلُّ ما اقتضى اسمين وعَمِلَ في أَحَدِهما عَمِلَ في الآخَرِ.

والوَجهُ [الثاني][1]: أنَّ خبرَ «ما» وجدناه منصوباً، ولا بدَّ لـه من ناصبٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ النَّاصِبُ حذفَ حرفِ الجَرِّ لِوَجْهين:

أحدُهما: أن حرفَ الجَرِّ هُنا ليس بأصلٍ، بل هو زائدٌ دَخَلَ فَضْلَةً مؤكِّدَةً، وما هذا سَبِيلُـهُ لا يُجْعَلُ مقدّماً في الرُّتبةِ حتى يُقال لما حُذِفَ انتَصَب، بل النَّصْبُ هُنا قبلَ الجَرِّ.

والثاني: أن الحذفَ عَدمٌ، والعَدمُ غيرُ صالحٍ للعملِ، ويدلُّ على ذلِكَ أنا وَجَدْنا حَرْفَ الجَرِّ يُحْذَفُ في كثيرٍ من المَواضعِ، ولا ينتصبُ ما يُحذَفُ عنه[2] كقولك: بِحَسْبِكَ قول السّوءِ. فلو حَذَفْتَ لَقُلْتَ: حَسْبُكَ بالرَّفعِ، وكذلك ﴿كَفى باللَّهِ شَهِيْداً﴾[3] وما جاءني من أَحَدٍ، وله نَظائرُ كثيرةٌ. واحتجَّ الآخرون بأن «ما» حرفٌ يدخلُ في الأَسماءِ فلا اختِصاص له وما هذا شأنه[4] لا يَنبغي أن يَعملَ، فأحسنُ أحوالِهِ أن يعمل في الاسمِ الواحدِ، ويكونُ العملُ في الاسمِ الآخرِ لحرفِ الجرِّ في قولِكَ: ما زيدٌ بقائمٍ، إلّا أنه حُذِفَ تَخْفِيْفاً فانتصبَ الاسمُ بعده؛ لأنّ شأنَ حرفِ الجرِّ شأنُ الظُّروفِ، والظُّروفُ مَنصوبةٌ، فيكونُ الجارُّ والمَجرورُ كالظرفِ، فإذا

---

(١) ساقط من الأصل.

(٢) حروف الجر في هذه الأمثلة والأمثلة الكثيرة التي ذكرها ابن الأنباري وغيره في هذه النقطة بالذات كلها حروف جر زائدة، فلعل حرف الجر الزائد إذا حذف لا ينتصب الاسم بعدها.

(٣) سورة النساء: آية: ٧٩.

(٤) كلمات ذهبت في تآكل الورقة واجتهدت في تصويبها.

حُذِفَ الحَرْفُ خَلَفَهُ الاسْمُ في الاِنْتِصَابِ يدلُّ عَلَيْهِ أنَّها إذا نُقِضَ نَفيها بألاّ أو لكن أو تقدم الخَبَرِ على الاسمِ بَطَلَ عَمَلُها، ولو كانَت عامِلَةً في الخبرِ لم يَبْطُلْ في التَّقديمِ كما في كانَ وأخواتِها.

والجَوابُ من وَجْهَيْنِ:

أحدُهما: أن هذا يَقْتَضِي تَقْدِيْمَ رُتْبَةِ الجارِ ولَيس كذلك بَل الرُّتبةُ الأُولى تَعَرّى الاسم من الحرف.

والثَّاني: أن حرفَ الجَرِّ إنما يكُون له مَوْضِعٌ غيره، والنَّظر في ذلِكَ الغيرِ ولا غَيرهما إلاّ النَّصْبُ فدلَّ أن المَنصوبَ هو الأصلُ، وأن حرفَ الجَرِّ داخل عليه، أمَّا بُطْلانُ عملِها بالنَّقْضِ، والتّقديمِ فلأجلِ أنّها عَمِلَت لشبَهِهَا بـ«لَيس» وبهذين السَّببين تنقطعُ عن «ليس»، لأنَّ النّفي يزولُ بإلاّ، ودخول حرف الجَرِّ يبطلُ بالتَّقديم، فلم يبقَ الشَّبهُ المُلْحِقُ لها بِـ«لَيس». والله أعلمُ بالصَّوابِ.

٤٩ ـ مسألة :[تقديم معمول خبر «ما» عليها](*)

تَقولُ: طعامك ما زيدٌ آكلاً إيّاه، أو آكِله نصبت الخَبر أو رَفعته فإن نصبت الطعام بآكل لم يجر. وقالَ الكوفيون: يَجوزُ.

وفرَّق ثَعْلَبٌ فقالَ: إنْ كان ذلِكَ في القَسَمِ لَم يَجُزْ، وإن كانَ في خَبَرٍ محضٍ جازَ.

وحُجَّةُ الأولين أن المانِعَ من النَّصب موجودٌ فيمتنعُ النَّصبُ، وبيانُ المانِع أنَّك لَو نَصَبْتَ الطَّعام لَنَصَبْتَه بآكلٍ، وآكلٌ في حيِّز النفي بـ«ما»، والنَّفيُ له صَدْرُ الكلامِ، ألا تَرى أنَّك لَو قُلْتَ: زيداً ما ضربَ عَمْروٌ لم يَجُزْ كما أنَّ الاستفهامَ لا يَعْمَلُ ما بَعْدَهُ فيما قَبْلَهُ كذلِكَ النَّفي والجامِعُ بَيْنَهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لَه صدرُ الكَلامِ، وتقديمُ معمولِ المُتأخّر على الاسمِ ممتنعٌ كذلِكَ ها هنا(١).

فإنْ قِيلَ: لا نُسَلِّمُ وجودَ المانِعِ، قولكم: إنّ النَّفيَ مانعٌ. لا نسلّمُ أنّ مُطلقَ النَّفي مانعٌ ألا تَرى أنَّه لو كانَ في موضعِ «ما» «لَم» أو «لَن» أو «لَا» لم يَمتنع التَّقديمُ، و«ما» في هذا المَعنى كهذه الحُروف.

(*) ذكرها اليمني في ائتلاف النُّصرة: مسألة رقم: ٤٤ في فصل الحروف.

(١) يوجد تآكل في طرف الورقة لكن الكلام متسق ومكتمل، ويبدو أن التآكل في الورقة كان قبل الكتابة فتحاشاه الناسخ.

فالجوابُ[1] أنَّ وجهَ المَنعِ ما ذكرنا وهو معنى مُتَّفَقٌ عليه في الاستفهام فيلزمُ مثله في النَّفي، وأما بقيةُ حروفِ النَّفيِ فسنُجيبُ عنها في جوابِ شُبهتِهِمْ.

واحتجَّ الآخرون بأن المُقتضى للنفي موجودٌ والمانع مفقودٌ فلم يبقَ من النَّصب مانعٌ، أما المُقتضى فقوله آكل كما تقولُ: يأكلُ وأما «ما» فغيرُ مانعةٍ لما ذكرنا من أن «لَمْ» و«لَنْ» و«لا» لا يَمتَنِعُ مع مشاركتها «ما» في النَّفي.

والجوابُ: أمَّا المقتضى فمسلَّمٌ وجودُه، ولكن المانع موجودٌ وهو أرجحُ من المُقْتَضِي، ألا تَرى أنك لو قلتَ: زيداً أتضربُ؟ لم يَجزْ مع أنَّ «تَضْرِب» مُقْتَضٍ للنَّصب، ولكن حرفَ الاستفهامِ منعَ من ذلِكَ؛ لأنَّ له صدرَ الكَلامِ ولذلك لو قُلت: أزيداً تَضْرِبُ؟ جازَ النَّصبُ لما تَقَدّمَ الاستِفهامُ فبانَ أنّه هو المانِعُ، و«ما» في ذلِك كهمزة الاستفهامِ.

فأما «لَم»، و«لَن» فالفرق بينهما، وبين «ما» أنَّهما مُختصَّانِ بالفعلِ والمُختَصُّ بالشّيء كالجزءِ منه، ولما جازَ تقديمُ معمولِ الفعلِ عليه جازَ تَقديمه على ما هُو كالجُزْءِ منه[2]، وليسَ كذلك «ما»؛ لأنَّها لا تختصُّ بالفعلِ بلْ تَدخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ فكانت قائمةً بنفسِها، لا كالجزءِ مما بعدَها كالاستفهامِ.

وأمَّا «لا» فإنّها وإن دَخلت على الأسماءِ والأفعالِ فهي مُختصَّةٌ بنفي ما في الحالِ، هذا هو الأَصلُ فيها، ودخولُها لغير ذلك مجازٌ وتَوَسُّعٌ، ويدلُّ على ذلك أنَّ «لا» تَقَعُ على مَعَانٍ كالنَّهيِ، والنَّفْيِ والعَطْفِ كقولِكَ:

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل واجتهدت في تصويبه.

قامَ زيدٌ لا عمرٌو، ولو قلتَ: قامَ زيدٌ ما عمرو لم يَجز، ومنها أنَّك تُلغِيْها في العَمَلِ وتُعدّى العامِلَ إلى ما بَعدها فتقولُ: «جئتُ بلا شيءٍ»، ولو قلتَ جئت بما شيءٍ لم يجز، وهذا يُجريها مُجرى الجُزءِ مما دَخَلَتْ عليه فبانَ الفَرقُ بينهما.

وأمَّا تفريقُ ثَعْلبٍ بينَ القسمِ والخبرِ، ففرقٌ لا طائلَ تحته[1]، بل المانعُ إذا ثَبَتَ في القَسَمِ كان في الخبرِ؛ لأنّ القَسَمَ خبرٌ أيضاً؛ ولأنَّ النفيَ فيهما لا يَخْتَلِفُ والله أعلمُ بالصَّواب.

(١) أجاب ابن الأنباري عن حجة ثعلب بقوله: «وأما ما ذكره ثعلب من التفصيل... ففاسد؛ لأن (ما) في كلا القسمين نافية فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعاً لما بيّنا...» (الإنصاف: ١٧٣).

٥٠ ـ مسألةُ [ما طعامَك أكلَ إلاّ زيدٌ](*)

تقول: ما طعامَك أكلَ إلاّ زيدٌ، فتنصب طعامك بـ «أكل»(١).

وقال الكوفيون: لا يجوزُ.

وحجة القول الأول: أن المقتضي للنَّصبِ موجودٌ، والمانع منتفٍ، فجازَ النَّصب، أما المقتضي فهو الفِعلُ الذي هو أَكَلَ، والفِعْلُ مُتَصَرِّفٌ يعملُ فيما قَبله، وفيما بَعده، وأمَّا المانِعُ فمنتفٍ فإنَّ المَنصوبَ هُنا لم يُقدّم على ما لَه صَدْرُ الكلامِ، و«ما» النّافية قبلَ الطعام، فقد تَصَدّر ما له الصّدرُ.

واحتجَّ الآخرون بأنَّ المانِعَ موجودٌ فيمتنع النَّصبُ، وبيانه أن قولَكَ: ما طعامَك أكل إلاّ زيدٌ في معنى ما أكلَ أحدٌ طعامَك إلاّ زيدٌ، فلو قدّمته لقدّمتَ ما في حيّزِ النَّفي عليه، وللكلامِ تعلّقٌ بالاستثناء والاستثناءُ لا يتقدّم ما بعده علَيه، ويدلُّ على أنّ التَّقديرَ ما أكلَ أحدٌ أن الاستثناء إخراجُ ما

(*) انظر تخريجات المسألة (٤٨).

وتوجد المسألة في كتاب الإنصاف: ١٧٣ ـ ١٧٦ وهي المسألة رقم: ٢١ وعنوانها هناك: «القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه». وائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٤٥) في فصل الحرف.

(١) وافق أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب البصريين في ذلك.

دخلَ في الكلامِ الأولِ، ولولا أن هناك فاعلاً مقدراً يُستَثنى منه لم يصح الكلام، ولذلك جازَ ألّا يأتي بحرف التأنيث كقولك: «ما خَرجَ إلّا هِنْدٌ» ولولا ذلك للزمت التّاء، وإذا تَحقق المانِع من النَّصب امتنعَ.

والجوابُ: أما المقتضى فموجودٌ لا محالةَ، وأما المانِعُ فغيرُ مُسَلّمٍ، قولهم: إنّ الفاعلَ مقدّرٌ قلنا جوابُه من وَجهين:

أحدهما: ليس كذلك فإنّ المقدرَ في اللفظِ يبقَى حكمه عندَ الحَذْفِ وهنا لم يبقَ حكمُ أحدٍ، أَلا ترى أنَّك ترفعُ زيداً بأكلَ كما تَرفعه عند عدمِ «إلّا» كقولك: ما قام إلّا زيدٌ فزيدٌ فاعلٌ كما أنَّ قولَكَ: ما قامَ زيدٌ كذلك، وأمَّا المستثنى منه فذاك قُدِّرَ من طريقِ المَعنى، وما كان كذلك لا يَبقى له حكمٌ من أحكامِ اللَّفظِ أَلا تَرى أنّ قولَك: تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً، وطِبْتُ به نَفْساً تَمييزٌ وهو في المَعنى فاعِل، وقَد عامَلته في التَّمييزِ مُعاملةَ الفَضَلاتِ، لا مُعاملةَ الفاعِلِ.

والوجه الثاني: نُسلّم أن التقدير: ما أكلَ أحدٌ ولكن مثلُ هذا لا يَمنع من التَّقديم فإنّ قولك: ما طعامك أكل أحدٌ إلّا زيدٌ جائزٌ للعلةِ التي ذكرنا. أما قولهم: ما خَرَجَ إلّا هندٌ فإثباتُ التاء فيه أحسنُ وحذفُ التاءِ محمولٌ على المَعنى، وذلِكَ لا يَمنع من كونِ هندٍ فاعلاً وإنّما هو شيءٌ يَتَعَلَّقُ بالمعنى لا بالإعراب، ويدلُّ على ذلك أنَّك قد فَصَلْتَ بينَ الفِعْلِ والفاعِلِ، بـ«إلا» والفَصْل بَينهما يَجوِّزُ حذفَ العلامةِ كما تقولُ: حضَر القاضيَ اليومَ امرأةٌ مع أنَّ التَّأنيثَ حقيقيٌّ[1] مع أنّ الفَصل جوّز ذلك ونظيرُ

---

(١) زاد ابن الأنباري هنا شاهدين لتأييد هذه القاعدة الأول منهما قوله:

وإن امرأ غرّه منكن واحدة بعدي وبعدك في الدُّنيا لَمغرور

وقال الآخر وهو جرير:

لقد ولد الأخيطل أمّ سوء على قمع استها صلب وشام

هذا العَطفُ على الضميرِ المرفوعِ فإذا فصَل بينهما بـ«لا» لم يلزمْ تَوْكِيْدَهُ كقولِهِ تَعالى[1]: ﴿ما أَشركنا ولا آباؤُنا﴾ فـ«لا» في هذا المعنى كـ«لا» والله أعلمُ بالصَّوابِ.

(١) سورة الأنعام: آية: ١٤٨.

٥١ ـ مسألة [العامل في خبر «إن»](*)

خبرُ «إنّ» مرفوعٌ بها، كما أنّ اسمَها منصوبٌ بها.

وقالَ الكُوفِيُّون: لا تَعْمَلُ في الخبرِ(١).

وجهُ القولِ الأولِ، لنا فيه مَسْلَكانِ: أحدُهما نتَعرض فيه لوجودِ المُقتضي للعملِ ونفيِ المانعِ.

والمَسْلَكُ الثَّاني: نتعرضُ فيه لإبطالِ مَذهبهم. أمَّا المَسْلَكُ الأَوَّلُ: [فـ](٢) أَنَّ إنَّ وأَخواتها تقتضي اسمين مع اختِصاصها بالاسمِ، فوجَب أن تعملَ فيهما، كالفِعلِ نَفْسِهِ، وبَيانه أنَّ إنَّ تَدْخُلُ على مُبتدأ وخَبَرٍ، والمُبتدأ يَقتضي الخَبر، والخَبرُ يَقتضي المُبتدأ، وإنَّ تَقْتَضِيْهِما جَميعاً، فإذا عَمِلَتْ

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في اللُّباب: ورقة: ٤٢، وشرح اللُّمع: ورقة: ٦٨، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٧٦ ـ ١٨٥ وهي المسألة رقم: ٢٢ وعنوانها هناك: «القول في رافع الخبر بعد أن المؤكدة»، واليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: (٤٦) في فصل الحرف. والمسألة في أصول ابن السراج: ١/٢٧٩، مجالس العلماء: ١٣٣، والجنى الداني: ٣٩٣، وأسرار العربية: ١٥٠، والمرتجل: ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٢، والتصريح: ١/٢٥٣.

(١) قال الزجاجي: «وهذا مذهب الكسائي» مجالس العلماء: ١٣٢، ووافقهم السُّهيلي. الهمع: ٢/١٥٥.

(٢) فاء الربط ساقطة من الأصل.

في الاسمِ الأولِ لاقتضائِها إياهُ، عَملت في الثَّاني كذلِكَ، بل فيه آكدُ، وذاكَ أن تأثيرَ إنَّ وأَخواتها في الخَبرِ دونَ المُبتدأ[1]، فإذا عَمِلَتْ فيمَا لا تأثيرَ لها فيهِ لِتَعَلُّقها بما لَها فيه تَأْثِيرٌ فعَمَلُها فيما فِيه تأثيرٌ أولَى وصارَ كما قُلنا المُتَعَدّي نحوَ ضربَ زيدٌ عمراً، وهذه عَمِلَتْ لِشَبَهِهَا بالفِعْلِ وشَبَهِهَا به من أَوْجهٍ[2]:

أحدُهـا: أنَّها اختصت بالاسم كما اختَص الفعلُ به، وأنَّها مبنيةٌ على الفتحِ كما أنَّ الفِعلَ الماضي كذلك، وأنَّ نونَ الوقايةِ تَدخُلُ عليها نحو إنني كما تَقُول: ضَرَبَنِي، وأنَّها تُخففُ بحذفِ إحدى النُّونين نحو «إنْ» كما يَجوز ذلك في لم يَكُ، وأنَّ معانِيها معاني الأَفعال، فـ«إنّ» بمعنى أُؤَكِّدُ وكأنَّ أُشبه، وإذا ثَبَتَ شبَهها بالفعلِ من هذه الوجوهِ عَمِلَتْ عَمَلَهُ.

وأمَّا المانِعُ من عَمَلِها فلمْ يُوجد، فإنَّ أحداً لم يَذْهب إلى أن اسمَها منصوبٌ وخبرها مرفوعٌ، ولو كانَ هناك مانعٌ لمنعَ عَمَلَها في الاسمِ، كسائرِ المَوانِع.

---

(١) العكس صحيحٌ؛ لأن تأثير إن وأخواتها يظهر في المبتدأ فيصير منصوباً بعد أن كان مرفوعاً، أما الخبر فلا يظهر فيه هذا التأثير لأنه مرفوع في الحالين معاً... وهذا الكلام ينطبق على خبر كانَ فلعلّه سهو من الناسخ.

(٢) قال ابن الأنباري: ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه: الأول أنها على وزن الفعل، والثاني أنها مبنية على الفتح، والثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم، والرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية نحو إنني وكأنني... الخ. والخامس: أن فيها معنى الفعل معنى إن وأن حققت... الخ. ثم قال: والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول... الخ»، الإنصاف: ١٧٨. والذي قال إنها مشبهة بالفعل هو الخليل بن أحمد. مجالس العلماء: ١٣٣.

المَسلَكُ الثَّاني: هو أن خبرَ إنَّ مرفوعٌ، ولا رافعَ إلا إنَّ فكان الرَّفعُ منسوباً إليه، وبيانُه أن الرَّفع لا يخلو، إما أن يكونَ بما كانَ مرفوعاً به قبلَ إن أو بـ«إن» والأول باطلٌ، أما عندنا فإنَّ الخبرَ مرفوعٌ إما بالابتداءِ، أو بالمُبتدأ، أو بهما وقد بَطل ذلك لدخولِ إن[1]، فأمَّا عندهم فالخَبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ والمبتدأ بالخبرِ وقد بيَّنا ذلك في مسألةِ العاملِ في المُبتدأ والخبرِ[2]، وإذا بَطَلَ ذلك تَعَيَّن العَمَلُ لـ«إنّ»؛ إذ العَمَلُ لا بدَّ له من عاملٍ.

فإن قيل: أما المَسلَكُ الأَوَّلُ فاعتمادكم فيه على الاقتِضَاءِ، والاقتِضَاءُ على حَسَبِ المُقْتَضِي، والمُقْتَضِي هُنا حُروفٌ، والأَصلُ في الحُرُوفِ ألاّ تَعْمَلَ وإنَّما أُعملت لضربٍ من الشَبهِ، والمُشابهُ للشيءِ لا يَعمل عَمَلَهُ من كلِّ وَجْهٍ إذ كانَ فرعاً، والفروعُ تَنْقُصُ عن الأُصولِ، فاقتِضَاؤُها ضَعِيْفٌ يُناسِبُهُ عَمَلٌ واحدٌ، فأما العَمَلانِ فلا يَثْبُتُ إلاّ بعاملٍ قَوِيٍّ.

وأمَّا المَسْلَكُ الثَّاني: فنقولُ: العاملُ في الخبرِ معنى الابتداءِ فإنَّه باقٍ بعدَ دُخُولِ هذه الحُرُوفِ، والمَعنى جازَ أن يَعْمَلَ ألا تَرى أنَّك إذا عَطَفْتَ على اسمِ كأنَّ ولَعل كان لَك أن تَنْصِبَ حملاً على الاسمِ ولا ترفع حملاً على نفسِ الابتداءِ، ولكن ترفعُ على عاملٍ آخر، كذلك ها هنا.

---

(١) قال ابن السراج والدليل أنها هي الرافعة للخبر أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر. فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه. الأصول: ١/٢٧٩.
قال ابن الأنباري: وقولهم إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها فاسد، وذلك أن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ كما أن المبتدأ مرفوع به، فهما يترافعان، ولا خلاف أن الترافع قد زال... الخ، (الإنصاف: ١٧٩).

(٢) المسألتان: ٢٧، ٢٨.

فالجوابُ[1] عن السؤالِ الأول من وَجهين:

أحدُهما: لا نسلّمُ ضَعف الاقتضاءِ والمُقتضى بل هما في غايةِ القوّةِ وذلك أن الخبرَ في بابِ «إنّ» وأخواتها لا يسوغُ حَذفه إلّا أنْ يكونَ في الكلامِ دليلٌ[2] عليه، والمفعولُ الصحيحُ يَسوغُ حَذفه كقولِكَ: «ضُربَ زيدٌ» و«ظُنَّ عمرو» وذلك يدل في «إنَّ» على قوّةِ الاقتضاءِ كما أن الجازِمَ لا يَحذِفُ المَجزوم به.

والوجهُ الثاني: نُسلّم أن اقتضاءَ الفعلِ أَقوى من اقتضاءِ «أنّ» ولكن لا يَمنع من العملِ فيما يقتَضيه، ألا تَرى أن اسمَ الفاعلِ والمفعولِ وأسماءَ الفعل الفعلَ تعملُ لشبهها بالفعلِ، ومع ذلك تَعمل النَّصب والرّفع كقولك: «زيدٌ ضاربٌ أَبوه عمراً»، ومُعطي غُلامه دِرْهَماً، وتراكِ زيداً فكذلك هذا. قولهم: يَرتفع الخَبرُ بمعنى الابتِداء قلنا: معنى الابتداء قد زالَ، وبيانُه من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ المبتدأ ما يسندُ إليه الخبر، والخبرُ غيرُ مسندٍ إلى الاسمِ، ولا إلى الحرفِ والاسمِ.

والثَّاني: أنَّ معنى الابتداء قد زالَ في كأنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وإذا زالَ المعنى لم يبقَ للرفعِ عاملٌ.

أما شُبهة القول الثاني: [فـ][3] أنَّ إنَّ فرعٌ في العمل فَوَجَبَ أن تَقْصِرَ عن العاملِ الأَصليّ وهو الفِعلُ؛ إذ من شأن الفُروعِ أن تَنْحَطَّ عن الأُصولِ، وَيدُلُّ على ذلك مَسائلُ:

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) في الأصل: دليلاً.

(٣) سقطت فاء الربط من الأصل.

إحدَاها: أنّ خبرَ «إن» قد يكونُ فِعلاً يَنْتَصِبُ بغيرِها كقول الشاعر[1]:

لا تَـتْـرُكَنّـي فِيْـهُـمُ شَـطِيْـراً إنّـي إذاً أهـلَكَ أو أَطِـيْـرَا

فنصَب «أهلك» بـ «إذاً»، ولو كان الفِعل خبراً لم يعمل فيه «إذاً» كما لو قُلتَ: أنا إذاً أُكرمك.

والمسألةُ الثانيةُ: قولهم: «إنَّ بكَ مأخوذٌ» فألغاها وأَدخلها على حرفِ الجرِّ ولم يَنْصِبْ بها زيداً وكذلك قَولهم: إن فيك راغب زيدٌ وإن بك يكفل عَمرو وإذا أُلغيت ولم يُلغَ الفِعْلُ بانَ ضَعْفُها في العملِ، ويَدُلُّ على ذلِكَ تقديمُ مَنصوبها على المَرفوع إيجاباً بخلافِ الفِعْلِ.

والجوابُ: أمّا كونُها فرعاً في العملِ فَمُسلّمٌ، ولكن لا نُسلم أنَّ أثرَ الفَرعِيّة أبطلَ عَمَلَها في الخَبَر، وذلك أن عملَها مَبْنِيّ على الاقتضاءِ وقد بَيَّنا أنَّ الاقتضاءَ تامٌ، فأمَّا أثرُ الضَّعْفِ فيظهَرُ في أشياءَ منها تقديمُ المَنصوبِ على المرفوعِ إيجاباً وذلك أَثَرُ الضَّعفِ[2]، وكذلك في أَحْكامٍ أُخَر، ألا تَرى أنَّ ضَعْفَها لم يَسْلِبْ عَمَلَها النَّصبَ ولا يُقال: يَنْبَغي ألَّا تَعمل لَيَظْهَرَ أَثَرُ الضَّعف، بل يُقال: أثرُ الضَّعْفِ إذا ثبتَ في مواضعَ أُخر كفى، ألا تَرى أن المصدرَ يعملُ عملَ الفعلِ، ولا يجوزُ تقديمُ معمولِهِ عليه، وكانَ ذلك كافياً في ضَعْفِهِ ويدلُّ عليه أنَّ أسماءَ الفعلِ نحو «نَزَالِ» و«تَرَاكِ» أضعفُ

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج. ذكره المؤلف في كتاب اللباب: ورقة: ٤٢، وهو في معاني القرآن للفراء: ٣٣٨/٢، والإنصاف: ١٧٧، وابن يعيش: ١٧/٧، والمقرب: ٢٦١/١، الجنى الداني: ١٦٢، والعيني: ٣٨٣/٤، ولا يوجد في ديوانه.

(٢) قال المؤلف في كتاب اللباب: ورقة: ٤١: «أما ضعف هذه الحروف فقد ظهر في عدم تصرفها وذلك كاف».

من نفسِ الفِعْلِ، ومع ذلِكَ امتَنَعَ تقديمُ مَنْصُوبِها عَلَيْها عندنا[1]، ولم يَمْتَنِعْ تقديمُهُ عليها عندَهم، بل سوَّوا بينَها وبينَ الفعل؛ لأنّ الضَّعفَ قَد ظَهَرَ في أشياءَ أُخر مِنها أنَّ الضَّمِيْرَ فيها لا يكونُ إلّا مُسْتَتِراً مُفْرداً وأنَّها لا تَتَصَرَّفُ.

أما الشِّعْرُ فجوابُه من ثلاثةِ أَوجهٍ:

أحدُها: لا نُسَلِّمُ أنَّه خَبَرُ «إن» بل خَبَرُ «إن» محذوفٌ تقديره: إني أُذلّ إذاً أَهْلَكُ. وحُذِفَ لِدلالةِ ما بَعده عَلَيْهِ وهذَا كقولِ الشَّاعِرِ[2]:

نَحنُ بما عِندَنا وأنتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ والرَّأيُ مُخْتَلِفُ

أي: نحنُ راضون فحذفَ الخبرَ الأَوّلَ لدلالةِ ما بعدَه عليه، وكذلك إذا تقدّم معنى الشَّرط عليه كقولك: «أنا آتيك إن أَتيتني».

والثاني: نقدّرُ أنه الخبرُ ولكن وَقَعَتْ «إذا» موقعَ الخبرِ وأشبَهت «لَنْ» كما تقولُ: إنَّ زيداً لن يَضْرِبْ كذلك قُلتَ ها هُنا.

والثالث: إنّ ذلك شاذٌّ لا تُناقض به الأُصول، ولا يَثْبُتُ به أَصلٌ. وأمّا بقية المَسائِل فكلّها لم تُلغَ فيها إنّ، بل اسمُها مَحذوف وما بَعدها

---

(١) المسألة رقم: ٥٩.

(٢) البيت مختلف في نسبته فقيل لقيس بن الخطيم وقيل لدرهم بن زيد الأنصاري، وقيل لحسان، وقيل لعمرو بن امرىء القيس جد عبدالله بن رواحة.

والبيت في الكتاب: ١/٣٨، نسبه إلى قيس واختلف شراح أبياته فنسبه الأعلم إلى قيس أيضاً ونسبه ابن السيرافي في شرحه أبيات سيبويه: ١/١٨٦ إلى عمرو بن امرىء القيس.

وهو في المقتضب: ٣/١١٢، ٤/٧٣، وأمالي ابن الشجري: ١/٩٦، ٢/٣١٠، والإنصاف: ٩٥، والعيني: ١/٥٥٧، والأشموني: ٣/١٥٢، والخزانة: ٢/١٩٠، وملحقات ديوان قيس بن الخطيم: ١٧٣، وديوان حسان: ٢٨١، وقد أورده المؤلف للتنظير به فقط.

جُملة في موضع الخَبَر، والتَّقديرِ: إنه بك زيدٌ مأخوذٌ وذلك كثيرٌ في الشّعر والكلام فمنه قَولُ عَدِيٍّ[1]:

فلِيتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنّيَ ساعةً فبِتْنا على ما خَيّلَتْ ناعِمَي بالِ

وكذلك قول الآخر[2]:

* أَلْيَتَ كَفافاً كانَ خَيْرُكَ كلّه *

وكقول الأعشى[3]:

* إنّ من لامَ في بَنِي بنتِ حَسّانَ *

---

(١) عدي بن زيد: هو عدي بن زيد العبادي التميمي شاعر عاش حياته كلها في الجاهلية كان قروياً من أهل الحيرة فصيح اللسان يحسن العربية والفارسية والرومية. هو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى، تزوج بنت النعمان بن المنذر قال ابن قتيبة: وعلماء العربية لا يرون شعره حجة، أخباره في: الخزانة: ١/١٨٤، والأغاني: ٢/٩٧، والشعر الشعراء: ٦٣، البيت في ديوانه: ١٦٢، ونوادر أبي زيد: ٢٥، وأمالي ابن الشجري: ١/١٨٣، ٢٩٥، والإنصاف: ١٨٣.

(٢) قائل البيت يزيد بن أبي العاص وعجز البيت قوله:

* وَشرُّكَ عَنّي ما ارتَوَى الماءَ مُرْتَوِي *

البيت في: أمالي القالي: ١/٦٧ مع جملة أبياتٍ منسوباً إليه، وأمالي ابن الشجري: ١/١٨٢، حماسة البحتري: ٢٢٨، والإيضاح: ١٢٣، الأغاني: ١١/١٠٠ بولاق، والإنصاف: ١٨٤، والخزانة: ١/٤٩٦، شرح شواهد الكشاف: ٥٦٣، والمغني: ٢٨٦، وشرح شواهده: ٢٣٧، وأكثر روايات البيت «فليت».

(٣) بقية البيت هو قوله:

* أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ *

ديوان الأعشى: ٣٣٥، والبيت من قصيدة أولها:

مِنْ دِيَارٍ بالهَضْبِ هَضْبِ القَلِيْبِ فاضَ ماءَ الشُّؤُونِ فَيْضَ الغُرُوبِ

وهي من مدائحه لأبي الأشعث قيس بن معدي كرب.

والبيت في الكتاب: ١/٤٣٩، وشرح شواهده لابن النحاس: ٣٥٢، والإنصاف: ١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/١١٥، والخزانة: ٢/٤٦٢، ٣/٦٥٤، ٤/٣٨، والمغني: ٦٠٥، وشرح شواهده: ٣١٢. =

وكقول الفرزدق[1]:

* ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المَشافِرِ *

والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) صدر البيت قوله:

* فلو كُنْتَ ضَبِيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِيْ *

البيت منفرد في ديوانه: ٤٨١.

هو في: الكتاب: ٤٨٢/١، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١٥/٢، وشرحها لابن النحاس: ٦٠، ١٩٩، ومجالس ثعلب: ١٢٧، والمحتسب: ١٨٢/٢، سر صناعة الإعراب ٤١/١، والإنصاف: ١٨٢، وابن يعيش: ٢١/٨، ٨١، ٨٢، والخزانة: ٣٧٨/٤، والجنى الداني: ٥٩٠، والمغني: ٣٢٣، وشرح شواهده: ٧٠١، والهمع: ١٣٦/١، ٢٢٣، والدرر: ١١٤/١، ١٩١، والسبع الطوال: ١٤٥، والمخصص: ٤٨/٧.

٥٢ ـ مسألة: [العطف على اسم إنَّ قبل الخبر](*)

إذا عَطَفْتَ على اسمِ «إنَّ» قبلَ الخبرِ لم يجزْ فيه إلاّ النَّصبُ.

وقال الكسائِيُّ: يجوزُ ذلك مُطلقاً ظهرَ في المَعطوف الإعرابُ أو لَمْ يَظْهَرْ(١).

وقالَ الفراءُ(٢): إذا لم يَظهرْ فيه الإعرابُ كقولِكَ: إنَّ زيداً ونحنُ قائمون.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٤٢، وشرح اللُّمع: ورقة: ٦٨، وإعراب القرآن: ٢٢/١، ٢٢٢، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ١٨٥ ـ ١٩٥ وعنوانها هناك: «القول في العطف على اسم إنّ بالرفع قبل تمام الخبر» وهي المسألة رقم (٢٣)، والمسألة في: إعراب غريب القرآن: ٢٩٩/١ ـ ٣٠١، وأسرار العربية: ١٥٢ ـ ١٥٣.

كما ذكرها سيبويه في الكتاب: ٢٩٠/١، وأصول ابن السراج: ٣٠٦/١، ومعاني القرآن للفراء: ٣١١/١، والبحر المحيط: ٥٣١/٣، والكشاف: ٦٣١/١، والتّصريح: ٢٧٢/١، وحاشية الصبان: ٢٦٥/١.

(١) قال أبو البقاء في شرح اللُّمع: ورقة: ٦٨ وأجاز بعض الكوفيين الرّفع واحتج بقول الشاعر:

فمن يَكُ أمسى بالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ ... فإنّي وقيارٌ بها لَغَرِيْبُ

(٢) اللُّباب: ورقة: ٤٣، ومثال أبي البقاء لا ينطبق على ما يريده الفراء؛ لأنّ الفراء يريد عدم ظهور الإعراب في اسم «إنّ» لا في المعطوف الذي بعده كما مثل أبو البقاء. قال الفراء في معاني القرآن: ٣١٠/١ ـ ٣١١: «... فإن رفع الصابئين

لَنَا فيه[٣] الرَّفْعِ في المَعْطُوف لا بدّ لَه من رافعٍ ولا رافعَ فلا رَفْعَ، والدَّليلُ على الأَوَّلِ: أنَّ الرفعَ عَمَلٌ أو حكمٌ وأيُّهما كانَ فلا بدَّ له من علَّةٍ أو عاملٍ.

وبيانُ الثاني أن الرفعَ لو كانَ لكان[٢] إما المعطوف على «إنَّ» واسمها، أو على أنَّ مبتدأ وما بعده خبر والأول باطلٌ؛ لأنَّ «إنَّ» واسمها لا موضعَ لهما ولا يجوزُ أن يكون مبتدأ لأن المبتدأ يقتضي خبراً وقولك «ذاهبان» لا يجوز أن يكونَ خبراً عن عمرٍو لوجهين:

أحدُهما: أن عمراً مفردٌ، وذاهبان مُثنى، والخبر يجبُ أن يكونَ عدّتُه على عدّةِ المبتدأ؛ لأنه هو في المعنى.

والثاني: أنَّ ذلك يُبْطِلُ عمل إنّ في الخَبر ويَنفي تَرتيب مقتضاها

= على أنه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة، رفعه، ونصبه، وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب إن نصباً ضعيفاً، وضعفه أن يقع في الاسم، ولا يقع في خبره، جاز رفع الصابئين، وكان الكسائي يجيزه لضعف إن، وقد أنشدنا هذا البيت رفعاً ونصباً:

فمن يَكُ أمسى بالمَدِينة رَحْلُهُ فـإنّي وقيـاراً بهـا لغـريـب

(١) احتج ابن الأنباري للبصريين بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلتَ إنَّك وزيدٌ قائمان وجب أن يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد وتكون (إنَّ) عاملةً في خبرِ الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال». الإنصاف: ١٨٧.

(٢) يبدو أن خللاً لحق هذه العبارة وما بعدها... وربما كان هذا الخلل بسبب نقص بعض العبارات.. يدلل على ذلك أن العكبري قال: «وقولك (ذاهبان)... (خبراً عن عمرو)... الخ»، حيث تحدث عن هذا المثال بالتفصيل والتحليل... مع أنه لم يرد له ذكر في كل ما سبق من هذه المسألة، والمسألة وردت مع شيء من الاختصار والتنسيق في إعراب القرآن: ١/٢٢١ ـ ٢٢٢.

عليها؛ لأنّ «إنَّ» تقتضي اسماً وخبراً فإذا كان الخبرُ عن غيرها مَنعتها مُقتضاها مع أنَّها قد عَمِلَتْ في أَحدِ مُقتضيها، وإذا بطلَ ذلك ثَبَتَ أن الوجهَ هو النَّصبُ عطفاً على اسم إنّ، فعلى هذا يَصِحُّ أن يكونَ الخبرُ عن المعطوفِ والمَعطوفِ عَلَيْهِ.

فإن قيل: العامِلُ في المُبتدأ هو الخَبرُ والخبرُ هنا موجودٌ، قيلَ عنه جَوابان:

أحدُهما: لَيس كذلك بل الخبرُ معمولُ «إنّ» والمعطوفُ نَيّف عليه وقد سَبَق ذلك.

والثاني: أن هذا المعنى فاسدٌ هنا، وهو ما ذكرنا من أنَّ الخبرَ هو المبتدأ في المعنى وأن عدته كعدته، وأن إذاهبان إذا ثبت في المعنى أنَّه للمعطوف والمعطوف عليه بطلَ أن يكونَ المعطوفُ مُسْتأنفاً. واحتجَّ الآخرون[1] بالسَّماعِ والقِياسِ.

أما السَّماعُ فقوله تعالى[2]: ﴿إِنَّ الذينَ آمَنُوا والّذينَ هادُوا

---

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز ذلك النقل والقياس، وأورد الآية الأولى من الآيتين اللتين ذكرهما أبو البقاء. كما أورد العبارة التي وردت في كتاب سيبويه وهي قوله: وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات: «إنك زيد ذاهبان» فقد ذكره سيبويه في كتابه، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب. وأما من جهة القياس فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع «لا» نحو لا رجل وامرأة أفضل منك فكذلك مع أن لأنها بمنزلتها، وإن كانت إن للإثبات ولا للنفي لأنهم يحملون الشيء على ضده... يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن إن لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها... فلا إحالة إذا... الخ. «الإنصاف: ١٨٦».

(٢) سورة المائدة: آية: ٦٩.

والصَّابِئُونَ ﴾ ثم قال: ﴿ فلا خَوفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ فجعل الأَخيرَ خَبَراً عن الجَمِيْعِ والصَّابِئُون مرفوعٌ، وقالَ تَعالى[1]: ﴿ إِنَّ اللَّهَ ومَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيِّ ﴾ قُرِىءَ برفعِ الملائكةِ[2] ولا وجهَ له إلّا ما ذَكرنا.

أما القِياسُ فمن وَجهين أحدُهما: أنَّ المعطوفَ لو تأخَّر لجازَ رَفْعُهُ فكذلِكَ إذَا تقدَّمَ، إذْ المعنى فيهما واحِدٌ.

والثاني: أنَّ المعطوفَ على اسمِ «لا» يَجوز فيه الرَّفعُ كذلك اسم «إنّ» كقوله تعالى[3]: ﴿ لا بَيْعٌ فيه ولا خُلّةٌ ﴾ و ﴿ لا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ﴾[4]، والجامعُ بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لها اسمٌ وخبرٌ.

والجوابُ عن الآيةِ من أَوجهٍ[5]:

أحدها: أنَّ «الصابئون» معطوفٌ على الضَّمير في «آمنوا»[6] و«هادوا» والجيّدُ أن يكونَ عطفاً على الضَّميرِ في آمنوا ويكونُ «الّذين هادوا» قائماً مقامَ التَّوكيدِ.

---

(١) سورة الأحزاب: آية: ٦٥.

(٢) صاحب هذه القراءة ابن عباس وعبد الوارث عن ابن عمر، البحر المحيط: ٢٤٨/٧.

(٣) سورة البقرة: آية: ٢٥٤.

(٤) سورة البقرة: آية: ١٩٧.

(٥) تشابه الرد على الكوفيين عند ابن الأنباري وأبي البقاء فقال ابن الأنباري: وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ إن الذين آمنوا.. ﴾ الآية فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه... الخ. «الإنصاف: ١٨٧».

(٦) قال ابن الأنباري أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع في هادوا. وهادوا بمعنى تابوا وهذا الوجه عندي ضعيف... الخ. «الإنصاف: ١٩٠».
وهذا هو رأي الكسائي كما في البحر المحيط: ٥٣١/٣.

والتقديرُ إنَّ الذين آمنوا هُم والصَّابِئُون، والّذين هَادُوا هُم والصَّابِئون وسدَّ العَطْفُ مسدَّ التوكيدِ.

والوجهُ الثاني: أن ﴿ الصَّابِئُون ﴾ في نِيَّةِ التَّأخيرِ «ولا يَحْزَنُونَ» خبرٌ لما قَبله، أي لا يَحزنون وكذلِكَ الصَّابِئُون، وهذا قولُ سيبويهِ، ومثلُهُ قولُ الشَّاعِر[1]:

وإلّا فـاعـلمـوا أنّـا وأنْـتُـمْ بُغـاةٌ مـا بَقِيْنـا فـي شِقَـاقِ

أي اعلَموا أنَّا بُغاةٌ وأنتم كذلك وإن شئتَ جَعَلْتَ ﴿ لا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ خبراً للصَّابئين. وخبرُ ما قبله محذوفٌ ويَشْهَدُ لذلِكَ قولُ الشَّاعِر[2]:

نحنُ بمـا عِنـدنـا وأنتَ بمـا عِنْـدَكَ راضٍ والـرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

والتقدير: نَحنُ راضُون، ولو وَقَعَ في النَّثْرِ مثلُ ذلِكَ جَازَ، حتّى لو قُلْتَ إنَّ زيداً وعَمرٌو قائمٌ جازَ ويكون «قائم» خبرُ إنَّ، وخبرُ عَمرٍو محذوفٌ لدلالةِ خَبَرِ الأَوَّلِ عَلَيْهِ، وإن شئتَ عَكَسْتَ[3]، وأمَّا العَطْفُ في بابِ «لا» فجوابُه من وَجْهَينِ[4]:

---

(١) الشاعر هو بشر بن أبي خازم الأسدي، البيت في ديوانه: ١٦٥، وروايته هناك «ما حيينا» بدل «بقينا»، والبيت من قصيدة يهجو فيها أوس بن حارثة.
والبيت في الكتاب: ١/ ٢٩٠، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/ ٣١، والإنصاف: ١٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٦٩، ٧٠، والخزانة: ٤/ ٣١٥.

(٢) تقدم هذا البيت في المسألة رقم (٥١).

(٣) وهناك وجوه إعرابية أخرى في البحر المحيط: ٣/ ٥٣١.

(٤) ذكر ابن الأنباري الجواب عن هذه المسألة في الإنصاف: ١٩٤، وأبو البقاء لم يذكر الحكاية عن العرب التي غلط سيبويه فيها العرب وتبعه في ذلك ابن الأنباري في الإنصاف، ولم يتطرق لها أبو البقاء هنا إلّا أنه تعرض لها في: اللباب: ورقة: ٤٣، والذي يغلب على الظن أنه سها عن هذه الحكاية فلم يوردها هنا.

أحدُهما: أنَّ «لا» تَعمَلُ في الاسمِ دونَ الخَبَرِ فيكونُ المَعْطُوف كالمُسْتَأْنَفِ بخلافِ «إنَّ».

والثاني: أنَّ «لا» واسمها رُكّبا فجُعلا كالشيءِ الواحدِ فهما في موضعِ رفعٍ فيُحمل المَعطوف على موضِعهما كما تُحمل الصِّفَةُ على ذلك وشاهدُهُ قول الشَّاعِرِ[1]:

* ولا كريمَ من الوِلْدَانِ مصبوح *

آخِرُها والله أعلَمُ بالصَّواب.

---

(١) البيت لأبي ذُؤيبٍ الهُذَلِيّ.

أورده سِيبويه في كتابِهِ: ١/٣٥٦، والأعلم على حاشية (بولاق)، والمقتضب: ٤/٣٧٠، وابن يعيش في شرح المفصل: ١/١٠٧ قال: «أنشده (يعني الزمخشري) لحاتم الطائي، وما أظنُّه له. قالَ الجَرمي هو لأبي ذُؤيبٍ الهُذلي وقبله:

هلّا سألت ـ هداكَ الله ـ ما حَسَبِي عندَ الشتاءِ إذا ما هبَّتِ الرِّيحُ

وردَّ جازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً ولا كريمَ من الوِلْدَانِ مَصْبُوْحُ

المَصْبُوحُ: الذي سُقِيَ اللَّبن صباحاً، ويُوجد البيتُ في ديوانِ الهُذليين: ١٢٠ لأبي ذُؤيب قصيدة على وزن البيت وقافيته، ومعنى الأبيات قريبٌ جداً من هذين البيتين إلّا أنهما لم يذكرا في القصيدة. والشطر الأخير في أمالي ابن الشجري: ٢/٢١٢، والأشموني: ٢/١٧، والعيني: ٢/٣٦٨، قال: والصَّوابُ أنَّه لرجلٍ جاهلي من بَني النَبِيْت ثم ذكر قصة تجدها هناك.

٥٣ ـ مسألة [عمل «إنَّ» المخففة](*):

إذا خُفّفت «إنَّ» الثَّقيلة جازَ أن تَعملَ في الاسمِ النَّصبَ.

وقالَ الكوفيون: لا تَعملُ.

وحُجّةُ الأولين(١) السَّماعُ والقياسُ، أما السَّماعُ فمنه قولُه تَعالى(٢):

(*) انظر التَّخريجات المُثبتة في المسألتين السَّابقتين.

وقد ذكرها ابنُ الأنباري في الإنصاف: ١٩٥ ـ ٢٠٨، وهي المسألة رقم: (٢٤) وعنوانها هناك: «القول في عمل «إنْ» المخففة النَّصب في الاسم.

(١) احتج ابن الأنباري للبصريين بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدّليل على صحة الأعمال قوله تعالى: ﴿ وإنْ كُلًّا لمَا ليوفّينهم ربك أعمالهم» في قراءة من قرأ بالتخفيف... قالوا: ولا يجوز أن يقال بأن كلًّا منصوب بـ «ليوفينهم» لأنا نقول لا يجوز ذلك لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها... قالوا: ولا يجوز أيضاً أن يقال إنَّ «إنْ» بمعنى «ما» و«لما» بمعنى إلّا، لأنَّا نقول: إنَّ «إنْ» التي بمعنى «ما» لا تَجيءُ معها اللام بمعنى «إلّا».

كما قالَ تعالى: ﴿ إن كل من في السموات والأرض إلّا آتي الرحمن عبداً ﴾ أما «لما» فلا يجوز أن تجعل ها هنا بمعنى إلا لأنه لو جاز أن تجعل لما بمعنى إلا لجاز أن يقال: «ما قام القوم لما زيداً»... وفي امتناع ذلك دليل فساده... «الإنصاف: ١٦٩».

(٢) سورة هود: آية: ١١١.

﴿ وإنْ كلاً لَما ليُوَفِينّهُمْ ﴾ قرأ جماعةٌ بتخفيفِ النّونِ ونَصبِ «كلّ»[1]، وذلك مسموعٌ منقولٌ.

فإن قيلَ: النَّصبُ هنا بغيرِ «إنّ»، وذلك العامل قوله: ليوفِيَنَّهم، أي لَيُوَفِيَنَّ كُلاً، ويُمكن أن يكونَ العامِلُ «لمَّا» على قراءَةِ من نوَّن وشدّد[2] أي ويَجمَعُ «كلاً»[3].

قُلنا: كلاهما خطأٌ أما «يوفى» فهو جوابُ القَسمِ، وجوابُ القَسمِ لا يَعمَلُ فيما قبلَه، وإن جعلته مُفسراً للعاملِ فكذلك؛ لأنَّ التقديرَ على هذا: وإنْ كلاً لما ليوفينّ بغير هاء، و﴿ ليوفينّهم ﴾ تفسيرٌ له، ومَوضعُ هذا الفعلِ على كلٍّ تقديرٍ بعدَ الاسمِ، وهو جوابُ القَسمِ، وهو لا يَعملُ فيما قَبله، وأمَّا إعمالُ «لَمّا» فلا سبيلَ إليه على أيِّ تَفْسِيْرٍ فُسرت، وقد فُسّرت على معنى «إلا»، و«إلَّا» لا يَعمل ما بَعدها فيما قَبلها، وإن فُسّرت بلامِ التَّوكيدِ فهي أبعدُ من العملِ، وإن فُسرت بـ«لَمّا» التي للجَمْعِ فهو بعيد؛ لأن

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع و«إن» مخففة و«كلا لما» مخففة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر «وإنْ كُلاً» خفيفة «لَمَّا» مشددة، وقرأ حمزة والكسائي «وإنَّ» مشددة النون واختلفا في الميم في «لما» فشددها حمزة وخففها الكسائي وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي، وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة وقرأ حفص «وإنَّ» مشددة النون «لَمَّا» مشددة أيضاً أي مثل حمزة وابن عامر. السبعة لابن مجاهد: ٣٣٩، والكشف لمكي: ١/٥٣٦، ٥٣٧، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ١/٤١٥، ٤١٦.

(٢) هي قراءة الزهري، مشكل إعراب القرآن: ١/٤١٦.

(٣) يريد أن يقول إنّ هناك قراءةً بتشديد كلمة «لمّا» وتنوينها ثم أخذ يفسّر المعنى على هذه القراءة فقال: أي ويجمع كلاً... وذلك لأنّ اللّم معناه: الجمع كما هو معروف وكما ذكر العكبري نفسه بعد ذلك حين قال: «وإن فسّرت بـ«لما» التي للجمع.... الخ».

موضِعَها بعدَ «إن»، والفِعل لا يقعُ بعدَ هذه إلّا ومعه عوضٌ، ولا عوضَ هنا، ومن المَسموعِ قولُ الشاعر[1]:

وَصَـدْرٍ مُـشْـرِقِ الـنَّـحْـرِ كـأَنْ ثَـدَيَـيْـهِ حُـقَّـانِ

فَنَصَبَ بكأنْ مُخَفَّفةً، وقالَ آخر[2]:

* كأن وَرِيْدَيْه رِشَادُ خُلْبِ *

وقالَ آخر[3]:

وَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِيْ فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيْقُ

وقال آخر[4]:

وقـد عَلِمَ الصِّبْيَةُ المُـرْمِلُوْنَ إذا اغْبَـرَّ أفقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ

---

(١) ولم أقف على نسبته وقد ورد في الكتاب: ١/٢٨١، ٢٨٣، والمحتسب: ١/٩، وابن الشجري: ١/١٣٧، ٢/٢٤٣، والإنصاف: ١٩٧، وابن يعيش: ٨/٧٢، والخزانة: ٤/٣٥٨.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه: ١٦٩، والعيني: ٢/٢٩٩، والبيت في كتاب سيبويه: ١/٤٨٠، المقتضب: ١/٥٠، والإنصاف: ١١٣، والمفصل: ٣٠١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٨٣، والتصريح: ٢/٢٣٤، واللسان: ١/٣٥٢ «خلب»، والخزانة: ٤/٤٥٦، والمقرب: ١/١١٠، والجنى الداني: ٥٧٥، والرشاء الخلب: حبل الليف، وشاهد البيت عمل كأن مخففة حيث نصب بها وريديه. ويروى في بعض مصادره «ورياه» بالرفع. فلا شاهد فيه.

(٣) لم أقف على نسبة هذا البيت. والبيت في: المنصف: ٣/١٢٨، والمفصل: ١٣٨، وابن يعيش: ٨/٧١، والإنصاف: ٢٠٥، والخزانة: ٢/٤٦٥، ٤/٤٥٢، والعيني: ٢/٣١١، وابن عقيل: ١/٣٢٨، والجنى الداني: ٢١٧، والمغني: ٢٩، وشرح شواهده: ١٠٥، والهمع: ١/١٤٣، والدرر: ١٢٠، والأشموني: ١/٢٩٠، واللسان «جرر»: ٢٥٤، وصدق: ٦٣، وشاهده عمل إن مخففة.

(٤) البيتان لعمرة أخت عمرو بنت عجلان الهُذلية كما قالَ السُّكري في شرح أشعار =

بـأنْكَ الـرَّبِيْعُ وغيثٌ مُـرِيْـعٌ وقِـدْماً هُنـاك يَكُونُ الثِّمَـالاَ

فَنَصَبَ بها الضَّمِيْرَ.

وأمَّا القِياسُ: فهو أنَّ «إنَّ» مشبهة بالفِعل في لَفْظِها. واختِصاصها بالأسماءِ والمُخففة من الثّقيلة مُخْتَصَّةٌ بالاسمِ، ولم يَبْقَ إلاّ التَّخفيف في الحذفِ[1] ومثلُ ذلك لا يَمْنَعُ من العَمَلِ للفِعْلِ كقولِكَ: لم يَكُ ولم أُبلَ ولا أدرِ فالحرفُ المُشبَّهُ بها كذلك. يدلُّ عليه أنَّ «لعلَّ» تَعْمَلُ وإذا حُذِفَ منه أو أُبدلتِ اللاّم فيها نوناً بَقِيَ عملها مثل علّك وعنّك، هذا مع أنَّ أصلَ التَّصرفِ للأفعالِ، وقد دَخَلَ الحَرفُ هُنا للتَّصرف ولم يَمْنَعِ العَمَلَ.

فإن قيلَ: إذا خُفِّفت ضَعُفت ولذلك يلزمُ فيها التَّعويض نحو[2]:

= هذيل: ٥٨٥ ورواهما الحُصري، وابنُ الشجري لجَنوب أخت ذي الكلب قالتهما في رثاء أخيها عمرو وهما ضمن ثمانية أبيات من حماسة ابن الشجري: ٣٠٨/١، ط دمشق سنة ١٩٧٠ م وروايتهما هناك تختلف عما ذكر المؤلفُ وكثيرٌ من النَّحويين، وردت هكذا:

وقد عَلِمَ الضَّيفُ والمجتَدُون إذا اغبـرّ أُفقٌ وهَبَّتْ شِمَـالاَ

بـأنَّـك كنتَ الـرَّبيـعَ المُغِيْثَ لمن يَعْتَـرِيْـكَ وكُنتَ الثُّمـالاَ

ومع اختلاف ألفاظ البيتين في الرّوايتين فإنَّ روايةَ ابن الشَّجري هذه لا شاهد فيها لما أراد المؤلف؛ لأنَّ «إن» في البيت الثاني ثَقيلة ليست مُخففة، كما رَواهما الحُصري في زهر الآداب: ٧٩٥ ضمن قصيدة طويلة منسوبة إلى الشاعرة المذكورة وفصل بين البيتين بيت هو قولها:

وخلت عن أولادها المرضعات ولـم تـرَ عينٌ لمـزنٍ بـلالا

وهما في شرح المفصَّل لابن يعيش: ٧٥/٨، الخزانة: ٣٥٢/٤، والتصريح: ٢٣٢/١، الأشمـوني: ١٩١/١، والشـذور: ٢٣٣، والمغني: ٣٩، والعيني: ٢٨٢/٢، وزاد ابن الأنباري لتقوية حجة البصريين عدداً آخر من الأبيات. الإنصاف: ١٩٧ ـ ٢٠٨.

(١) غير واضحة في الأصل.

(٢) سورة المزمل: آية: ٢٠.

﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونَ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾. قيلَ: إنّما احتاجَتْ إلى التَّعويض؛ لأنَّ الاسمَ مَحذوفٌ، وحكمها أنْ تَلِيَها الأسماءُ، فإذا حُذفت وخُففت وَلِيَهـا الفِعْلُ عوضٌ من الاسمِ المَحذوفِ السِّين وسَوف و«لا» في النّفي، وها هُنا قد وليها الاسم فَعَمِلَتْ من غيرِ تَعْوِيضٍ.

وشُبهة الكوفيين من وجهين[1]:

أحدُهما: أن الأَصلَ في الحُروف ألَّا تَعمل، وإنّما أُعمل منها ما أُعمل لشبهِهِ الفعل وإنْ المخففة لا تشبه الفعل؛ لأن أقلّ أبنية الفعل الثُّلاثية، و«إنْ» الخَفيفة على حرفين فلم تُشبه الفِعل خرج على هذا «إنَّ» المشددة؛ لأنّها ثلاثةُ أحرفٍ كما أنَّ الفعلَ كذلك، وبناؤها كبناءِ الفعلِ.

فإنَّ كقيل، وأنَّ كشَدَّ، وإذا انقطع شَبهها بالفعلِ عادَت [إلى][2] الأَصلِ.

والوجه الثاني: أنَّ لفظَ المُخففة كلفظِ الخَفِيفة العاملة في الفِعل، فتُشبهها، وعوامِلُ الأَفعالِ لا تَعمَلُ في الأسماءِ، فما يُشبهها كذلك، يَدُلّ عليه أنَّ «أنْ» عملت بالشَّبهِ وشَبَهُهَا بالفعلِ المَحذُوفِ كشَبَهِهَا بالعامِلَةِ في

---

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله: «أمَّا الكوفيُّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح فإذا خففت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها. ومنهم من تمسّك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأنّ أن المشددة من عوامل الأسماء، وأن المخففة من عوامل الأفعال فينبغي أن لا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال». الإنصاف: ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢) «إلى» ساقطة من الأصل.

الفعلِ ، وليس أحدُ الشَّبهين أَولى بها من الآخَرِ، فعندَ ذلِكَ يَتعارَضُ الشَّبهان فيَتساقطان، وتَرجعُ إلى الأصل وهو إلغاؤها عن العَمَلِ .

والجوابُ عن الأولِ من وَجهين:

أحدُهما: أن شبهَها بالفعل باقٍ[1]، وذلك أنَّها مُختصّةٌ بالفعلِ مؤكِّدةٌ للمَعنى، وما دخلها من الحذفِ مثله في الفعلِ على ما ذكرناه في حُجَّتِنَا.

والثاني: أنَّ ما ذَكَرُوه باطلٌ بـ«أنْ» النَّاصبة للفعلِ فإنَّها مُشبهة بأنْ النَّاصبة في كونِها مَصْدَرِيّة مع مُخالفتها إيَّاها في عدّةِ الحُروف ولكنْ كَفى في عَمَلِها كَونُها مَصدرية مُختصة كذلك ها هُنا.

أمَّاالشُّبْهَةُ الثَّانية فبعيدةٌ[2] وذلك أنَّ «أنْ» المُخففة تُشبِهُ أنْ النَّاصِبة للفِعل في صورةِ الحروفِ وهي مُخالفة لَها في أنَّ المُخففةَ مُختَصَّةٌ بالأسماءِ، مؤكدةٌ للمعنى وهذا كافٍ في إعمالِهَا في الاسمِ ، بخلافِ «إنْ» النَّاصبة للفعلِ ، وبهذا يَتَبَيَّنُ أن شَبَهَها بعوامِلِ الأَسماءِ أَقوى والحُكْمُ لأَقوى الشَّبَهَيْنِ آخرها والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) قال ابن الأنباري: «أما قولهم: إنما عملت لشبهة الفعل لفظاً فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها. قلنا: هذا باطل لأن «إن» إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى وذلك من خمسة أوجه. وقد قدمنا ذكرها في موضعها فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله». الإنصاف: ٢٠٨.

(٢) رد ابن الأنباري على ذلك في الإنصاف: ٢٠٨.

٥٤ ـ مسألة: [دخول لامِ التَّوكيد في خَبَرِ لكنَّ](*)

لا يجوزُ دخولُ لامِ التَّوكيد على خبرِ لكنَّ.

وقالَ الكُوفيُّون: هو جائزٌ.

ودليلُ المَذهَبِ الأَوَّلِ من وَجْهَينِ(١):

أحدُهُما: أنَّ ذلك لَو كان جائزاً لكثُرَ ذلكَ في القرآنِ، والشّعرِ،

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٤٠، وشرح اللُّمع: ورقة: ٦٦، كما ذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف: من ٢٠٨ ـ ٢١٨ وهي المسألة رقم: «٢٥» وعنوانها هناك: «القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن». وفي معاني الحروف للرماني: ١٣٤، معاني القرآن للفراء: ٤٦٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٤/٨، وشرح الرضي: ٣٦٠/٢، والجنى الداني: ٦١٥، والمغني: ٢٥٧، وشرح الدماميني: ٢١٦/١، والهمع: ١٤٠، والأشموني: ٤٨٧/١، والصبان: ٢٦٠/١، والتصريح: ٢٦٧/١.

(١) احتج ابن الأنباري للبصريين بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إمّا أن تكون هذه اللام لام التوكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام للتأكيد إنما حسنت مع «إن» لاتفاقهما في المعنى لأن كل واحدة منهما للتأكيد أما لكن فمخالفة لها في المعنى. وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع «إن» لأن «إن» تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم أمّا لكن فمخالفة لها في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها». الإنصاف: ٢١٤.

والكلامِ ، ومعلومٌ أنّ ذلك لَم يَشْتَهِرْ عَنهم.

والوجهُ الثاني: أنَّ اللامَ في هذا البابِ للتَّوكيدِ والتَّوكيدُ غيرُ مرادٍ هُنا[1].

وبَيَانُه: أن «لكنَّ» للاستدراك ولا تعرُّضَ فيها للتَّوكيد فلا يَجوز أن تَدخل، وذلك؛ لأنّ الحرفَ زائـدٌ، والأصلُ ألاّ يُـزادَ شيءٌ إلاّ لمعنىً، والمعنَى في لامِ «إنَّ» توكيدُ الخَبَرِ، وإذا تَجَرَّدَ الحَرْفُ عن مَعْنىً لم يَجُز ذِكْرُهُ ومثالُ ذلك قولُك: «ما قامَ زيدٌ لكن جَعْفَراً قائمٌ» فالغَرَضُ الكُلّي إثباتُ القِيامِ لجعفرٍ ونَفْيِهِ عن زَيْدٍ، فإن قِيْلَ: أمّا الوَجه الأَوَّلُ فغيرُ مُسَلّمٍ فقد جاءَ في الشِّعْرِ قالَ الشَّاعِرُ[2]:

* ولكنّني من حُبِّها لَكَمِيْدُ *

وعلى أن الشَّيءَ قد يكونُ جائزاً ولا يكثر، ألا تَرى أنَّهم أَبدلوا الهاءَ

---

(١) زاد المؤلف في كتاب اللُّباب: ورقة: ٤٣، والثاني: أن اللام لو جازت مع لكن لقدمت عليها؛ لأنَّ موضوعها صدرُ الجُملة وإنّما أُخرت في «إن» لئلا يتوالى حرفا توكيد، ولكنَّ ليست للتوكيد بل للاستدراك.

(٢) البيت مجهول القائل وصدره في شرح ابن عقيل: ١٤١/١:

* يَلُوْمُونَنِي في حبِّ لَيْلى عَوَاذِلِيْ *

ويروى:

* ولكنّني من حبِّها لَعَمِيْدُ *

معاني القرآن للفـراء: ٤٦٥/١، وكتاب الـلّامات للزَّجـاجي: ١٧٧، والجنى الداني: ١٣٢، ٦١٥، والمغني: ٢٥٧، وشرح شـواهده: ٦٠٥، والأشمـوني: ٢١١/١، والإنصاف: ٢٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٤/٨، ٧٩، والرضي: ٣٣٢/٢، والخزانة: ٣٤٣/٤، إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٧٧١، ومعاني الحُروف للرماني: ١٣٤، وشرح الدَّماميني للتَّسهيل: ١٤٠/١، كما أورده المؤلف في اللباب: ورقة: ٤٣.

في إن وزادوا عليها اللَّام في قولِ الشَّاعر[1]:

لهنَّـكِ من عَبْسِيَّةٍ لَـوَسِيْمَـةٌ على هَنَوَاتٍ كاذِبٌ مَنْ يَقُـولُها

وهذا جائز وإن لم يكثر.

وأمَّا الوجهُ الثاني فيَنبني على أصلِ «لكن» وأَصلُها «إنَّ» زيدت عليها الكافُ واللامُ[2]، على مـا نُبينه، فـاللَّام إذاً تـدخلُ على خبـرِ إنّ في الأَصلِ.

والجوابُ: أمَّا البيتُ فعنه جوابان[3]:

أحدُهما: أنه ليس مما نحن فيه وإنَّما أَصله: ولكن إنَّني، ثم حذفت الهَمزة والتَقَت النونان نون لكن ونون إنّني فأُدغمت النُّون في النُّون، فاللامُ إذاً داخلةٌ على خبرِ إنَّني، والحذفُ من الحرفِ قد جاءَ وقد أُبدلَ منه أيضاً فمن الحَذْفِ قوله[4]:

* ولٰكِ اسقِنِي إنْ كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ *

---

(١) لم أقف على نسبته إلى قائل معين. والبيتُ في: الإنصاف: ٢٠٩، والهمـع: ١٤١/١، واللِّسان «لهن».

(٢) تركيب «لكن» في الجنى الداني: ٦١٧، ونقل عن كتاب اللُّباب إنها مركبة من «لا» و«إن» والكاف زائدة والظاهر أنه كتاب العكبري. والمسألة في: اللُّبـاب للعكبري. ورقة: ٤٠.

(٣) خرج الدماميني هذا البيت في شرح التسهيل ثم قال: «ولا حجة لهم فيما أوردوه من الشعر لشذوذه ولا يعرف له تتمة ولا قائل ولا نظير ولا رواه عدل يقول سمعت ممن يوثق بلغته» شرح التسهيل: ١١٦/١ مخطوطة مكتبة الحرم المكي رقم (١٨٦ نحو).

(٤) البيت للنَّجاشي الحارثي، قيس بن عمرو بن مالك، وهو في كتاب سيبويه: ٩/١ بولاق، ٢٧ هارون وصدره هناك:

* فَلَسْتُ بآتِيْهِ ولا أَسْتَطِيْعُهُ * =

ومنه أيضاً «إنْ» في المخففة من الثَّقيلة، واللَّام في «عَلّ» والإبدال مثلُ «لِهَنَّك» في «إنك» وهو كثيرٌ.

والوَجْهُ الثاني: نُقدّر إنَّ الأمر كما ذَكروه في البيتِ ولكن زيدت اللَّام فيه لضَرورةِ الشّعر كما يزيدُ الشّاعر لإقامة الوزنِ، ويَنقصُ لذلك أيضاً، وكما جاء في قولِه تَعالى[1]: ﴿قُلْ عَسى أَن يكونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾ أي رَدِفُكم[2]، وأمَّا الكلامُ على الوجهِ الثَّاني فسيأْتِي جَوَابُهُ.

وأما شُبهةُ الكوفيين فمن وَجهين[3]:

أحدُهما: ما تقدَّم من الشّعر.

= وهو من أبيات في خزانة الأدب: ٦٤/٤، والمعاني لابن قتيبة: ٢٠٧، وحماسة ابن الشجري: ٢٩٧، والقصيدة على لِسانِ ذئبٍ استضافه النَّجاشي ـ فيما يَزْعم ـ فقبل الشراب واعتذر عن قبول الطعام. والبيتُ في الإنصاف: ٦٨٤، والمنصف: ٢٢٩/٢، وأمالي ابن الشجري: ٣١٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٢/٩، والمغني: ٢٩١، وشرح شواهده: ٢٣٩، والهمع: ١٦٥/٢، والدرر: ٢١٠/٢، والأشموني: ٢٧١/١، ومعاني الحروف للرماني: ١٣٤.

(١) سورة النمل: آية: ٧٢.

(٢) دخلت اللام على الفعل، لأن «رَدِفَ» بمعنى «دنا»... والمعنى ردفَكُم. معاني القرآن للفراء: ٢٩٩/٢، ٣٠٠، والمقتضب للمبرد: ٣٧/٢، والبحر المحيط: ٩٥/٧، وبصائر ذوي التمييز: ٦٢/٣. وردف يتعدى بنفسه وبحرف الجر قال ابن القوطية في كتاب الأفعال: ١٠٨ «ردف لك الشيء وردفك».

وقال ابن الأنباري في غريب إعراب القرآن: ٢٧٧/٢... أي ردفكم واللام زائدة.

(٣) قال ابن الأنباري: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن النقل والقياس، أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام في خبرها.. وأورد البيت وأما القياس فإن الأصل في (لكن) أن زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر: لهنك... البيت... الخ». الإنصاف: ٢٠٩ ـ ٢١٤.

والثاني: أن أصلَ «لكن» «إنَّ» زيدت عليها الكافُ وحذف الهمزة، والكاف عوض عن المحذوف، و«لا» للنَّفي، والمعنى «ما قامَ زيدٌ لا إنَّ جَعفراً منطلقٌ» وصارَ لها في التَّركيب حكمٌ آخر كما أنَّ أصل «لَنْ» «لا» «أَن» ثم حُذف وغُير وصار لها حكمٌ آخر[1].

فاللام إذاً دخلت في خبرِ «لكن» من حيثُ إنَّ أصلها «إنَّ».

وقد احتجوا أيضاً بأنها تُساوي «إنّ» في العَطف بعدَ الخبرِ كقولك: «إنَّ زيداً قائمٌ وعمراً وعمرٌو» وكذلك «لكِنَّ»، وليس كبقية أخواتها. والجوابُ: أما البَيْتُ فقد سَبق جَوابه، وأما دَعوى التّركيب فبَعِيْدٌ جدًّا؛ وذلك أنَّ لكن لا تَوْكِيدَ فيها، و«أن» للتَّوكيد، والمركّب وإن تغيّر حُكمه فلا بدَّ من بقاءِ المَعنى فيه كما ذَكرنا في «لَولا زيدٌ لأتيتك»، وأما «لن» فغيرُ مركّبةٍ ولو قدّر أنها مركبة، ولكن معنى النَّفي باقٍ والتَّوكيد هنا غيرُ باقٍ.

والوجهُ الثَّاني: في فَسادِ دعوى التَّركيب: أنَّ الكافَ زائدَةٌ على

---

(١) اختلف العلماء في «لن» هل هي بسيطة أو مركبة؟ فقال سيبويه ومن وافقه: هي بسيطة لا تركيب فيها، وقال الخليل والكسائي: هي مركبة من «لا» و«إن»، وقال الفراء: إنّ «لن» هي «لا» أبدلت ألفها نوناً. الجنى الداني: ٢٧٠ ـ ٢٧٢.

(٢) رد ابن الأنباري على الكوفيين ومما جاء في رده قوله... أمَّا قولُه:

* ولكنني من حبها لكميد *

فهو شاذٌّ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكادُ يعرف له نظيرٌ في كلامِ العربِ وأشعارهم...

وأمَّا قولهم إنَّ أصلَ لكن «أن» زيدت عليها «لا» والكاف فصارتا حرفاً واحداً. قلنا: لا نسلم فإنّ هذا مجرّد دعوى من غيرِ دليلٍ ولا معنى. قولهم: كما زيدت اللَّام والهاء في لهنك... قلنا: لا نسلم أنَ الهاء في قولك لهنك زائدة وإنّما هي مبدلة من ألف إن فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم كما يقولون، هَرقت الماءَ، والأَصلُ أرقتُهُ.... الخ». الإنصاف: ٢١٤ ـ ٢١٨.

قولِهِمْ، والهَمزةُ مَحذوفةٌ، و«لا» باقيةٌ على النَّفي، وكلُّ ذلك لا يهتدي لما زيادته القياس، وكونُ الكلمةِ موضوعة على هذا اللَّفظ ممكنٌ فلا يُعدل عنه لما لا يُعلم إلّا بوحي أو تَوقيف.

وأما العَطفُ فإنما شاركت فيه «إنّ»؛ لأنَّ الابتداءَ لم يَبطُلْ وإنما بَطَلَ التَّوكيدُ فاستواؤُهما في العَطْفِ كان لاستوائِهما في الابتداءِ ومخالَفَتُها لها في التَّوكيدِ يَنفي جوازَ دخولِ اللَّامِ على ما بَيّنا والله أعلمُ بالصَّوابِ.

٥٥ ـ مسألة: [زيادة اللام الأولى في «لعل»](*)

اللَّامُ الأولى في «لَعلَّ» زائدةٌ في ظاهرِ قولِ البَصريين(١).

وقالَ الكُوفيُّون: هي أصلٌ.

ووجهُ قولِ الأَولين من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُهـا: أنَّها قد استُعملت بغيرِ لامٍ في الشّعر كثيراً، والأصلُ عَدَمُ حذفِ الأَصلِ، والزّيادةُ أقربُ، لا سيَّما إذا أُريدَ تَقْوِيَةَ الحَرفِ أو قُوَّة معناه.

والثاني: أنَّ «علَّ» ثلاثةُ أَحرفٍ وأصلُ البابِ «إنَّ» و«أنَّ» وهما على ثلاثةِ أحرفٍ وهذا يُونس بكون «علّ» ثُلاثيّة فأمَّا «كأن» فأصلها «إنّ» زيدت عليها كافُ التَّشبيهِ، حرصاً على سبقِ المَعنى، وذاك أنَّ الأَصلَ في قولِكَ:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٤٣، وشرح اللمع ورقة: ٦٦، كما ذكرهـا ابن الأنباري في الإنصـاف ٢١٨ ـ ٢٢٨، وهي المسألـة رقم: ٢٦ وعنوانها هناك: (القول في لام لعلّ الأولى زائدة هي أو أصلية)، وانظر المقتضب ٧٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٨، شرح الكافية للرضي: ٣٦١/٢، والأشموني: ١٨٨/٣، والتصريح: ٣/٢ وغير ذلك.

(١) نسبه المرادي إلى المُبرّد وجماعة من البَصريين (الجنى الداني: ٥٧٩)، وانظر المقتضب: ٧٣/٣.

كأنَّ زيداً الأَسَدُ إنَّ زيداً كالأَسدِ ثم اهتموا بتقديمِ مَعنى التَّشبيه فأدخلوا الكاف على «إنَّ» وفتحوا الهَمزة، كما تُفتح بعد حروفِ الجَر. وأمَّا «لكنَّ» فعدتُها أكثرُ عندَ البَصريين لمَّا دخلها معنى الاستِدراك، وعندهم هي مركبةٌ، وهذا يُؤنس بأنَّ الأصلَ «علّ» كسائِر أَخواتها.

والوجهُ الثالثُ: أنَّ هذه الحروف مشبهةٌ بالفعلِ في العملِ والفعلُ تلحقه الزوائد، فجاز أن تكونَ اللَّامَ زائدةٌ، كما تُزاد في الفِعلِ كقولك: إنّ زيداً لَيَقوم، وكقولك: والله لقامَ زيدٌ.

وشبهة الآخرين: أنَّ الحذفَ تَصَرُّفٌ، والحُرُوف لا تَتَصَرَّفُ، ولهذا حكمنا على الألفِ في «ما» و«لا» بأنَّها أصلٌ، وليست في الأسماءِ والأفعالِ أصلٌ بحالٍ، بل إمَّا زائدةٌ أو منقلبةٌ، ويقوى ذلك أنَّ نونَ الوقايةِ لا تَكَادُ تَجِيْءُ مع «لَعَلَّ» بل تقولُ: «لَعلّي» و«لَعلّني»، قَليلٌ جدّاً[1]، [و][2] ما كانَ ذلك إلّا لأنَّ اللامَ الأولى أصلٌ وبعدَ العين لامان، والنون تُشبه اللام فكانت على هذا تَجتمع في التقدير أربعُ لاماتٍ فَتُحُومِيَ ذلك فِراراً من اجتماع الأَمثال.

والجوابُ عما ذَكَرُوه أنَّ الحروفَ قد وقعَ فيها حذفٌ، والحذفُ تَصَرُّفٌ، كما أن الزّيادةَ تَصرُّفٌ، بل التَّصرفُ بالحذفِ أَقوى وبالزّيادة أَضعفُ، فإذا جَوَّزوا الحذفَ مع قُوّته فالزّيادةُ أَولى.

وأمَّا نونُ الوِقاية فدُخولها قَليلٌ لما ذَكَرُوا ولكنْ لا يلزمُ منه الحُكمَ بأَصالتها وبيانُه من وَجهين:

---

(١) ومنه قول الشاعر:

فقلتُ أَعِيْرانِي القَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بها قَبْراً لأَبْيَضَ ماجِدِ

العيني: ١/٣٥٠، والهمع: ١/٦٤، واللِّسان (قدم).

(٢) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق.

أحدُهُما: أن اجتماعَ ثلاث لاماتٍ مستثقلٌ لتماثلها. ألا تَرى أنَّ النون لما تكررت في فعلِ الأمرِ كقولِكَ في جَماعة المُؤَنَّث: اضرِبْنَانِ فصلتَ فيه بالأَلفِ لئلا تَتولى ثلاثةُ أمثالٍ، وإذا قُلنا: اللاّمُ زائدةٌ فقد اجتَمَعَ ثلاثةُ أَمْثالٍ، وذلك يَكفي في التَّحرُّزِ منها ويَزدادُ ثُقلاً بزيادَةِ اللاَّمِ الأُولى.

والصَّحيحُ عِندي أنَّ «لَعلَّ» و«عَلَّ» لُغتان[1] لا يُحكم في إحداهما بالزيادة ولا في الأُخرى بالحَذف كما أنَّ قولَهم: نَصحتُ لَكَ وشَكرتُ لَكَ ـ وبابه، اللاَّم فيه مُعدية للفعلِ في لُغة وهي مَحذوفة في اللُّغةِ الأُخرى، ولا يقالُ هي في أَحدِهما زائدةٌ، بل كلٌّ مِنهما أَصلٌ في لُغةٍ، وهذا المَذهب أَسلمُ، وله أصل يَشهدُ بصحَّته، ويدلُّ على ذلك تَعَدُّدُ اللُّغاتِ في «لَعل» فقد قَالوا: «لَعلّ» و«عَلّ»، و«عَنَّ»، و«غَنَّ»، و«لَعَنَّ»، و«لَغَنَّ» وكلٌّ منها لغةٌ غيرَ الأُخرى، ولا يُقال أن الغَين بدلٌ من العَين كذلِكَ ها هُنا والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) وافق ابن الأنباري الكوفيين في هذه المسألة فقال في الإنصاف: ٢٢٤ (والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إلي الكوفيون).

والعكبري هنا يوافق الكوفيين أيضاً، فإذا أثْبَتَ أصالةَ اللاَّمِ في (لَعَلَّ)؛ لأنَّها لغةٌ غير (عَلّ) فهو بذلك يُثْبِتُ ما ذهب إليه الكوفيون وإن لم يصرح بذلك؛ لأنَّ اختياره هذا هو مذهبُ الكوفيين قالَ ابنُ يَعيش في شرح المفصل: ٨٨/٨، «والكوفيون يزعمون أن اللاَّم أصلٌ وأنَّهما لغتان، وأن الذي يَقول: (لَعَلَّ) غير الذي يقول عَلَّ...» لغات (لَعَلَّ) في تهذيب اللُّغة للأزهري: ١٠٦/١ (ل ع ل)، ومعاني الحروف للرماني: ١٣٤، والجنى الداني: ٥٨٢، والإنصاف: ٢٢٤، وكتاب شرح اللمع للمؤلف ورقة: ٦٦، وشرح التسهيل للدماميني: ٢١٧/١، الهمع للسيوطي: ١٥٣/٢ أوصلها إلى ثلاثَ عشرة لُغة.

٥٦ ـ مسألة: [بناء اسم «لا» النافية للجنس](*)

«لا» إذا دخلت على المُفرد لنفي الجنس كان الاسمُ بعدها مبنياً في ظاهرِ قولِ البَصريين(١).

ومنهم من قالَ: هو معربٌ(٢)، وبه قالَ الكُوفيُّون.

وجهُ القولِ الأولِ(٣) من أوجهٍ:

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب: اللُّباب: ورقة: ٤٦، وشرحُ اللُّمع: ورقة: ٧٠، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٣٦ ـ ٣٣٧، وهي المسألة رقم: (٥٣) وعنوانها هناك: (اسم «لا» المُفرد النكرة معرب أو مبني)، واليَمني في ائتلاف النصرة: مسألة رقم: (٣٢) في فصل الاسم، والكتاب: ٣٤٥/١، والمقتضب: ٣٥١/٤، وأسرار العربية: ٢٤٦، وابن الشجري: ٢٢٢/٢، والرضي: ١٠٠/١، والأصول: ٤٦١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٥/١، والمرتجل: ١٧٩، والهمع: ١٩٩/٢ ط الكويت، والجنى الداني: ٢٩٠، والمغني: ٢٦٢، والصبّان: ٦/٢، والتصريح: ٢٣٨/١.

(١) هذا هو رأي الجمهور.

(٢) صاحب هذا الرأي كما ذكر المؤلف في «اللُّباب» هو الزَّجاج والسّيرافي. الجَنى الداني: ٢٩١، وزاد السيوطي: الجَرمي، والزَّجاجي، والرُّماني، ولم يذكره ابنُ الأنباري في الإنصاف.

أما الرُّماني فأثبت البناء في معاني الحروف: ٨١.

(٣) حجة البصريين في الإنصاف: ٣٦٧.

أحدُها: أنَّ «لا» مركبةٌ مع الاسم، والتَّركيبُ يُوجب البِناء كخمسةَ عشرَ؛ وبيانُ أنَّها مركبةٌ مع الاسمِ، أنَّها إذا فُصِلَ بينهما أُعربَ كقولِه تَعالى[1]: ﴿لا فِيْها غَوْلٌ﴾ وإذا لَزِمَ الفَتحُ مع الوصلِ، وزالَ مع الفَصلِ دلَّ أنَّه حادِثٌ للتَّركيبِ، والتَّركيبُ يُوجِبُ البِناء؛ لأنَّه يُجعلُ فيه الشَّيئان كالشيءِ الواحدِ على وجهٍ يلزمُ فيه الاتِّصال، ويَجري مَجرى الحَرفِ، إذ لا يَستغنى عن الحرفِ.

والوجهُ الثاني: أنَّ الكلامَ تَضَمَّنَ معنى الحَرفِ فكانَ مبنياً كـ«أينَ» و«كيفَ»، وبيانُ ذلِكَ أن قولك: لا رجلَ في الدار تقديرُه: لا من رجلٍ، وإنما قُدِّرَ ذلك؛ لأنَّ «من» موضوعة لبيان الجنس، والنفي ها هُنا للجنسِ كلِّه و«لا» بنفسها لا تَنفي الجنس، فقد ثَبَتَ في اللَّفظِ مَعنى لا يَثْبُتُ إلاَّ بالحرفِ، وإذا تَضَمَّنَ الاسمُ معنى الحَرف بُني[2]؛ لأنَّه أدَّى ما يُؤَدّيه الحرفُ لفظاً، فتَعدّى إليه حكمُهُ وصارَ هذا كخمسةَ عشرَ، في أنَّ التّقدير: خمسة وعشرة، ويدلُّ على أن «من» هي التي تفيد نفي الجنسِ هُنا أنَّك لو قلتَ: لا من رجلٍ في الدارِ لم يَجزْ أن يكونَ فيها اثنان، ولا أكثرَ، ولو قلتَ: لا رجلُ في الدَّارِ جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثر، فإذا قدرت «من» كان حكمُها هذا الحكم.

والوجهُ الثالثُ: أن «رجُل» ها هنا لو كان معرباً لكان منوّناً؛ لأن التَّنوينَ تابعٌ للإعرابِ، وإنّما يمتنع بالألفِ واللامِ وعدمِ الصَّرفِ والإضافةِ، وكلُّ ذلك غيرُ موجودٍ، فَتَعيَّن أن يضافَ عدمُ التَّنوين إلى البناء.

والوجهُ الرابعُ: أنه لو كانَ مُعرباً لكانَ بفعلٍ محذوفٍ، وكان التَّقديرُ

---

(١) سورة الصافات: آية: ٤٧.

(٢) ذكر السيوطي أن المتضمن معنى «من» هو «لا» لا الاسم وزاد رأياً آخر في بنائه هو: تضمنه معنى اللام الاستغراقية. همع الهوامع: ٢/١٩٩ ط الكويت.

لا أَجِدُ أو لا أَرى، ونحو ذلك، وهذا بعيدُ التقديرِ؛ لأنَّك تقولُ: «لا إلَه إلاّ الله» فلو كان معناه لا أَجدُ لكان النَّفي منسوباً إلى وِجْدانك، وليس المعنى عليه، وإنما المَعنى أنَّ عدمَ الآلهة غيرُ اللهِ لمعنى في نَفْسِ المَنفي، وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك.

والوجهُ الخامِسُ: أنّه لو كانَ مُعرباً لجازَ نصبه مع الفَصل؛ لأنّ كلَّ مُعْرَبٍ يجوزُ أن يفصلَ بينَه وبينَ العامِلِ فيه بالظرف خُصوصاً، كـ«إنَّ» فإنَّك تقول: «إن في الدَّار زيداً» فتُعمِلُها مع الفَصلِ بالظَّرفِ.

فإن قيل: «لا» فرعٌ على «إنَّ» و«إنَّ» فرع على «كـانَ» والفروعُ تَنْقُصُ عن الأُصول.

قيلَ: لِمَ قلتم إن النُّقصان مَحصورٌ في اتصالِ «لا» بما بعده؟ مع أن [لها][1] أحكاماً تُخالف فيها «لا» باب «إنَّ» ويكفي ذلك[2] فارِقاً بين الأصول والفُروع.

واحتجَّ الآخرون[3] على أنَّ اسمها معربٌ بأشياء:

أحدُها: أنه يجوزُ فيما بعدها النَّصبُ والتَّنوين، والرَّفع والتَّنوين هذا إذا كان مفرداً، وإذا كان مضافاً كان معرباً بلا خلاف، وهذا يدلُّ على أن البناءَ لا علّة له هنا، إذ لو كانت له عِلّةٌ كانت لازمةً؛ لأن معناه لا يختلفُ، وإذا انتفت علةُ البِناء ثبتَ كونُه معرباً.

---

(١) في الأصل: «لنا».

(٢) في الأصل: «في ذلك».

(٣) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله: «أمَّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه منصوب بها؛ لأنه اكتفى بها من الفعل؛ لأن التَّقدير في قولك: لا رجلَ في الدَّار لا أجدُ رجلاً في الدارِ فاكتفوا بلا عن العاملِ . . .» (الإنصاف: ٣٦٦).

والوَجهُ الثَّاني: أن الكلامَ متضمنٌ معنى الفِعل، وكانَ هو العامِلُ وبيانُه أنَّ قولَكَ: لا رجلَ في الدَّارِ تقديرُهُ: لا أعلمُ ولا أَجِدُ والمَعنى على هذا مُستقيمٌ، وحذفُ الفعلِ وإبقاءُ عملِهِ جائزٌ بلا خلاف، فمن ذلك قولـه[1]: ﴿ وإن أحـدٌ من المُشْـركين استَجَـارَكَ ﴾، و﴿ إذا السَّمـاءُ انشَقَّتْ ﴾[2] والاسمُ معمولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ، كذلك هو ها هُنا، والأصلُ في العَملِ للأفعالِ، فإذا صحَّ تقديرها نُسب العملُ إليها.

والوجهُ الثَّالث: أن «لا» بمعنى «غَير»[3] وغيرُ هنا بمعنى «لَيس»، ألا تَرى أنَّك تقولُ: «زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ» أي: غيرُ عاقلٍ، وتقولُ: «قامَ القومُ ليسَ زيداً» وهو في المعنى قامَ القوم غيرُ زيدٍ، فلمَّا اشتبهت الكلمات الثَّلاث «لا» و«لَيس» و«غَير» وكانت «غيرُ» تَجُـر، و«لَيس» تنصبُ كان حملها على «ليس» أَولى؛ لأنَّها غير جارّة وهي مِثلها في النَّفي فَحُمِلَتْ عَلَيْها في النَّصبِ.

ونظيرُ ذلك حَمْلُ «ما» على «لَيس» في لغةِ أهلِ الحِجاز، و«لا» تُشاركها في أنَّ لها اسماً وخبراً كما لـ«ليس» كذلك، إلَّا أنهم لما قدموها ولزمت فيها النَّكرة بدأوا بالمنصوبِ كما يبدؤون بحرفِ الجَرّ إذا كان المُبتدأ نكرة.

والرَّابع: أنَّ «لا» محمولةٌ[4] على «إنَّ» لأنَّها تُشبهها في دُخولها على

---

(١) سورة التوبة: آية: ٦.

(٢) سورة الانشقاق: آية: ١.

(٣) قال ابن الأنباري: «... ومنهم من تَمَسَّك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب بها لأن «لا» تكون بمعنى غير كقولك: «زيد لا عاقل ولا جاهل» أي غيرُ عاقلٍ وغيرُ جاهلٍ فلما جاءت ها هنا بمعنى «ليس» نصَبوا بها ليخرجوها من معنى «غَير» إلى معنى «لَيس»... الخ» (الإنصاف: ٣٦٦).

(٤) في الأصل: (محمولونه).

المبتدأ والخبرِ، وأنَّه لا يعمَلُ ما قَبلها فيما بعدَها، وأنَّها لتوكيدِ النَّفي كما أنَّ «إنَّ» لتوكيدِ الإثباتِ، وكما أنّ «إنّ» تنصب كذلك «لا»[1].

والجوابُ[2] عن الوجهِ الأولِ من وَجهين:

أحدُهما: أن الكلامَ فيما إذا كانت النَّكرةُ بعدَها مفتوحةً غيرَ منوّنةٍ، وأنَّ تلك الفَتحة هل هي بناءٌ أو إعرابٌ؟ وهذا لا يُوجِبُ أن تكونَ معربةً في كلِّ موضعٍ، ألا تَرى أنَّها في هذا المَوضِع مفتوحةٌ غيرُ منوّنةٍ، وفي المواضعِ الأُخر تُفتح وتُنَوَّن، وتُضَمُّ وتنون، وفي مواضع تُنصب وتُنون لا غيرَ، وكلُّ ذلك على حسبِ التّقديرِ، فالفتحُ فيها بغيرِ تنوينٍ بناءٌ، إذ لو كانَ إعراباً لنُوِّنَ كما يُنوّن في بقيةِ المَواضع.

والوجهُ الثاني: أن النَّكرةَ ها هنا تُقدّر معها «من» وذلِكَ يُوجب البِناء، وإذَا نُوّنت لم تُقَدَّر معها «مِن» فَتنتفي عِلَّة البِنَاءِ. قولهم: «مُتَضَمِّنٌ معنى الفعلِ» لا يَستقيم؛ لأنَّ الفعلَ لو كان مراداً لكانَ الاسم مفعولاً، ولم يَنسب إلى «لا»، ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ ما دلَّت عليه «لا» لِوَجهين:

أحدُهما: أنَّ «لا» لا يدلُّ على فعلٍ مُعيّنٍ، وقد ذكرنا ذلك.

والثاني: أنَّ الحروفَ لا تَعملُ بمعنى الفعلِ الذي تدلُّ عليه، ألا تَرى أن حُرُوفَ الاستفهام لا تَعملُ بما فيها من مَعنى الفعل، ويَدلُّ عليه أنّ الفِعل لو كانَ هو العامِلُ لكانَ الاسمُ منوّناً، إذ لا مُسقط للتَّنوين وقولهم[4]

---

(١) قال ابن الأنباري: «ومن النَّحويين من قال: إنه منصوب، لأنّ «لا» إنما عملت عمل النصب لأنَّها نقيضة «إن» لأنَّ «لا» للنَّفي، و«إن» للإثبات» (الإنصاف: ٣٦٧).

(٢) ردَّ ابنُ الأنباري على الكُوفيين في الإنصاف: ٣٦٧ ـ ٣٧٠.

(٣) كذا في الأصل (أم).

(٤) لعل هنا كلمة ساقطة هي «أما قولهم» أو نحو ذلك.

ثالثاً. لا بِمَعنى «غيرُ» و«غيرُ» بمعنى «ليس» فكلامٌ لا حاصِلَ له؛ لأنَّ «لا» لو كانت كذلك لم يَنْتَصِب الاسمُ بعدها ووقع «ليس» في الاستثناء بمعنى «غير» له مَعنى، لأنَّ التَّقدير هناك: لَيس بعضُهُم زيداً، فهي باقيةٌ على بابها، وأما حملُ «لا» على «إنَّ» فهو صَحيحٌ ولكن لا في الإعراب، إذ لو كانت كذلك لنُوّن اسمها كما نُوِّن اسم «إن» وإنَّما هي محمولةٌ في موضعِ إعرابِ الاسمِ على «إن»، ولولا علّة الإعرابِ لكانَ الاسمُ منصوباً منوّناً[1] كما جاءَ في المُضاف والمُشابه لَه[2]، والله أعلَمُ بالصَّواب.

---

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ.

(٢) في الأصل: (لها).

٥٧ ـ مسألة: [رافعُ خبرِ «لا» النافية للجنس](*)

خبرُ «لا» في قولِكَ: «لا رجلَ أفضلُ منك» مرفوعٌ على موضعِ لا رجلٍ»(١).

وقالَ الأخفشُ: هو معمولُ «لا» كخبرِ «إنّ».

وجهُ القول الأول شيئان:

أحدُهما: أنّ «لا» واسمها رُكّبا فصارَا كاسمٍ واحدٍ، ولذلك بُني فجرت مجرى خَمْسَةَ عَشَرَ، ومعلومٌ أنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ في موضعِ اسم واحدٍ، كذلك «لا رَجُلَ» فعندَ ذلِكَ يُحكم على مَوْضِعِهما بالرَّفعِ على

(*) انظر ثبت التخريجات في المسألة السابقة.

ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف مع أن الخلاف فيها بين البصريين والكوفيين، ولكن لعله اكتفى بالحديث عن العامل في خبر «إنَّ» لأنَّ «لا» تَعمل عمل «إن» كما هو معلومٌ.

قال الرَّضِيُّ في شرح الكافية: ١/١١٠: «... وعند الكوفيين أن خبر إنَّ وأخواتها وكذلك خبر «لا» النَّبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروفِ لضعفها عن عملين...».

شرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٧.

(١) وقيل في موضع الاسم فقط.

الابتداء، والمُبتدأ يَحتاج إلى خبرٍ، وأفضلُ هو الخبرُ، و«لا» على هذا كجزءٍ من الكلمةِ فلا تكونُ عاملةً في الخبرِ.

فإن قيلَ: إذا جازَ أن تعملَ لا في اسمها مع أنَّها في حكمِ الجزءِ جازَ أن تعملَ في الخبرِ. قيلَ: عملت في الاسمِ من حيثُ هي حرفٌ مشبّهٌ بغيرِهِ من الحروفِ، فأمَّا موضعها مع اسمها فرفعٌ؛ لوقُوعهما موقعَ الاسمِ المفردِ، والخَبرُ واقعٌ عنهما، وهذا مَعنىً غيرُ الإعرابِ، ألا تَرى أن قولَكَ: «ما جاءني من رجلٍ» الإعرابُ فيه على غيرِ المَوضِعِ فـ«رَجُلٍ» مجرورٌ و«من رَجُلٍ» في موضعِ الفاعلِ ولذلك جازَ في الصّفةِ الجرّ على اللّفظ والرَّفعُ على الموضعِ كقولِهِ تَعالى[1]: ﴿ما لَكُمْ من إلَهٍ غَيْرِهِ﴾ و«غيرُهُ» بخلافِ «إنّ» فإنه لا موضعَ لها ولاسمها حتى يُحملَ الخَبَرُ عليه.

والوجهُ الثاني: أنَّ «لا» عاملٌ ضعيفٌ إذا كان فرعَ فرع فرع[2] وليَس عمله بلازمٍ، ولا هو أَصْلاً بنفسه، فعندَ ذلك لا يَقوى على العملِ في الخبر. ونظيرُ ذلك «إنْ» الشَّرطِيَّة فإنَّها لا تَعملُ في الجوابِ عندَ جُمهورِ النَّحويين، وكذلك قالَ بعضُ البَصريين في خبرِ المُبتدأ يعملُ فيه الابتداء والمُبتدأ لما كانَ الابتداءُ ضَعِيْفاً.

وشبهة أَبي الحَسَنِ: أن «لا» تَقتضي اسمين وقد عَمِلت في أحدِهما فتعمَلُ في الآخر كـ«إنّ».

والجوابُ عنه ما ذكرناه من الوَجهين المُتقدمين. واللهُ أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة هود: آية: ٥٠.

(٢) وذلك أن «لا» فرع في العمل على «إن»، و«إن» فرع في العمل على «كان»، و«كان» فرع في العمل على الفعل التام الذي يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً.

٥٨ ـ مسألة: [«لا» إذا دخلت على المثنّى هل يكون معرباً أم مبنيّاً](*)

إذا دَخَلَتْ «لا» على الاسمِ المُثَنّى كانَ مَبْنِيّاً(١).

وقال المُبرّدُ: هو مُعربٌ(٢).

وجهُ القولِ الأول: أن عِلَّةَ البِناءِ في المُفردِ مَوجودةٌ بعدَ التَّثنية فكانَ مَبْنِيّاً كالمُثَنَّى في النّداءِ، وبيانُه: وهو أنَّه بُني في الإفرادِ لما رُكّب وتَضمّن معنى «مِنْ» وهذا موجودٌ هُنا، أَلا تَرى أنَّ التقديرَ في قولِكَ: «لا غلامين لَكَ» أي لا من غُلامين إذا مُيّز الغُلمان اثنين اثنين، ثم حُـذفت «من» وتَضمّن الكلامُ معناها كما أنَّ قولَهم: «نعمَ الرَّجلان الزَّيدان» أي إذا مُيّز الجِنس رَجلين رَجلين، وكذلك قُلت في النّداء: «يا زَيدان أَقبلا» كمـا قُلت: «يا زيدُ أقبل».

(*) انظر ثبت التخريجات في مسألة رقم: (٥٦).

كتب على هامش الأصل بخط الناسخ نفسه: «هذه المسألة تكتب في باب (لا)» فقدمتها حيث أراد، وموضعها في النسخة المخطوطة بعد مسألة عامل النصب في المفعول معه وهي المسألة رقم: (٦١).

ولم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف لأن الخلاف فيهـا ليس بين البصريين والكوفيين.

(١) هو رأي الخليل والجمهور.

(٢) رأي المبرد في المقتضب: ٤/٣٦٦.

واحتجَّ الآخرون من وَجهين[1]:

أحدُهما: أنَّ اللَّفظ هنا مُركّب والاسمُ الثاني[2] مما لا يُثنى ولا يُجمع كقولك: «خَمْسَةَ عَشَرَ» فإنّك لا تُثنّي عَشَرَ ولا تَجمعه.

والوَجه الثّاني: أن المُثنى في تقديرِ المعطوفِ ألا ترَى أنّ قولَكَ: «قامَ الزّيدان» تقديرُهُ قام زيدٌ وزيدٌ، ولو ظهرَ العطفُ لم يكن البناءُ كذلك إذا كانَ مُقَدّراً.

والجوابُ عن الأولِ: أنه باطلٌ بما إذا سَمَّيتَ رجلاً بـ«حضرموت» فإنَّك تقولُ في ثَنّيت حضرموتان وحضرموتون فأمّا خمسةَ عشرَ فإن[3] التَّثنية في الاسم الثّاني امتنع تثنيته لعلَّةٍ أُخرى، وذلك أنَّ خمسةَ عشرَ عبارةٌ عن خمسةٍ وعشرةٍ فإذا تَثنّيت عشراً بقيت الخَمسةُ على حالِها فلم تَصِحّ تثنية، لأنّه بعضُ الكميّة، بخلافِ مسألتنا فإنَّ الكميةَ في اسمٍ دونَ «لا».

وأمّا تقديرُ العطفِ، فذلك أمرٌ يتعلقُ بالمعنى، واللَّفظ على خلافهِ، وذلك أنَّ الاسمَ المَعطوفَ حُذِفَ هو وحرفُ العَطْفِ، ووضعَتْ مكانَهُما صيغةٌ أُخرى، فكان حكمُها حكمَ المُفردِ غيرِ المَعطوفِ كما كان ذلك في النِّداءِ ألا ترَى أنّك إذا نادَيْتَ اسماً فيه حرف العطفِ نَصَبْتَ البتَّةَ كقولك: يا زيداً وعمراً أقبل، ولو ثَنَّيت لقلتَ: يا زيدان فَبَنَيْتَ.

---

(١) قال المبرد في المقتضب: ٣٦٦/٤: «... ليس القول عندي كذلك؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً...».
وللمبرد وجهة نظر أخرى في شرح الرضي: ٢٣٥/١.
وردّ عليه ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠٦/٢، وابن هشام في المغني: ١٩٤/١، والرضي في شرح الكافية: ٢٣٦/١، والسيوطي في الهمع: ٢٠٠/٢.

(٢) في الأصل: (من).

(٣) في الأصل: (فإنه).

فإنْ قيلَ: فالياءُ في «لا غلامين» حرفُ الإعرابِ، وعلامةُ النَّصبِ، وذلك دليلٌ على أنَّ الاسمَ منصوبٌ.

قيلَ: الياءُ هنا حرفُ الإعرابِ، وتدلُّ على الحركةِ التي هي الفَتْح لا على فَتْحَةِ الإعرابِ، كما أنَّ قولَكَ: «يا زيدان» الألفُ فيه حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الضَّمِ، كذلك ها هُنا، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

٥٩ ـ مسألة: [تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها](*)

لا يجوزُ تقديمُ معمولِ أَلفاظِ الإغراءِ عليها نَحو «دُونك» و «عَلَيْكَ».

وقالَ الكُوفيُّون يجوزُ[1].

لنا[2] أنّها أسماء جامدةٌ أُعملت بالمعنى، فلم يَجُزْ تقديمُ مَعمولِه عَليها كالمَصدَرِ.

وبيانُه أن «عليكَ» و «دُونك» حروفٌ في الأصلِ وظُروفٌ، وإنّما

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٩٧، وإعراب القرآن: ١/١٧٥، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٢٨ ـ ٢٣٥، وهي المسألة رقم: (٢٧) وعنوانها هناك: (القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه).
وانظر كتاب سيبويه: ١/١٩١، والمقتضب: ٣/٢٠٣، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢٦٠، واشتقاق أسماء الله للزجاجي: ٣٧٩، وأمالي الزجاجي: ١٣٧، وأسرار العربية: ١٦٥، والمقرب: ١/١٣٦، وابن يعيش: ١/١١٧، والبحر المحيط: ٣/٢١٤، والمغني: ٦٠٩، والأشموني: ٣/٢٠٦، والتصريح: ٢/٢٠٠، والهمع: ٢/١٠٥.

(١) هو رأي الكسائي ومن وافقه، أما الفراء فيقول في المعاني: ... وقلما تقول العرب زيداً عليك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله: أي أن يجوز نقله.

(٢) قال المؤلّف في كتاب اللُّباب ورقة: ٩٧، «وأسماء فعل الأمرِ لا يتقدم معمولها عليها عند البصَريين». وقالَ في إعراب القرآن: ١/١٧٥ عند قولِهِ تعالى: ﴿كتابَ الله عليكم﴾ وقالَ الكوفيّون: هو إغراء وهذا عندنا غيرُ جائزٍ.

استُعيرتْ ها هنا فعَمِلَت عملَ الفِعلِ تَوَسُّعاً، وما كانَ كذلك اقتُصِرَ به في العَمَلِ على وُقُوعِهِ في موضِعهُ، ولا يجوزُ فيه التَّقديمُ؛ لأنَّ ذلك تصرُّف وهذه الأسماء لا تَصَرُّفَ لها، فتُجرى في ذلك مُجرى الحُروف نحوَ «ما» النافية، و«لاتَ» مع الحين، وكالمصدر فإنَّه لا يتقدم معموله عليه، مع أن حروفَ الفعلِ فيه مَوجودةٌ فمَنعُ التَّقديمِ هُنا أولى.

واحتجَّ الآخَرُون بالسّماعِ والقياسِ.

أمَّا السَّماعُ فقولُه تَعالى[٢]: ﴿كتابَ الله عليكم﴾ أي عَلَيكم كتابَ الله وقالَ الشَّاعِرُ[٣]:

يـا أيُّها المـاتِـحُ دَلْـوي دُونَكـا إنّي رأيتُ القومَ يَحْمَدُونَكَـا

وأراد: دونك دلوي فاملأه.

وأمَّا القياسُ فمن وَجهين:

أحدُهما: أنَّها نائبةٌ عن الفعلِ، والفعلُ يجوزُ تقديمُ مَعمولِهِ عَلَيْهِ،

---

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين في الإنصاف ص: ٢٢٨ فقال: وأجاز الفراء أن يتقدم معمول ألفاظ الإغراءِ ولكنْ بقلّةٍ، انظر المعاني: ١/ ٢٦٠.

(٢) سورة النساء: آية: ٢٤.

(٣) البيت مختلف في نسبته. ففي خزانة الأدب: ٣/ ١٥، ١٨ نسبه البغدادي لراجز جاهلي، من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وفي المقاصد النحوية نسبه العيني لجارية من بني مازن: ٤/ ٣١١. ونسبه ابن حجر في الإصابة: ٣/ ٥١٢ لناجية بنت جندب بن عمير بن يعمر بن دارم، شرح التبريزي للحماسة: ٢٧٠، واللُّباب للمؤلف ورقة: ٩٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٢٦٠، والسيرة النبوية: ٢/ ٣١١، واشتقاق أسماء الله: ٣٧٩، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/ ٢٥٢، وأمالي الزجاجي: ١٣٧، وابن يعيش: ١/ ١١٧، وغريب الحديث: ١/ ٤٣، وأسرار العربية: ١٦٥، والأزمنة والأمكنة: ٢/ ١٥٩، والمقرب: ١٣٧ والأشباه: ١/ ١٤٢، والإنصاف: ٢٢٨، وزاد بيتاً ثالثاً، (دلوي) وهو معمول (دونك) ودونك اسم فعل بمعنى خذ وأصل العبارة: دونك دلوي.

وكذلك ما نابَ عنه، ألاَ ترى أنَّ اسمَ الفاعلِ والمَفعولِ لما نابَا عن الفعلِ جازَ تقديمُ معمولَيهما عَلَيهما.

والثَّاني: أنَّها واقعةٌ موقعَ الأمرِ، ومعمولُ الأمرِ لا يَتَقَدَّمُ عليه كذلك ها هُنا فقولك عليكَ زيداً في معنى الــزمْ زيداً، ولو قلتَ زيداً الزم جازَ كذلك عليك.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فمنصوبةٌ على المَصْدَرِ، والعاملُ فيها ما تَقَدَّمَ من قَولِهِ:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أمهاتُكُم﴾ أي كُتِبَ ذلك عليكم كِتاباً، ثم أَضافه إلى اسمِ الله، وهو إضافةُ المصدرِ إلى الفاعِل، و﴿عَلَيْكُم﴾ يَتَعَلَّق بذلك الفِعل كما قالَ[1]: ﴿كُتب عَلَيْكُم الصِيَامُ﴾.

أمَّا الشِّعرُ فمعناه الخَبَر لا الأَمر، وذلك أنه نَبَّهه على أنَّ دَلوَهُ قريبٌ منه ليَعتَنِيَ بملئِهِ[2]، قولهم: إنّ هذه الألفاظ تنوبُ عن الفعلِ قلنا: نِيَابتها عنه لا تُستفادُ من التَّصرف، ألا تَرى أن «ما»، و«لاتَ»، و«هذا» والظرف تنوبُ عن الأَفعالِ في مواضِعَ مَخصوصةٍ، ولم يلزمْ من ذلك جوازُ تقديمِ المَنصوبِ بها عَلَيها على ما سَبَق والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة البقرة: آية: ١٨٣.

وزاد المؤلف في كتاب اللُّباب: ورقة: ٩٧ وجهاً آخر قال: «الثاني أنه منصوب بفعل محذوف تقديره الزموا كتاب الله وعليكم متعلق بكتاب أو حال منه».

(٢) قال المؤلف في كتاب اللباب: أما البيت فـ«دلوي» مرفوع بالابتداء وما بعده خبر، ويجوز أن يكون منصوباً على تقدير خذ وفسره دونك، انظر اشتقاق أسماء الله: ٣٧٩.

٦٠ ـ [مسألة: ناصب الظرف الواقع خبراً](*)

إذا وَقَع الظَّرفُ خبراً عن المبتدأ كان لَفظهُ منصوباً، وموضِعُه رفعٌ لوقُوعه موقعَ الخبرِ.

واختلفوا في التَّقديرِ.

فقالَ معظمُ البَصريين هو منصوبٌ بـ «استقر»، وهو فعلٌ.

ومنهم من قالَ: المُقَدَّرُ «مُسْتَقِرٌ» وهو اسمُ الفاعِلِ(١).

وقالَ الكُوفِيُّون هو منصوبٌ على الخلافِ، ومعناهُ إنَّ قولَكَ: «زيدٌ خَلْفَكَ» فـ «خَلْفَكَ» ظرفٌ في الأصل يقدر بفي ثم عُدِلَ عن ذلِكَ ونُصِبَ، فكانَ نَصْبُهُ لِمُخالَفَتِهِ الأَصلَ، وأنَّه ليس بالمبتدأ في المعنى.

(*) سبق أن ذكرنا في المسألة رقم: (٣٣) أن هذه المسألة جزء منها إلا أن أبا البقاء لما رأى الخلاف فيها من جهتين الجهة الأولى بين البصريين أنفسهم، والجهة الثانية بين البصريين والكوفيين، أفرد ما كان بين البصريين أنفسهم بمسألة مستقلة وهي المسألة المتقدمة رقم: (٣٣) ثم عاد هنا إلى المسألة الثانية ليذكر خلاف الكوفيين والبصريين فيها ولو أن أبا البقاء دمج المسألتين في مسألة واحدة كما فعل ابن الأنباري لكان أفضل. الإنصاف: ٢٤٥ ـ ٢٤٧ مسألة رقم: (٢٩).

(١) هذا هو الخلاف الذي أفرده أبو البقاء بمسألة رقم: (٣٣) وحق هذه المسألة أن تكون بعد المسألة: (٣٣) ولا أدري لماذا أخرها أبو البقاء؟.

وقالَ ثَعلبٌ: النّاصبُ له فعلٌ أي زيدٌ حلَّ خَلْفَكَ.

وجهُ القولِ الأَولِ: أنَّ الأصلَ عملُ الفعلِ في الظَّرفِ وغيره، ولفظ النّصب باقٍ وهو عمل، ولا بدَّ للعملِ من عاملٍ، والعامِلُ في الأَصلِ هو الفَصل، وقد صحَّ معناه ها هُنا فوجَبَ أن يكونَ هو العامِلُ[1].

فإن قيلَ: لو كانَ الفِعلُ هو العامِلُ لوجبَ أن يكونَ هناكَ ضميرٌ فاعِلٌ وكانَ يوجِبُ ألا يتعَيَّنَ، بل أيُّ فعلٍ كانَ وَجَبَ أن يقدَّرَ، وعلى هذا كان يجبُ ألّا يكونَ موضعُ الظّرفِ رفعاً، لأنَّ الفاعلَ مضمرٌ.

والجوابُ[2]: أمَّا لفظُ الظّرف فمَنصوبٌ بـ«استَقَرَّ»، وهو أَولى من تقديرِ فعلٍ آخرَ لوجهين:

أحدُهما: أنّ الاستقرارَ هو الحُصُوْلُ المُطلق، وغيرُه فعلٌ مُعَيَّنٌ، ولا دلالة في اللَّفظِ على نوعٍ مخصوصٍ من الأفعالِ، بخلافِ الحُصُولِ المُطْلَقِ، فإنَّه مُحتملٌ لجميعِ أنواعِ الفعلِ، وكونُهُ ظَرْفاً يدلُّ على الحُصولِ المُطْلَقِ، أمَّا كونُه مرفوعُ الموضعِ فلوقوعِهِ موقعَ الخبرِ، وهذا من بابِ الجِهَتَيْنِ، وذلك أنَّ انتصابَه لفظاً خلافُ ارتفاعِه مَوْضِعاً، وكلُّ واحدٍ منهما يقدَّرُ تَقديراً غير تقديرِ الآخرِ، فارتفاعُه لوقوعِهِ موقعَ الخبرِ المرفوعِ، وانتصابُ لفظِهِ بالفعلِ المُقَدَّرِ، فالفعلُ مقدَّرٌ من وجهٍ، وغيرُ مقدَّرٍ من وجهٍ.

قولهم: لو كان المُقَدَّرُ هنا فعلاً لكان هُنا فاعِلٌ.

قلنا: وكذلِكَ نقول فإنّ في الظَّرفِ ضميراً هو فاعلُ استقرَّ انتقل إلى

---

(١) انظر مسألة: (٣٣)، والإنصاف: ٢٤٦.

(٢) في الأصل والجواب.

الظرفِ ولهذا يرتَفعُ الظَّاهرُ به كقولِكَ: زيدٌ خَلْفَكَ أَبوه، إلَّا أن عامِلَ الظَّرفِ هُنا لا يَظْهَرُ البَتَّةَ؛ لأنَّه نابَ عن الخبرِ المرفوعِ، والخبرُ لا يظهرُ معهُ الفِعْلُ، كذلك ها هُنا.

ومن قالَ: إنَّ التقديرَ مستقرٌ فحُجَّته أن الاسمَ هو الأصلُ وقد قَوِيَ ها هُنا بأنَّ الظرفَ في تقديرِ المُفردِ، ولو كانَ المُقدَّرُ فِعلاً لكانَ جُملةً.

والجوابُ: أن تقديرَ الفِعل أَولى لِوَجهين:

أحدهما: أنّه الأصل في العمل.

والثاني: أنه مقدَّرٌ في الصّلَةِ بالفعلِ كقولِكَ: الذي خَلْفَكَ زيدٌ، ولو كانَ الاسمُ هو المقدَّر لكانَ مُفرداً، لا تَتِمُّ به الصّلة، أَلا تَرى أنَّك لو قلتَ: زيدٌ الذي مُستَقِرٌّ خلفَكَ لم يَجُزْ؛ لأنَّ الصِّلَةَ مفردةٌ والضَّرورةُ تَدعو إلى أن الصِّلةَ جُمْلَةٌ، وذلِكَ يَتَحَقَّقُ بالفِعْلِ لا بالاسمِ.

أمَّا الكوفيّون فشبهتهم أن كلَّ شيئين مُختلفين فالثّاني منهما مَنْصُوبٌ وأَصلُهُ مخالَفَةُ المَفْعُولِ للفاعِلِ، وقد ذَكرنا نحو ذلِكَ في خَبَرِ «ما».

ويدلُّ على فسادِ ما ذَهَبُوا إليه أنَّ الخلافَ لو أَوجب النَّصب لجازَ نصبُ المبتدأ؛ لأنَّه مخالفٌ للخبرِ، وهذا لا سبيلَ إليه والله أَعلم بالصَّوابِ.

٦١ ـ مسألةُ: [عامِل النَّصب في المَفعول مَعَهُ](*)

المُنتصب في المفعولِ معه ينتصبُ بالفعلِ الذي قَبله بواسطةِ الواوِ(١).

وقالَ الأخفشُ: ينتصبُ انتصابَ الظَّرفِ(٢). كما يَنْتَصِبُ «مع».

وقالَ الزَّجاجُ ينتَصِبُ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: استَوى الماءَ، ولابَسَ الخَشَبَةَ(٣).

وقالَ الكوفِيُّون: ينتَصِبُ على الخِلافِ(٤).

(*) ذكر المؤلف هذه المَسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٥٨، وشرحُ اللُّمع ورقة: ٨٨؛ كما ذكرها ابنُ الأنباري في الإنصاف: ٢٤٨ ـ ٢٥٠ وهي المسألة رقم: (٣٠) وعنوانها هناك: (القول في عامل النصب في المفعول معه). وانظر الكتاب: ١/١٥٠، أصول ابن السراج: ١/٢٥٣، والجنى الداني: ١٥٥، ومغني اللبيب: ٣٩٨، والتسهيل: ٩٩ وشرحه للدماميني، وابن يعيش: ٢/٤٨، والرضي: ١/١٩٥، والهمع: ١/٢١٩، والأشموني: ٢/٣٩٥، والصبان: ٢/١٩٩، والتصريح: ١/٣٤٤، وشرح ابن عقيل: ١/٥٠٠.

(١) هذا هو مذهب البَصريين، الإنصاف: ٢٤٨.

(٢) مذهب الأخفش في شرح المفصل: ٢/٤٩، ونسبه أبو حيان: لأكثر الكوفيين.

(٣) مذهب الزجاج في شرح الرضي: ١/١٩٥، والتصريح: ١/٣٤٤.

(٤) هناك مذهب رابع يقول: إن عامل النصب في المفعول معه الواو نفسها وهو مذهب =

وحجَّةُ القولِ الأوّل[1]: أنّ الواو صَحّحَتْ وصولَ الفعلِ إلى ما بعدَها، فكان ذلك الفعل هو العامل، كـ«إلا» في باب الاستثناء، وبيانُه أنَّ قولَكَ: «استَوى الماءُ والخَشَبَة» لا يصحّ معناه إلا بالواوِ، ولو قلتَ استوى الماءُ الخَشَبَةَ لم يصحّ، فإذا فسدَ عندَ عدمِ الواوِ، وصحّ عندَ وجودِها، وجبَ أن يُنسبَ العملُ إلى الفعلِ [و][2] إذا كانت الواو لا تَعملُ بنفسِها لم يَبْقَ إلّا أنَّ الفعلَ عَمِلَ بتوسُّط الواو[3]، ونَظير ذلك «إلّا» في الاستثناء،

= الجرجاني، انظر الجنى الداني: ١٥٥، وشرح الرضي: ١/١٩٥؛ أما الخلاف فهو عامل معنوي اصطلح عليه الكوفيون، وذلك أن مخالفة الثاني للأول تقتضي نصبه.

وقد امتدح الدكتور مهدي المخومي الخلاف وعد الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير في النحو. مدرسة الكوفة: ٢٩٧.

وليس كل الكوفيين يقولون بانتصاب المفعول معه على الخلاف، وإنما هو رأي لبعضهم فقط، الهمع: ١/٢٢٠.

(١) هذه حجة البصريين، واحتج لهم ابن الأنباري بقوله: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلا الاسم فنصبه... الخ»، الإنصاف: ١٤٨.

(٢) في الأصل: (إذا كانت...).

(٣) هذا هو مذهب سيبويه، انظر الكتاب: ١/١٥٠، وعليه أكثر البصريين واختاره كثير من المتأخرين.

قال ابنُ السَّراج في الأُصول: ١/٢٥٣: «اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو...».

وقال أبو عليٍّ في الإيْضَاح: ١٩٣: «الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه يعمل فيه الذي قبله بتوسط الحرف».

وقال ابنُ يَعيش في شرح المُفَصَّل: ٢/٤٩: «... والصَّواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول؛ لأنَّه وإن لم يكن متعدياً فقد قوي بالواوِ النائبةِ عن مَع...».

وقال الرَّضي في شرح الكافية: ١/١٩٥: «اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل، أو معناه بتوسط الواو». =

ألا تَرى أنَّك لو قلتَ: قامَ القومُ زيداً لم يَستَقِمْ، ولو قلتَ: قامَ القوم إلا زيداً صحَّ المعنَى، وصارَ بين المُستثنى والمستثنى منه عُلقةً، فكانَ الفعلُ هو العاملُ، وكذلك البَاءُ في مررتُ بزيدٍ، والهَمزةُ وتَضْعِيْف العَيْنِ كقولِكَ: فرَّحت زَيْداً، أَفْرَحْتُ زَيْداً.

ووجهُ قولِ الأَخفش[1] أنَّ الواوَ قامت مقامَ «مع» ولم يكنْ إثباتُ الإعراب فيها فكانَ إعرابُ «مع» فيما بَعد الواوِ كما كانَ ذلِكَ في «غَير» في الاستثناء.

واحتجَّ الزَّجاجُ بأنّ الفعلَ لازمٌ والواوُ غيرُ معدّيةٍ، بل مَعنى العَطفِ باقٍ فيها، بدليلِ قولِكَ: وزيداً قُمتُ على تَقديمِ الواوِ على الفعلِ فإنّه لا يَجوزُ كما لا يَجوزُ تقديم المَعطوفِ على المعطوف عليه، فعندَ ذَلكَ يكون النَّصبُ بفعلٍ مَحذوفٍ كما في قَولهم: «ما شأْنُك وزيداً» أي وتُلابِسُ.

وأمَّا الكُوفيون فقالوا: إنَّ الثاني مخالفٌ للأولِ، وذلك أنَّ الاستواءَ مَنسوبٌ إلى الماءِ غيرُ منسوبٍ إلى الخَشَبَةِ فصارَ معناه: ساوَى الماءُ الخَشَبَةَ، والخلافُ يَنْصِبُ كما ذكرناه في مسأَلة الظَّرفِ وخبرِ «ما».

والجوابُ عن قولِ الأَخفش[2]: أن «مع» تَنْتصب على الظَّرف، ومعنى الظَّرفية فيها مَوجودٌ، ولا معنى للظَّرفِيّة في الواو ولا فيما بعدَها

= وقال السيوطي في الهمع: ١/٢١٩: «في ناصب المفعول معه أقوال أحدها ـ وهو الصحيح ـ أنَّه ما تقدمه من فعل أو شبهه...».

وانظر: المرتجل: ١٨٣، وشرح ابن عقيل: ١/٥٠٠، والأشموني: ٢/٣٩٥، والتصريح: ١/٣٤٤.

(١) الإنصاف: جـ ٢٤٩، والجنى الداني: ١٥٥.

(٢) رد كثير من النحويين رأي الأخفش، انظر مثلاً ابن يعيش: ٢/٤٩، قال: وأما ما ذهب إليه الأخفش فضعيفٌ... ومثله قال ابن الأنباري.

فيمتنع وأكثرُ ما في هذا القَولِ أنَّ الواوَ بمعنى «مع»، والحروفُ لا تَعمل بالمَعاني كما في حروفِ الاستفهامِ والنّفيِ، ولم يبقَ في الواوِ معنى العَطف، ألا تَرى أنك إذا قلت: «قُم أنتَ وزيدٌ» كان المَعنى أنّك آمرٌ لهما، وإذا قلتَ: قم أَنت وزيداً كنتَ آمراً للمُخاطَب دونَ زيدٍ، وإنّما أَمرته بِمُتَابَعَةِ زيدٍ حتى لو لَم يَقُمْ زيدٌ لم يَلْزَم المُخاطَبُ القِيَامَ.

وأما التّقديمُ فممتنعٌ لعدمِ التَّصرف؛ لأنَّ الفِعْلَ صارَ مع الواوِ كفعلٍ آخر ـ فكأنَّهما أَحد جُزأي الفِعل فهو كقولك: إلَّا زيداً قامَ القَوْمُ، فإنَّه امتنع لِمَا ذكرنا.

وأمَّا الكُوفِيُّون فجوابُ كلامِهم إبطالُ النَّصب بالخلاف[1]، وقد أبطَلْناه في مواضِعَ ويدلُّ عليه ها هُنا أن الخلافَ لا يوجبُ النَّصبَ كقولِكَ: ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرٌو، وما مررتُ بأحدٍ لكن عمرٌو فالخِلافُ هنا مَوجودٌ ولا نَصب، وكذا قولِكَ: قامَ زيدٌ لا عمروٌ فإن الخِلافَ موجودٌ والنَّصْبَ غيرُ جائزٍ، ويدلُّ عليه أنَّ الخلافَ معنى والمَعاني لا تعملُ في المَفعولاتِ.

واللهُ أعلمُ بالصّواب.

---

(١) رد كثير من النحويين مذهب الكوفيين، انظر الإنصاف: ٢٥٠، وشرح المفصل: ٤٩/٢، والجنى الداني: ١٥٥، ١٥٦.

٦٢ ـ [مسألة: تقديم الحال على العامل فيها](*):

يجوزُ تقديمُ الحالِ على العامل فيها إذا كان فِعلاً، أو ما قامَ مقدامَه وقالَ الكوفيون: لا يجوزُ إذا كان صاحبُ الحال اسماً ظاهراً، وإن كان مضمراً كقولك: راكباً جئتُ.

وجهُ القَولِ الأَوَّلِ: السّماعُ والقياسُ: أمَّا السّماعُ فقولُ العربِ:

«شتّى تؤوبُ الحَلَبَة»(١)، أي تؤوب الْحَلَبَةُ مُخْتَلِفَةً.

وأمَّا القياسُ: (فإن(٢) العامِلَ متصرفٌ جازَ تقديمُ الحالِ عليه، كما

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٦٠.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٥٠ ـ ٢٥٢ وهي المسألة رقم: (٣١) وعنوانها هناك: «القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها» واليمني في ائتلاف النصرة.

المقتضب: ١٦٨/٤، ٣٠٠، وأصول ابن السراج: ٢٦٠/١، ٢٦١، والخصائص: ٣٨٤/٢، والمرتجل: ١٦١، وأسرار العربية: ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٧/٢، وشرح الرضي: ٢٠٦/١، الأشموني ٦٢/٣، وحاشية الصبان: ١٥٩/٢، التصريح: ٤٥٨/١.

(١) المثل في جمهرة الأمثال للعسكري: ٥٤١/١، والمستقصى: ١٢٧/٢، مجمع الأمثال: ٣٥٨/١، ومعنى المثل أن الرعاة تورد الإبل مجتمعة فإذا عادوا تفرقوا، واستقل كل واحد منهم بحلب ناقته يضرب مثلاً لتفرق الناس، واختلافهم في الأخلاق.

(٢) في الأصل إن بدون فاء الرباط.

لو كان صاحبُها مُضمراً، وبيانه: أنَّ تصرُّفَ العامل بالتَّنقل في الأزمنةِ يدلُّ على قوته في نفسِه[1]، والمعمولُ حكم العامل، وهو مُسبَّبٌ عنه، والحكمُ يَقوى بقوّةِ سَبَبِهِ، وتَقديْمُها تَصَرُّفٌ، والتَّصرفُ حكمُ العامِلِ المتصرّف، ومن ها هُنا جازَ تقديمُ المفعولِ على الفعلِ، ولا يلزمُ عليه تقديمُ الحالِ على هذا، ولا على الظَّرفِ، ولا تقديمُ المُمَيَّز على التمييز[2]؛ لأنّ هذه العَوامل ضعيفةٌ بِجُمُودِها.

فإن قيلَ: ما ذكرتمُوه مقتضٍ للتَّقديمِ، ولكن يعارِضُهُ مانعٌ، وهو ما يَلْزَمُ من تَقْدِيمِ المُضمَرِ على المُظْهَرِ على ما نُبَيِّنُهُ، وليسَ كذلِكَ تقديمُ المَفعولِ على الفعلِ، إذ لا يَلزَمُ فيه ذلك. وأمّا تقديمُ الحالِ على العامِلِ إذا كانَ صاحبُها مضمراً، فالجوابُ عنه من وَجهين:

أحدهما: أنّ المضمَرة يعودُ عليه ضميرٌ فلا يكونُ تقديمُ مضمرٍ على مظهرٍ.

والثاني: أنّ الضميرَ في راكبٍ هو الضَّميرُ في جِئْتُ بخلافِ الظاهر فإنّهما غَيرانِ في اللَّفظِ.

فالجوابُ[3]:

أما تقديمُ المُضمرِ على المُظهَرِ فسيأتي جَوابه[4]، قولُهم: المانعُ موجودٌ. لا نُسلّمُ أن هناكَ مانعاً وسنُبَيّنُ ذلك، قولُهم في المُضمر: جازَ لما

---

(١) قال المبرد في المقتضب: ٤/٣٠٠ وإذا كان العامل في الحال فعلاً صلح تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها.
وقالَ ابنُ السَّراج في الأصول: ١/٢٦٠: «والبَصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى. والظاهر إذا كان العامل فعلاً.. الخ».

(٢) في هذه المسألة خلاف سيوضحه المؤلف في المسألة رقم: (٦٥).

(٣) في الأصل والجواب.

(٤) انظر جوابه في الرد على حجة الكوفيين.

ذُكر فليس بشيءٍ، وذلك أن الحالَ لا تخلو، إما أن يلزمها الضمير، أو لا يلزمها، فإن لزمها وجبَ أن يعودَ على مذكورٍ، والمذكورُ يكونُ مظهراً ومضمراً، وأيُّهما كانَ فليسَ بمانعٍ، وإنْ لم يكنْ لازِماً فقولوا ليس في «راكباً» إذا تقدَّم ضَميرٌ.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّ الحالَ صفةٌ في الأصلِ، فيلزمُها الضَّمير، فَتَقْدِيْمُها يُفضي إلى تَقْدِيْمِ المُضْمَرِ على المُظْهَرِ، وتقدِيْمِ الصّفةِ على المَوْصُوفِ وكلاهما يَمتنع، كما يَمْتَنِعُ ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً.

والجَوابُ: أمَّا تقديمُ المُضمرِ على المُظهرِ فجائزٌ إذا كانَت النِيّة به التَّأخير كما قالَ تَعالى[1]: ﴿ فأَوجسَ في نفسِهِ خيفةً مُوسى ﴾ وكما قالَ زهيرُ[2]:

مَنْ يَلْقَ يَـوْماً عَلَىٰ عِـلَّاتِهِ هَـرِمـاً يَلْقَ السَّمـاحَةَ مِنْـهُ والنَّـدَىٰ خُلُقَـا

وكما قالوا[3]: «في أكفانه لُفَّ المَيّتُ»، و«في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ»[4] وأمَّـا تقديمُ الصّفـةِ على الموصـوفِ فإنَّمـا[5] يَمْتَنِعُ في الصّفـةِ التَّابِعَـةِ للمَوْصُوفِ في الإعرابِ مِثلُ: جـاءَني زيدٌ الـظَّريفُ، ولو قلت جـاءني الظريفُ زيدٌ على الوَصف لم يَجُزْ، والحـالُ صفةٌ في المعنى، لا في اللَّفظِ، ولذلك يَجوزُ تقديمُ صفةِ النَّكرةِ عَلَيها فتَصِيرُ حـالاً. والله أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) سورة طه: آية: ٦٧.

(٢) تقدم تخريج البيت وترجمة الشاعر في مسألة رقم: (٣٤) إلا أنَّ رواية البيت وهناك: «من يأتِ».

(٣) لسان العرب، وتهذيب اللغة، والتاج مادة (درج. لف).

(٤) تقدم تخريج هذا المثل في مسألة: (٣٢).

(٥) فالأصل إنما بدون فاء الربط.

٦٣ ـ مسألة: [وقوع الفعل الماضي حالاً](*)

لا يجوزُ أن يقعَ الفِعلُ الماضِي حالاً إلاَّ أن تكونَ معه «قَدْ» ظاهرةً أو مقدرةً.

وقالَ الكوفيُّون: يجوزُ ذَلِكَ من غيرِ تقدير.

وحُجَّة الأولين(١): أنَّ الحالَ من الأسماءِ والأفعالِ ما كانَ موجوداً وقتَ الأخبارِ، أو مَحْكِيَّةً كقولك: هَذا زيدٌ قائماً، أي في هذه الحال، والحكاية كقولك: جاء زيد راكباً، فالمجيءُ ماضٍ و«راكباً» حكايةُ حالِه وقتَ المَجيء، والماضي هنا قد انقَضَى وما كانَ قد انقَضَى وانْقَطَعَ لا يكونُ هَيئةً للاسمِ وقتَ وقوعِ الاسمِ منه أو به، وذاكَ أنَّ الحالَ: وصفُ هَيْئَةِ الفاعِلِ أو المفعولِ به وما كانَ غيرُ موجودٍ كيفَ يَصِحُّ أن يكونَ هَيْئَةً؟.

فإن قيلَ: يلزمُ على ما ذَكَرْتُمُوه شَيْئانِ:

(*) انظر ثبت المراجع في المسألة السابقة مع تغير يسير في بعض الصفحات، وانظر الإنصاف: ٢٥٢ ـ ٢٥٨ وهي المسألة رقم: (٣٢) وعنوانها هناك: (هل يقع الفعل الماضي حالاً). وائتلاف النصرة:

(١) وهو مذهب الفراء من الكوفيين معاني القرآن: ١/٢٤، ٢٨٢، وقال ابن السراج في الأصول: ١/٢٦٢، فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بد أن يكون معه «قد» أما ظاهره أو مضمره لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً.

أحدُهما: أنَّكم جَوَّزتُمْ وقوعَ الماضِي مع «قَدْ» حالاً وبـ «قَدْ» لا يَصيرُ فَيْئَةً في الحالِ.

والثَّاني: أنَّكم أَجزتُمْ وقوعَ المُسْتَقْبَلِ حالاً، والمُسْتَقْبَلُ معدومٌ في الحالِ، كما أنَّ الماضي كذلِكَ.

فالجواب[1]: أمَّا «قد» فإنَّها تقربُ الماضي من الحالِ، والقَريبُ من الشَّيءِ مجاورٌ له، والمجاوَرُ يُعطى حكم المجاوِرُ، وهذا مشهورٌ كثيرٌ في أبوابِ النَّحو، فإذا تجرَّد عن «قد» لفظاً أو تقديراً تمحَّض بعيداً منقطعاً فيبعد أن يُجرى مُجرى الحالِ، ويدلُّ عليه ما ذكر في الفَرق بين «لَم»، و«لَمّا» وذلك أنَّك إذا قلت: كنتُ عندَ زيدٍ ولم يَركب، لم يَجز أن تقتصرَ على «لَم» ولو قُلت و«لمَّا» لجازَ أن تَقْتَصِرَ عليها، ولا سَبَبَ لذلك إلاَّ القُربَ الذي ذَكرنا وذلِكَ أن قولَكَ: خَرَجْتُ من عندِ زيدٍ ولم يَرْكب، أي لم يَتَهَيَّأ للرُّكوبِ، وإذا قلتَ: «ولمَّا» أيْ: وَقَدْ تَهَيَّأ للرُّكوبِ ولم يَرْكَبْ، والتَّهَيُّـؤُ للشَّيءِ تَقَرُّبٌ من فعله.

وأمَّا وقوعُ المُستقبلِ حالاً وإن كان معدوماً في الحالِ ولكن المستقبلِ مارٌّ إلى الوجودِ منتظرٌ الوقوع، فكان لقربِ وقوعِهِ كالواقعِ في الحالِ، يدلُّ على ذلِكَ أنَّك توقِعُ اسمَ الفاعلِ مَوقَع الفعلِ المُضارعِ حتَّى تَعْطِفَ عليه المضارعَ كقولِهم: الطَّائِرُ الذُّبابَ فَيَغْضَبُ زيـدٌ. فعطف «يغضبُ» على «الطائرِ» لما كان أصله «يَطيرُ»، وليس كذلِك الماضي؛ إذ لا يُنتظر عودُ عَينه.

وأمَّا الكوفيون[2] فاحتجُّوا بالسَّماع والقِياس.

---

(١) في الأصل والجواب.

(٢) هو مذهب الأخفش من البصريين أيضاً. المقتضب: ١٢٣/٤، والبحر المحيط: ٤٩٣/٧.

أما السَّماعُ فمنه قوله تعالى[1]: ﴿ أَوَ جاؤُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ «فحصرت» فعلٌ ماضٍ، وقد وقعَ حالاً، وقد وَقَعَ مَوْقِعَ «حَصِرَةً» كما قَرَأَ يَعقوبُ[2].

وأمَّا القياسُ فمن وَجهين:

أحدُهما: أن الماضي يقعُ صفةً للنكرةِ، فجازَ أن يقعَ حالاً من المعرفةِ كالفعلِ المضارعِ ومثالُه قولُكَ: مررتُ برجلٍ كَتب أي كاتبٌ كما تَقول مررت برجلٍ يكتبُ، وتقديرُهُ أنَّ الحالَ صفةٌ في الأَصْلِ وإذا كان الماضي يَصلُحُ أن يكونَ صفةً فقد صَلح لأَصلِ الحالِ.

---

(١) سورة النساء: آية: ٩٠.

(٢) يعقوب (١١٧ ـ ٢٠٥ هـ) هو ابن إسحاق بن زيد الحضرمي البَصري، أبو محمد، أحد القراء العشَرة مولده ووفاته بالبصرة، كان إمامَها ومقرئها، وهو من بيت علم بالعربية والأدب، له في العلم روايات مشهورة وكتب منها: (الجامع)، و(وجوه القراءات)، و(وقف التمام). أخباره في معجم الأدباء: ٣٢٠/٧، طبقات الزبيدي: ٥١، وغاية النهاية: ٣٨٦/٢.

وقراءته هذه في النشر لابن الجوزي: ٢٥١/٢، وقال أبو حيان في البحر المحيط: ٣١٧/٣: «وقرأ أبو الحسن، وقتادة، ويعقوب حصرة على وزن «نبقة» وكذا قالَ المهدوي عن عاصم في رواية حفص» وأبو حيان يذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة لذلك فهو يقول حول هذه الآية: «... فأما قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال فمن شرط دخول «قد» على الماضي إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها فقد جاء منه ما لا يحصى كثرةً بغير «قد» ويؤيّد كونه في موضع قراءة من قرأ «ذلك» اسماً منصوباً، وعن المبرد قولان:

أحدُهما: أن ثَمَّ محذوفاً هو الحالُ، وهذا الفعل صفةٌ أي أو جاؤُوكم قوماً حصرت صدورهم.

والآخر: أنَّه دعاء عليهم...».

وتجويز أبي حيان لمجيء الفعل الماضي حالاً في البحر المحيط: ٣٥٥/٦، ٤٩٣/٧، ٤٢٣/٨.

والوجهُ الثّاني: أنّ الماضيَ يقعُ موضعَ المستقبلِ كقوله تَعالى[1]: ﴿ ويوم يُنفَخُ في الصُّور ففزعَ من في السَّمواتِ ﴾ ويقعُ المُستقبلِ بمَعنى الماضي كقوله تعالى[2]: ﴿ فَوَجَدَ فيها رَجُلين يَقْتَتِلان ﴾ وإذا وَقَع كلٌّ منهما موقعَ الآخرِ وجازَت الحالُ من أحدِهما كانَ الآخرُ كذلكَ.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فالجوابُ عنها من أوجه:

أحدُها: أنَّ الآية يرادُ بها الدُّعاء[3] كما تقولُ: جاءَ زيدٌ ـ قبحه الله ـ وعلى هذا لا حُجَّةَ فيها.

والثَّاني: نُقَدِّرُ أنَّه وَصفٌ، ولكنّ الموصوفَ محذوفٌ تقديرُه أو جاؤُوكم قوماً حَصِرَتْ، فـ «قوماً» هو الحالُ، و «حَصِرَتْ» نعتٌ لها.

والثالثُ: أن «قَد» معه مقدّرة أي قد حَصِرَتْ، ونحنُ نجوِّزُ ذلك.

والرَّابعُ: أن حَصَرَ صُدُورِهِمْ كانَ مَوجوداً وقتَ مَجيْئِهم، فالفِعْلُ هُنا لم يَنْقَطِعْ بخلافِ مسألتنا فإنَّ قولَك: مررتُ برجلٍ ضَرَبَ أمسِ قَد انْقَطَعَ الضَّربُ منه في الحالِ، وَبينَ المَسألتينِ بَونٌ بَعيدٌ.

وأمَّا وقوعُ الماضي صفةً فلا يلزمُ منه وقوعُهُ حالاً؛ لأنَّ الماضي يوصفُ به على وجهٍ تَزول الصّفة في الحالِ، ويكونُ الوصفُ بها ماضياً بخلافِ الحالِ فإن بابَها أن تكونَ مقارنةً للفِعل، ويُقوِّي ذلكَ أمران:

أحدُهما: أنَّ الحالَ تقدّر بالظرفِ كقولك: جاء زيدٌ راكباً، أي في حال ركوبه، والعامِلُ في الظَّرف جاءَ، والظَّرف مقارنٌ للمظروفِ، كذلك الحالُ.

---

(١) سورة النمل: آية: ٨٧.

(٢) سورة القصص: آية: ١٥.

(٣) المقتضب: ٤/١٢٤، ومشكل إعراب القرآن: ١/٢٠١.

والثَّاني: أنَّ الحالَ تُشبِهُ التَّمييزَ، والتَّمييزُ لا يَسبِقُ المُمَيَّز[1].

وأمَّا وقوعُ الماضِي بمعنى المُستقبل فأمرٌ خارجٌ عما نحنُ فيه، وذلِكَ: أن وضعَ اللَّفظِ موضعَ غيره من قَبيلِ المَجازِ المُخالف للأَصلِ، فلا يُعدَّى إلى غَيره ثم إنَّ هذا إثبات اللُّغة بالقياسِ، والدَّليلُ يَنفي ذلك، إذْ كانَ فيه تَحْويلٌ لمدلولِ اللّفظِ إلى خِلافه، وذلك: أنَّ «ضَرَبَ» مثلاً إذا كان مَوضوعاً عن الزَّمان الماضِي كانَ وقوعُه بمعنى المُستَقبلِ نقضاً للدِلاَلَةِ، ويمكن أن يحملَ على أنّه حكى الماضِي حتّى كأنه مشاهدٌ، كما يُحكى بفعلِ المُضارع المُضِيّ، وعلى أن إلحاق الماضي بالمُستقبلِ جائزٌ، لاشتراكِهما في الفِعليَّةِ، وباب الحالِ أن يكونَ اسماً، وإيقاعُ الفعلِ موقعَ الاسمِ أبعدُ من وقوعِ الفعلِ موقعَ الفعلِ، واللهُ أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) هذا على مذهب البصريين وسيأتي الحديث عن الخلاف في هده المسألة في المسألة رقم: (٦٥).

٦٤ ـ مسألة: [إعراب الظرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل](*):

إذا كانَ الظَّرفُ خبراً لمبتدأ وكررتَه بعدَ اسمِ الفاعلِ جازَ فيه النَّصبُ والرَّفعُ كقولك: زيدٌ في الدَّارِ قائماً فيها، يجوزُ في قائمٍ الرَّفع والنَّصب.

وقالَ الكُوفِيُّون: لا يجوزُ في قائمٍ إلا النَّصبَ.

وجهُ القولِ الأَولِ: أنَّ قائماً صالحٌ أن يكونَ خَبَرَ المُبتدأ، والظَّرف فيَجوز أن يَتكرّر تَوكيداً كما لَو قُلتَ: زيدٌ في الدَّارِ في الدّارِ أو زيدٌ في الدَّارِ زيدٌ في الدَّارِ. ويَدلُّ عليه أنّك إذا نَصبت قائماً كانت «في»(١) توكيداً أيضاً، إذا لو اقتصرتَ فقلتَ: زيدٌ في الدَّارِ قائماً جازَ وكانَ الحالُ من الظّرف، فتكونُ «في» توكيداً، وعلى ذلك جاء قوله تعالى(٢): ﴿ وأما الّذين سُعِدوا ففي الجَنّة خالِدِينَ فِيْها ﴾.

(*) انظر هذه المسألة في الإنصاف: ٢٥٨ ـ ٢٦٠، وهي المسألة رقم: (٣٣) وعنوانها هناك: (ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبر إذا وجد معها ظَرف مكرر).

وهي في معاني القرآن للفراء: ١٤٦/٣، والمقتضب: ٣١٧/٤، ومشكل إعراب القرآن: ٣٦٨/٢، والقرطبي: ٤٢/١٨، وشرح الرضي: ١٨٨/١.

(١) يقصد الجار والمجرور معاً.

(٢) سورة هود: آية: ١٠٨.

وحجةُ الآخرين[1] أنَّه لم يأتِ في القرآنِ الرّفع من هذا القبيلِ بل جاءَ بالنَّصب، كالآيةِ التي ذكرناها، وكقوله تَعالى[2]: ﴿ فكان عاقِبَتُهُمَا أنَّهما في النّارِ خَالِدَيْنِ فيها ﴾ ولما لَم يكنْ في الكَلامِ ظرفٌ آخرُ جاء الرَّفع والنَّصب فالرفعُ قوله تعالى[3]: ﴿ إنّ المُجرمين في عذابِ جَهَنَّمَ خالِدُون ﴾ والنَّصبُ قوله[4]: ﴿ إن المُتَّقِيْنَ في جَنَّاتٍ وَعُيُون. آخِذِيْنَ ﴾ قالُوا: والقِياس يَقْتَضي ما قُلنا، وذلك أنّا إذا رَفَعْنا الخَبَرَ تَعَلَّقَ الظَّرفُ الأَوَّلُ به، فلا يَبْقَى للظَّرفِ الثَّانِي ما يَتَعَلَّقُ به، بَلْ يكونُ مُنْقَطِعاً.

والجوابُ: أمَّا الآيةُ فلا حجةَ فيها؛ فإن النَّصبَ عندنا جائزٌ، وليسَ فيها منعٌ من الرّفعِ، بل هو مَسْكُوتٌ عنه، على أَنَّ الآيةَ الثانيةَ قد قُرِئَتْ بالرَّفع وهي قوله[5]: ﴿ فكانَ عاقبتهما أنَّهما في النارِ خالِدَان فيها ﴾ قولهم إذا رَفعتَ الخبر لم يبقَ للظَّرف الثاني ما يَتَعَلَّقُ به قلنا: بَلَىٰ يتعلَّق الظرفان بقائمٍ، ويكونُ الثاني مُكرراً للتوكيد، كما تقولُ: جاءَني زيدٌ جاءني زيدٌ، ومررت بزيدٍ، بزيدٍ، ولا فرقَ في التّكريرِ للتوكيد من أن تتكرر الجُملة بأسرها وبين أن يَتَكَرّر الجُزءُ منها، وإذا جازَ أن يُؤكَّد الكلامُ بما ليس مِنَ الجُملَةِ فبأنْ[6] يتأكَّد بجُزءٍ منها أولى كقوله تَعالى[7]: ﴿ فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ الله ﴾، ﴿ فَبِما نَقْضِهِم مِيثاقَهُمْ ﴾[8].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٣/١٤٦.

(٢) سورة الحشر: آية: ١٧.

(٣) سورة الزخرف: آية: ٧٤.

(٤) سورة الذاريات: الآيتان: ١٥، ١٦.

(٥) سورة الحشر: آية: ١٧، وانظر إعراب القرآن للعكبري: ٢/٢٥٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/٣٦٨، وهذه قراءة عبدالله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة، البحر المحيط: ٨/٢٥٠.

(٦) هكذا في الأصل والأنسب (فلأن).

(٧) سورة آل عمران: آية: ١٥٩.

(٨) سورة المائدة: آية: ١٣.

وبِقَولهم[1]:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكِنْ

والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) هذا صدر بيت لفروة بن مُسَيْكٍ المراديّ وقيل: لذي الأصبع وعجزه:

* مَنَايَانَا ودَوْلَةُ آخَرِيْنَا *

والبيت في كتاب سيبويه: ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/١١٤، والمقتضب: ١/٥٠، والأصول: ١/٢٨٦، والخصائص: ٣/١٠٨، والمنصف: ٣/١٢٨، والمحتسب: ١/٩٢، والأزهية: ٤٠، والرّوض الأنف: ٢/٣٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/١٢٠،وشرح الرّضي: ١/٢٤٦، والخزانة: ٢/١٢١، ٤/٤٨٧.

استشهد به أكثر النحويين على كف (ما) النافية عن العمل لدخول (إنَّ) عليها وقد استشهد به المؤلّف على توكيد (ما) النافية بأن الزائدة. ومعنى الطب هنا السبب.

٦٥ ـ مسألة: [تقديمُ التَّمييز على العامِلِ فيه](*)

لا يجوزُ تقديمُ المُمَيّز على العاملِ فيه مُتَصَرّفاً كان أو غيرَ متصرفٍ، فالمُتَصَرِّفُ نَحو طابَ زيدٌ نفساً، وغيرُ المُتَصَرِّفِ نحو عِشرون دِرهماً.

وقالَ الكوفيُّون: يَجوزُ تَقْدِيْمُهُ عليه إذا كانَ مُتصرّفاً، وإليه ذهبَ بعضُ البَصريين(١).

وجهُ القولِ الأَولِ: من طَريقين:

أحدُهما: أنَّه لفظٌ مُميز فلم يجز تقديمه على العاملِ فيه، كما لو

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب ورقة: ٦٢، ٦٣، وشرح اللمع ورقة: ٩٣، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٣٣.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ٨٢٨ ـ ٨٣٢، وهي المسألة رقم: (١٢٠) وعنوانها هناك: (القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً)، وائتلاف النصرة: المسألة رقم: (١٥) في فصل الاسم، وانظر كتاب سيبويه: ١/١٠٥، والمقتضب: ٣/٣٦، والأصول: ١/٢٦٩، وإيضاح الفارسي: ٢٠٣، والخصائص: ٢/٣٨٤، والمرتجل: ١٥٩، وابن يعيش: ٢/٧٤، وشرح الرضي: ١/٢٠٤، وهمع الهوامع: ١/٢٥٢، والأشباه والنظائر: ٢/٢٤٢، والأشموني: ٣/١٦٤.

(١) منهم أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد، المقتضب: ٣/٣٦، وكتاب الأصول لابن السراج: ١/٢٧٠، وكذلك الجرمي، الهمع: ١/٢٥٢.

كان غيرَ متصرّفٍ، ألا تَرى أنّك لو قُلتَ: عندي درهماً[1] عشرون لم يَجُزْ، فكذلك إذا قلتَ: نَفْساً طابَ زيدٌ.

فإن قيلَ: الفرقُ بينهما أنَّ العاملَ في الأوّلِ غيرُ متصرفٍ، والتقديم تَصَرُّفٌ فلا يوجبُه غيرُ المتصرّف، بخلافِ قولكَ: طابَ زيدٌ فإنّه مُتصرّفٌ فجازَ تقديمُه على العامِلِ فيه كالمفعولِ.

قُلنا: هما ـ وإن افترقا فيما ذكرتم ـ فهما مُشتركان في كونِ كلٍّ واحدٍ منهما مميّزٌ منسوبٌ إلى عاملٍ، وإذا اشترك الشَّيئان في وصفٍ خاصٍّ كَفَى ذلك للإلحاق، ولم يكن الفَرقُ قاطِعاً للإلحاقِ.

الطريقُ الثاني: أن المُمَيّز ها هُنا فاعلٌ في المَعنى، وتقديمُ الفاعِلِ على الفِعلِ غيرُ جائزٍ؛ بيانُهُ أن قولَك: طابَ زيدٌ نَفساً تقديره طابَتْ نفسُ زَيدٍ، ثم أُزيل الفاعل عن موضِعه ونُسب الفعلُ إلى زيدٍ وهو فعلُ الفاعلِ في الأصلِ، وتطرَّق إليه الاحتمالُ فجُعلت النفسُ مميزةً قاطعةً للاحتمالِ، وإذا كان كذلك امتنعَ التقديمُ لوجهين:

أحدُهما: ما تقدّم من كونِ النَّفسِ فاعِلاً.

والثاني: أن تقديمَ النفسِ يُخرجُ هذا الباب عن حقيقةِ التّمييز لأنّ قولكَ: نفساً طابَ زيدٌ يمنعُ من الاحتمالِ فلا يبقَى عليه اسم التّمييز، بخلاف ما إذا تأخَّر فإن الاحتمالَ يكونُ موجوداً فيحاوَلُ بالتَّمييز رَفعُهُ بعدَ وقوعِهِ.

واحتجَّ الآخَرُون بالسَّماعِ والقِيَاسِ:

---

(١) في الأصل: درهمٌ.

أمَّا السّماعُ فمنه قولُ الشاعرِ[1]:

أَتَهْجُرُ سَلمى للفِراقِ حَبِيبَها وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

فقدَّم نفساً على العاملِ فيه.

وأمَّا القياسُ: فهو أنَّ العامِلَ هنا متصرّفٌ إذ كان فعلاً متصرفاً فهو كالمفعولِ يجوزُ تقديمُه على الفعلِ كقولك: زيداً ضربَ عمرٌو، وباعتبار هذا قد جوزتُم تقديمَ الحالِ على العاملِ المتصرّفِ، وهو القياسُ، ونحن مَنعنا تقديمَ الحالِ لِوجودِ مانعٍ، وهو الإضمارُ قبلَ الذّكرِ، لا لعدمِ المقتضى والجوابُ: أما البيتُ فعنه جوابان:

أحدُهما: أن الصَّحيحَ في الرِّواية:

* وما كانَ نَفْسِيْ بالفِرَاقِ تَطِيْبُ[2] *

فـ«نَفْسِي» اسمُ كانَ[3].

---

(١) البيت للمخبل السعدي على الأرجح، وهو ربيعة بن مالك في الشعر والشعراء: ٤٢٠، والمخبل بن ربيعة في طبقات فحول الشعراء: ١٤٣/١، والرَّبيع بن ربيعة في الإصابة: ٢١٨/٢. ويروى أيضاً لأعشى همدان، ولقيس بن معاذ الملوح العامري، والبيت في كتاب سيبويه: ١٨٨/١، والمقتضب: ٣٨/٣، والأصول: ٢٧١/١، والإيضاح: ٢٠٣، والخصائص: ٣٨٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح للقيسي: ٤٦، وابن يعيش: ٧٤/٢، والرضي: ٢٠٤/١، والعيني: ٢٠١/٢، والخزانة: ٢٣٥/٣، والصبح المنير: ٣١٢، والأشباه: ٢٤٢/٢.

وللبَيت روايات أشهرها:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بالفراقِ حَبِيْبَها وما كانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيْبُ

وبها رواه المؤلف في اللُّباب، وأنشدَ ابنُ قُتيبة للمخبل قصده على هذا وزن هذا البيت وقافيته إلا أنه لم يذكر البيت فيها.

(٢) هذه رواية أبي إسحاق الزّجاج في إيضاح الفارسي: ٢٠٣، والجُمل للزّجاجي: ٢٤٦، والخصائص: ٣٨٤/٢.

(٣) في كتاب اللُّباب للمؤلف ورقة: (٦٢)، أن نصبَه على أنه خبرُ كان أي وما كان حبيبُها نفساً أي إنساناً تطيب بالفراق.

والثاني: نُسلم أنَّ الروايةَ كما ذَكروا ولكنْ مخرجةٌ من وجهين:

أحدُهما: هو مَنصوبٌ بإضمارِ «أعني» فهو مفعولٌ لا تَمييزٌ.

والثاني: هو تَمييزٌ، ولكنَّ هذا من ضَرورة الشّعر الشَّاذِّ عن القياسِ والاستعمالِ، ومثلُ ذلكَ لا يُجعل أصلاً؛ ألا تَرى أنَّ قولَ الشَّاعر[1]:

* قَدْ بَلَغَتْ سَوْءَاتُهُمْ هَجَرُ *

وقولَ الآخرِ[2]:

* تُوَاهِقُ رِجلاها يَدَاهَا *

لا يقاسُ عليه، كذلِكَ ها هُنا.

---

(١) هو الأَخطل غِياث بن غَوث التَّغلبي. والبيت بتمامه هو:

مثل القَنافذِ هدَّاجون قد بَلَغَتْ نجرانَ أو بَلَغَتْ سوءَاتهم هَجْرُ

هكذا في أغلب مصادره، وفي ديوان الأَخطل بشرح السكري ورد هكذا:

عَلَى العِيَاراتِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أو حُدِّثَتْ سَوءاتُهُم هَجَرُ

وهو في الدّيوان: ٢٠٩/١ من قصيدة طويلة يمدح بها عبد الملك بن مَروان مطلعها:

* خَفَّ القَطِينُ فَراحوا مِنكَ وابتَكَرُوا *

والقَنافذ: جمع قُنْفُذْ، وهو حيوانٌ معروف، ونَجرانُ: اسمُ بلدٍ معروف لا يزال على تسميته. وهَجَرُ: هي قاعدة البحرين. وتسمى المنطقة اليوم (الأحساء) أو (الهفوف) في شرقي الجزيرة العربية.

والبيتُ في الجمل: ٢١٢، والمحتسب: ١١٨/٢، وابن الشجري: ٣٦٧/١، وشرح الأشموني: ٧١/٢.

(٢) هو أَوس بن حَجَرٍ، ديوانه ص: ٧٣، ورواية الديوان: (يديه ورأسهُ) والبيتُ بتمامه:

تُواهق رِجلاها يَداها وَرأسُه لها قتبٌ خلفَ الحقيبةِ رادِفُ

وهو في كتاب سيبويه: ١٤٥/١، شرح شواهده لابن السيرافي: ١٨٢/١، =

أمَّا القياسُ على المفعولِ فلا يصحُّ، فإنَّ معنى المفعولية لا يختلف بالتَّقديم والتَّأخير، والفعلُ هناكَ مُتَعَدٍّ، بخلافِ مسألتنا فإنَّ الفعلَ غيرُ متعدٍّ، والفاعلية قد تَغيَّرَ معناها، وانتقلَ إلى غَيْرِها، ويدلُّ عليه امتناعُ تقديمِ الحالِ على أَصلِهم فإنَّهم مَنعوا من التَّقديمِ بسببِ الإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، ومثلُ هذا مَوْجودٌ هُنا، فإنَّ تقديمَ المنصوبِ هنا يمنَحُ من كونِ الفاعلِ مُحتاجاً إلى التَّمييزِ، والله أعلمُ بالصَّواب.

= والمقتضب: ٣/٢٨٥، والخصائص: ٢/٤٢٥، واللسان (وهق)، واللآلي للبكري: ٧٠٠، والمواهَقَةُ: هي التباري في السير، والشاعر يصفُ حماراً وحشياً يجري وراء أتان، والحقيبة عَجُزُ الأتان يصوّر الحمارَ الوحشيَّ وكأنَّه يضعُ رأسه قَتَباً للأتانِ وذلك لِشِدّة مُباراتِها في سَيرها وللبيتِ رواياتٌ ثلاثٌ هي:

١ ـ رواية سيبويهِ والمؤلف (يَداها ورأسه).

٢ ـ روايةُ الدّيوان والمقتضب (يَديه ورأسه).

٣ ـ روايةُ الفارسيِّ في المخصص (يَداه ورأسه).

٦٦ ـ مسألة: [العامل في الاستثناء](*)

المنصوبُ بعد «إلَّا» في الاستثناء منصوبٌ بالفعلِ المتقدّم بواسطةِ «إلَّا»(١).

وقالَ المبرِّدُ والزَّجاجُ(٢): هو منصوبٌ بمعنى استَثنى.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب «اللباب» ورقة: ٦٣، وشرح اللمع: ورقة: ٩٥، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٣٤ كما ذكرها ابن الانباري في الإنصاف: ٢٦٠ ـ ٢٢٦ وهي المسألة رقم: (٣٤) وعنوانها هناك: (القول في العامل في المستثنى النصب) واليمني في ائتلاف النّصرة: مسألة رقم: (٥١) في فصل الحرف، وهي في كتاب سيبويه: ١/٣٦٠، ٣٦٩، والمقتضب: ٤/٣٩٠، والكامل: ٤/٢٤٣، وسرّ صناعة الإعراب: ١/١٤٦، والخصائص: ٢/٢٧٦، وشرح المفصل: ٢/٧٦، ٩/٧، وشرح الكافية: ١/٢٠٧، والجنى الداني: ٥١٦ ـ ٥١٧، والتصريح: ١/٤٢١، والصبان: ٢/١٢٥.

(١) هذا هو المشهور من مذهب البصريين قالَ ابنُ عصفورٍ: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة، وقالَ الشَّلَوْبِيْنُ: هو مذهب المحققين.

(٢) قالَ المبرد في المقتضب: ٣/٣٩٠... فلمّا قلت إلا زيداً كانت إلّا بدلاً من قولك أعني زيداً، واستثنى فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل، وهذا يعني أن المُستثنى مَنصوباً بأستثنى الذي دلّت عليه «إلَّا». والمبردُ أكثرُ وضوحاً في الكامل: ٤/٢٤٣ حيث يقول: «فشربوا منه إلَّا قليلاً منهم» نُصب هذا على معنى الفعل، و«إلَّا» دليلٌ على ذلك. ورأى المبرِّدِ والزَّجاج في الإنصاف: ٢٦١، وحكاه عنهما السِّيرافي أيضاً كما في الجَنى الدّاني: ٥١٦، وزاد ابن يعيش عليهما بقوله: «... وطائفة من الكوفيين».

وقالَ الفَراءُ[1]: «إلَّا» مركبة من «إنْ» و«لا» فإذا نَصبتَ نصبتَ بـ«إنْ»، وإذا رفعتَ كانت «لا» للعطفِ.

وقالَ الكسائيُّ[2]: مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ كالتَّمييزِ.

وجه القول الأول: أن النَّصب عملٌ، ولا بدَّ للعملِ من عاملٍ، والعاملُ هنا لا يخلو؛ إمَّا أن يكونَ لفظاً أو معنى، واللَّفظُ إمّا أن يكونَ مفرداً أو مركباً، ولا وجهَ لكونِهِ مَعنوياً؛ لأنَّ الحروفَ لا تَعملُ بمعناها ألا تَرى أنَّ حرفَ النَّفي والاستفهامِ والتَّبعيضِ لا تَعمل بمعانِيها، فكذلك «إلَّا»، لا تَعمل بمعناها، وهو «أستَثني» ويدلُّ على فَسادِ ذلِكَ أربعةُ أَشياء:

أحدُها: أن غَيراً تُنصب، فلا يخلو؛ إما أن تنصبَ نفسَها، أو يَنصبُها استثنى، والأَوّلُ باطِلٌ؛ فإنَّ الشيءَ لا يَعملُ في نفسِه، والثاني باطلٌ أيضاً؛ لأنَّه يؤدّي إلى عَكْسِ المَعنى، ألا تَرى أنَّك إذا قلتَ: قامَ القومُ استَثْنى

---

(١) مذهبُ الفراء في أصول ابن السراج: ٣٦٧/١، وشرح المفصل: ٧٧/٢، وشرح الرضي: ٢٠٧/١.

(٢) مذهب الكسائي في الإنصاف: ٢٦١، ونُسبت إليه أقوالٌ أخرى منها: أنّ النَّاصب له مُخالفة الأول، الجنى الداني: ٥١٧، والهمع: ٢٢٤/١، الناصب له «إن» مقدرة بعد «إلا» وهو مذهب الفَراء وهو الذي ينسب إلى عامةِ الكُوفيين حكا السيرافي عن الكسائي أيضاً. ابن يعيش: ٧٧/٢، والجنى الداني: ٥١٦.

هذه أربعة أقوال أوردها المؤلف في خلافهم في العامل في المستثنى وأوصلها السُّيوطي في الهمع إلى سبعةِ أقوالٍ، كما أورد المُرادي في الجَنى الدّاني ثمانيةَ أقوالٍ.

قالَ السُّيوطي: ولم يترجَّح عندي قولٌ منها فلذا أرسلت الخلاف..

وقالَ المرادي: وهذه أقوالٌ أكثرها ظاهرُ البُعدِ. ورجّح أن العامل في المستثنى ما تقدَّم من فعلٍ أو غيره بتقوية «إلا» وهذا هو رأي العُكبريُّ وابنُ الأنباري، وهو مذهب المُحققين كما تقدم.

غيرَ زيدٍ. كانَ زيدٌ داخلاً في القيامِ، وغيرُه غيرُ داخلٍ فيه، والمَعنى عكسُ ذلِكَ.

والثَّاني: أن المُستثنى قد يكونُ مرفوعاً مع وجود هذا المعنى.

والثَّالثُ: أنه ليسَ تقديرَ «استثنى» أَولى من تقديرِ «تَخَلَّفَ» فيرتفعُ المستثنى أبداً.

والرَّابعُ: أنَّه إذا قُدِّر العامِلُ هنا «استَثنى» كان جُملتين، وقد أَمكن أن يُجعَلَ جُملةً فهو أولى.

ولا يجوزُ أن يكونَ العامِلُ مُركباً من «إن» و«لا» لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أن التَّركيبَ خلافُ الأصلِ، فلا يَثْبُتُ إلا بدَليلٍ ظاهرٍ.

والثَّاني: أنه لم يبقَ من المركَّبِ حكمٌ؛ لأنَّ «إنْ» لا تنصبُ وبعدَها حرفُ نفيٍ، لو قلتَ: إنْ لا زيدٌ قائمٌ لم يَجُزْ. و«لا» لا تُعطَفُ على هذا المعنى؛ لأنَّها إذا دَخلت على مَعرفةٍ لم تَعملْ فيها ولزمَ تكريرُ تلكِ المعرفةِ. وإن جُعلتْ حرفَ عطفٍ فَسَدَ المعنى؛ لأنّ حرفَ العطفِ يُشرِّك بين الشَّيئين في الإعراب، و«إلا» لَيست كذلك.

والثالثُ: أن التَّركيبَ يُغيِّرُ معنى المُفردَين، مثلُ «كأنَّ» في التشبيهِ و«لولا» التي يَمتنع بها الشَّيءُ لوجودِ غيره.

وأمَّا قولُ الكِسائيّ فإنّه يَرجعُ إلى معنى قولِ البَصريين.

فإن قيلَ: قد أَبطلتُم هذه الأَقوالَ فما طريقُ صحّةِ قولكم؟.

قُلنا: إنَّ قولَكَ: قامَ القومُ زيداً غيرُ صحيحٍ في المعنى، وقولكم: قامَ القومُ إلّا زيداً صحيحٌ في المعنى، والصّحةُ حادثةٌ مع حدوثِ «إلَّا»؛ فوجَب أن يُنسبَ ذلك إليها، وأنَّها هي التي عَلَّقت زيداً بقامَ فتَجري مَجرى

واو «مَع»، وحروفُ الجرِّ، والفِعْلُ في هذه المواضعِ هو الذي يَعمل ولكنْ بواسطةِ الحَرف كذلك ها هُنا.

فإن قيلَ: هذا المعنى لا يصحُّ في قولِكَ: القومُ إخوانُك إلَّا زيداً فإنه لا فِعلَ هُنا فيقوّي بإلّا.

قلنا عنه جوابان:

أحدُهما: أنَّ معنى الفعلِ موجودٌ وهو أن المَعنى القومُ يناسبونَك إلَّا زيداً.

والثاني: أنَّ الحكمَ إذا ثَبَتَ بعلّةٍ ثبتَ في مواضع وإن لم تَكُن العلةُ موجودةً، طرداً للباب كما في قولهم: أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ؛ حملاً على يَعِدُ، وكذلك نُكرمُ وتُكرمُ ويُكرم؛ حَملاً على أَكرام. والله أعلم بالصواب.

٦٧ ـ مسألة: [وقوع «إلا» بمعنى الواو](*)

لا تكونُ «إلا» بمعنى الواو.

وقالَ الكوفيُّون تكونُ بمعنى الواوِ.

وجهُ القولِ الأَول من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ الأصلَ أن ينفردَ كلُّ حرفٍ بمعنى، ولا يقعُ حرفٌ بمعنيين؛ لِمَا في ذلك من الاشتراكِ المُلبِس، وما صَحَّ منه عن العربِ يُقتَصرُ عليه، ولا يُقاس.

والوجهُ الثاني: أنَّ «إلّا» بمعنى الواو من قَبيلِ الأَضدادِ؛ لأنَّ موضوعَ «إلا» مخالفةُ ما بعدها لما قَبلها، والواو تَشْركُ ما بعدَها بما قَبلها، هذا حقيقةُ التَّضادّ، والأصلُ عدمه.

واحتجَّ الآخرون[1]: بأنَّ «إلا» قد وَقَعَتْ بمعنى الواوِ، وبمعنى «مع»

(*) ثبت التخريجات في المسألة السابقة، والإنصاف: ٢٦٦ ـ ٢٧٢ وهي المسألة رقم: (٣٥) وعنوانها هناك: (هل تكون إلا بمعنى الواو).

(١) مذهب الكوفيين في الإنصاف: ٢٦٦ ـ ٢٦٨ قال: «أما الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لمجيئه في كتاب الله وكلام العرب..»، ونسبه المُرادي في الجَنى الدَّاني: ٥١٨ إلى الفراء والأخفش وأبي عبيدة. أمَّا الفراء فقد ورد في معانيه ما =

فمن ذلك قَوله تَعالى[1]: ﴿ لِئَلاَّ يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَيكُم حُجَّةٌ إلاّ الّـذينَ ظَلَمُوا ﴾ أي: ولا الّذين ظَلموا، وقولُه تعالى[2]: ﴿ لا يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَولِ إلاّ مَنْ ظُلِمَ ﴾. وقد جاءَ في هذا المَعنى «إلاَّ» بمعنى «مَع» وهو معنى الواو كقوله تَعالى[3]: ﴿ وأَيديَكُم إلى المَرَافِقِ ﴾ و﴿ مَنْ أَنْصَارِيْ إلى الله ﴾[4] وهو كثيرٌ في الشعر[5].

والجواب: أنَّه لا دلالة فيما ذكروا على أنَّ «إلاَّ» بمعنى الواو أمَّا قَولُهُ تَعالى[1]: ﴿ إلاَّ الّذينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ فهو استثناءٌ منقطعٌ بمعنى «لكنْ» والمعنى لكنْ الذين ظَلموا يَحْتَجُّون عليكم بِغَيرِ حُجّة، وهكذا في جميع ما

= يخالف ذلك تماماً قال: عند قوله تعالى: ﴿ إلاّ الذين ظلموا ﴾ البقرة: آية: ١٥٠، «وقد قالَ بعض النَّحويين «إلا» في هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قالَ: ﴿ لئلا يكون للناس عليكم حجة ﴾ ولا الذين ظلموا فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية..»، المعاني: ٨٩/١، ورأي الأخفش في معانيه: ١٥٢/١، ونَسبه إليه أيضاً ابنُ هِشامٍ في المُغني: ٧٠، ورأي أبي عبيدة في المجاز: ٦٠/١.

(١) سورة البقرة: آية: ١٥٠.

(٢) سورة النساء: آية: ١٤٨.

(٣) سورة المائدة: آية: ٦.

(٤) سورة آل عمران: آية: ٥٢، والصَّف: آية: ١٤.

(٥) ومنه قولُ الشاعر:

وكـلُّ أخٍ مُـفـارقـه أخـوه لَـعمـرُ أَبـيـك إلاّ الـفَـرقَـدان

وقولُ الآخر:

مـا بـالمَـدينـة دارٌ غيـرُ واحـدةٍ دارُ الـخَليـفـةِ إلاّ دارَ مَـروانـا

الأمثلة التي ذكرها أبو البقاء ليس فيها (إلاَّ) وإنما فيها (إلى)، وربما كان هنا نَقْصٌ لحق عبارته، وعبارة ابن الأنباري في الإنصاف أوضح حيث قال: «... يؤيد ذلك ما روى أبوبكر بن مجاهد عن بعضِ القُراء أنه قرأ، «إلى الذين ظلموا» مخففاً يعني مع الذين ظلموا منهم... الخ» الإنصاف: ٢٦٦.

(٥) سورة البقرة: آية: ١٥٠.

ذكروه وأمثالِه، وأمَّا وقوعُها بمعنى «مَع» فغيرُ مُسلّمٍ، وأمَّا قولـه: «إلى المَرافِقِ» فهي حدٌّ يَنتهي الغَسْلُ إليه، والحدُّ هنا يَدخل في المَحدود؛ لأنَّ المِرفَقَ جزءٌ من اليَـدِ، وإذا وقعَ التّحـديدُ بجـزءٍ من الشّيءِ دخلَ في المَحدود، هكذا قال أهلُ اللُّغة. وقوله: «مَنْ أنصارى إلى الله» فإلّا فيه على بابها، والتَّقدير مَنْ أنصارى مُضافين إلى الله، ويدلُّ على صِحَّةِ ذلكَ أنَّ «إلى» في الأَصْلِ لا تكونُ بمعنى «مع» كقوله تَعالى[1]: ﴿ ثم أَتِمُّوا الصِّيامَ إلى اللَّيْلِ ﴾ و«مع» هنا مُحال، وكذلك «جئتُ إلى زيدٍ»، وكانَ الأصل فيه أن «إلى» لانتِهاء الغَاية، والواوُ، و«مع» يلزمُ منهما المُصاحَبَةُ، والمُصاحبةُ تُنافي الانتهاء، فإنْ جاءَ شيءٌ من ذلِكَ فهو مَحْمُولٌ على «لَا» في أنّه مُسْتَفَادٌ بالحَرْفِ الموضوعِ لَه.

والله أعلمُ بالصَّواب.

---

(١) سورة البقرة: آية: ١٨٧.

٦٨ ـ مسألة: [تقديم المستثنى مع «إلا»](*)

لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المُستثنى منه كقولك: إلَّا زيداً قامَ القومُ، ولا إلا زيداً ما قامَ القومُ.

وقالَ بعضُ الكوفيين يجوزُ ذلكَ.

وجهُ القَولِ الأَوَّلِ: من ثلاثةِ أَوجهٍ(١):

أحدُها: أنَّ حرفَ الاستثناءِ أُتي به وَصلةً للفعلِ، وتَقْوِيَةً له، فلا يَجُوزُ تقديمُه على ما يُوصله كواوِ «مع» فإنَّك لو قلتَ: وَزَيْداً قُمْتُ لَم يَجُزْ.

والوجهُ الثاني: أنَّ المُستثنى يكونُ بَدَلاً من المُستثنى منه، والبَدَلُ لا يتقدم على المبدل منه، كذلك ها هُنا.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللُّمع: ورقة: ٩٦، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٣٦ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٧٣ ـ ٢٧٧، وهي المسألة رقم: (٣٦) وعنوانها هناك: (هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام)، وانظر ثبت تخريج المراجع في المسألة رقم: (٦٦)، وائتلاف النصرة. المسألة رقم: (٥٣) فصل الحرف.

(١) قال المؤلف في شرح اللمع: . . . وحجتهم أن العامل هنا ضعيف؛ لأن «إلا» ليس من شأنها أن توصل الأفعال الضعيفة، وإنما دخلت لمعنى الاستثناء فهي كـ «ما» النافية وواو العطف، وأجازه الكوفيون. . . الخ.

والثالثُ: أنه يلزمُ من التَّقديمِ عَمَلُ ما بعد إلّا فيما قَبْلَها، وذلك غيرُ جائزٍ، كما أن عملَ ما في حَيّر «ما» النَّافية فيما قَبلها لا يَجُوزُ، يدلُّ على أن الاستثناءَ إخراجُ بعضِ الجُملةِ، كما أنَّ النَّفْيَ كذلك، وكما لا يجوزُ في النَّفي كذلك لا يَجوزُ فيما هو في مَعناه.

واحتجَّ الآخرون بالسَّماعِ والقياسِ:

أما السَّماعُ فمنه قولُ الشَّاعر[1]:

وبَـلْدَةٍ لَـيسَ بِـهَـا طُـورِيٌّ ولا خَـلا الـجِنَّ بِـهَـا إنْسِـيٌّ

تقديرُه: ولا بها إنسيٌّ خلا الجِنَّ، وقال أبو زُبَيْدٍ[2]:

خَـلا أَنَّ العِتَـاقَ مِنَ المَـطَايـا حَسَيْنَ بـه فَهُنَّ إليه شُـوْسُ[3]

---

(١) البيت للعجاج واسمه عبد الله بن رؤبة بن لبيد التّميميّ المتوفى حوالي سنة ٩٠ هـ ورواية الديوان للبيت هكذا:

* وخَفْقَةٍ ليسَ بها طُوئِيُّ *

ورد البيت الأول من هذا الرجز في نوادر أبي زيد: ٢٢٦، وهما معاً في المنصف: ٦٢/٣، والإنصاف: ٢٧٤، وشرح الرضي: ٢٠٦/١، والخزانة: ٣١١/٣ (هارون).

ومعنى بما بها طوري: أي ما به أحدٌ، يقالُ: ما بالدّار طُوري، ولا دُوري التَّهذيب (طور): ١٠/١٤.

(٢) أبو زُبيد: (؟ - ٦٢ هـ). حرملة بن المنذر بن معدي كرب الطَّائي، شاعر جاهلي معمر، من نصارى طيّء، عاش زمناً في الجاهلية، وكان له زيارات للملوك، عارفاً باللُّغة الفارسية، أدرك الإسلام ولم يسلم، واستعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه على صدقاتِ قومه أغلب إقامته عند أخواله بني تَغلب بالجزيرة وعمّر إلى زمن معاوية رضي الله عنه.

انظر أخباره في الأغاني: ٢٣/١١، والشعر والشعراء: ٣٠١، وطبقات فحول الشعراء: ١٣٢.

(٣) البيت في مجاز القرآن: ٢٨/٢، ١٣٨، ومجالس ثعلب: ٤٨٦، المقتضب: =

وأمَّا القياسُ: فهو أن تقديمَ المُستثنى على المُستثنى مِنْه جائز، كقولك: ما لي إلا أباكَ صَدِيقٌ[1]؛ أي مالِي صَدِيْقٌ إلا أبَاك، فكذلك يَجوزُ تَقديمه على العامل فيه، ألا تَرى أنَّ قولك: ما مَرَرْتُ إلا بزيدٍ جائز، وكذلك بزيد مررت، ولأنَّ العاملَ في الاستثناءِ فعلٌ، وتَقْدِيمُ المَفْعُولِ على الفعلِ جائز.

والجوابُ: أما البيتُ فمحمولٌ على اسمِ لَيس، تقديره: ليسَ بها إنسيٌّ إلا الجِنَّ، والاستثناء من غيرِ الجِنْسِ، وعلى هذا لا يَدخُلُ البيتُ فيما نحن فيه.

أما البيتُ الثاني فمن جنس هذا، والدَّلِيْلُ عليه البيتُ الذي قبلَه، والبيتُ قولُهُ[3]:

إلى أنْ عَـرّسُـوا وأغبَّ منهم قَـرِيباً مـا يُحَسُّ لـه حَسِيسُ

والتقديرُ: ما يحس له جنس حسيسٌ إلَّا أصواتَ الخَيلِ. قولهم: «الاستثناءُ يشبه البَدَلَ» لا يصحُّ لوجهين:

= ٢٤٥/١، والجمل: ٣٨١، ومجالس العُلماء: ٤٨٦، وأمالي القالي: ١٧٤/١، واللآلي: ٤٣٨، والتهذيب: ٤٠٨/٣، والخصائص: ٤٣٨/٢، والمنصف: ٤٨/٣، والمحتسب: ١٢٣/١، ٢٦٩، ٧٦/٢، وابن الشجري: ٩٧/١، ٣٨٨، والإنصاف: ٢٧٣، ٢٧٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٥٤/١٠، وديوانه ص: ٩٦ من قصيدة يصف فيها الأسد.

ويروى: (سِوى) مكان (خلا) كما يروى: (حَسَسْنَ وأحسن) بدل (حسين): إذا فطن وشعر به، وشوس: من الشوس وهو النظر بمؤخرة العين.

(١) وسمع يونس: «ما لي إلا أبوك ناصر».

(٢) قال المؤلف في شرح اللمع: «وهذا عندنا ليس باستثناء وإنّما هو فعل والحين مفعول وإنسي فاعل...».

(٣) انظر أغلب تخريجات البيت السابق.

أحدُهما: أنَّ تقديمَ المُستثنى على المُستثنى منه واقعٌ بعدَ العاملِ، ألا ترى أنَّ قولَك: ما قامَ إلا زيداً أحدٌ «إلا زيداً» هو بعدَ العاملِ وهو قامَ، وليس كذلك ها هُنا، فإنه واقعٌ قبلَ العاملِ، والفرقُ بينهما ظاهرٌ، ألا تَرى أنَّ قولك: كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ إذا لَم تقدّرْ في «كان» ضميرُ الشَّأنِ لا يَجُوز، لِوُقُوعِ الفَصلِ بَيْنَ العامِلِ والمعمولِ بالأَجنَبِيّ، فإذا لَم يجزْ الفصلُ فالتَّقديمُ أَولى ألَّا يجوزَ.

والثاني: أنَّ «إلا» مع ما بعدَها لا تُجرى مُجرى المفعولِ؛ لأنه حَدثَ فيه معنى بـ«إلا»، بخلافِ قولِكَ: قامَ القومُ إلّا زيداً؛ فإنَّ: «إلَّا» وزيداً يشتملُ على معنيين، يفترقان إلى ما يكونُ معناه سابقاً عليهما، وصارَ هذا كما في حَرفِ العَطفِ فإنَّه لما تَقَدَّمَ عليه ما يَتَعَلَّقُ به معناه لَم يجز تقديمُهُ، كقولِكَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو ولو قلتَ، وعمرٌو قامَ زيدٌ لم يَجُز، يدلُّ عليه أن من مَذهبهم أنَّ «إلَّا» مركبة من «أن»، و«لا»[1] وتقديمُ هذا المَعنى على الاستثناء خطأٌ، والله أعلمُ بالصَّواب.

(١) تقدم الحديث عن هذا في مسألة «إلَّا» في الاستثناء رقم: ٦٦.

٦٩ ـ مسألة: [«حاشا» بين الفعلية والحرفية](*)

حاشا في الاستثناء حرفُ جرٍ.

ومن البَصريين من قالَ: تكونُ حرفاً، وتكونُ فعلاً.

وقالَ الكوفيُّون: هي فِعْلٌ.

وَجْهُ القولِ الأوّلِ(١) السَّماعُ، والقِياسُ.

أمَّا السَّماعُ فقولُ الشاعر(٢):

حـاشَى أَبى ثَـوبـان إنَّ أبـا ثَـوبـانَ لَيسَ بِبُكْمَـةٍ فَـدْمِ

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٦٤، وشرح اللمع ورقة: ٩٩، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٧٨ ـ ٢٨٧، وهي المسألة رقم: (٣٧) وعنوانها هناك: (حاشا في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين).

وانظر الكتاب: ٣٥٩/١، المقتضب: ٣٩١/٤، والأصول: ٣٥٣/١، معاني الحروف: ١١٨، المرتجل: ١٨٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٨٤/٢، والجنى الداني: ٨٨٥، والبحر المحيط: ٣٠٠/٥.

(١) هو قول سيبويه الكتاب: ١٥٩/١، والأصول: ٣٥٢/١، وأيّده المؤلف وعليه أكثر البصريين، الإنصاف: ٢٨٠.

(٢) البيتان للجميع الأسدي من قصيدة أوردها المفضل في المفضليات: ٣٦٧، وشرحه للتبريزي: ١٥٠٧ رواها المفضل أبا ثوبان «والتبريزي» «أبي ثوبان» وفي شرحي المرزوقي وابن الأنباري «أبا ثوبان» الأصمعيات: ٢١٨ (أبي ثوبان). والبيان في =

عَمــرُو بنُ عــبــدِ الله إنَّ بِــه ضَنّــاً على المِلْحَــاةِ والشَّتــمِ

فجرَّبها، وليسَ «أبي» مضافاً إلى ياء المُتكلم؛ لأنَّ اسمَه: أبو ثوبان بدليلِ قوله: «إن أبا ثوبان» وقالَ آخر[1]:

فَلا أَهلَ إلَّا دُونَ أَهلِكِ عِندَنا ومالَكِ حاشَا بَيتِ مَكّةَ من عَدْلِ

أمَّا القياسُ فمن أوجهٍ:

أحدُها: أنَّك تقولُ: حاشايَ.

ولا تقولُ: «حاشانِي»، ولو كانَ فِعْلاً لقلتُهُ كما تقولُ: رامانِي وعاطانِي.

والثاني: أنه لا يجوزُ أن يكونَ صِلَةَ «ما» المَصْدَرِيَّة فلا تقولُ: قامَ القومُ حاشَا زيداً[2]، كما تقولُ: قاموا ما خَلَا زَيْداً، وهذا يَدُلُّ على أنه حَرْفٌ، إذ لم يَجُز أن يُجْعَلَ صِلَةَ «ما».

والثالثُ: أنَّه لو كان فعلاً لكانَ له فاعِلٌ، وليس له فاعِلٌ.

بيانُه أنَّك تقول: حاشاكَ من كذا فتَصِلُ به الكافَ، وحاشايَ ويَدخل على اليَاء، وليس هناك فاعِلٌ.

= المحتسب: ١/٣٤١، والإنصاف: ٢٨٠، وشرح المفصل: ٢/٨٤، ٨/٤٧، والجنى الداني: ٥٦٢، ٥٦٣، والخزانة: ٢/١٥٠.

والبكمة: الأبكم، والفدم: العيي عن الكلام في ثقل وقلة فهم، والملحاة: الملاقة.

(١) لم أعثر على هذا البيت.

(٢) سمع ذلك عن العرب قال الشاعر:

رأيتُ النَّاس ما حاشا قُريشاً فإنَّا نحنُ أفضَلُهُم فِعَالاَ

ديوان الأخطل: ١٦٤، والخزانة: ٢/٣٦.

وفي الحديث الشريف: «أُسامة أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشَا فاطِمةَ».

فإن قيلَ: لو كان حرفَ جرٍ لكانَ معدّياً للفعل؟.

قيل: هو معدّياً كما أن «إلا» كذلك، ألا تَراكَ تقولُ: قامَ القومُ حاشَى زَيْدٍ فتُعَدَّى قامَ بـ «حَاشَا».

واحتجَّ الآخَرُونَ[1]: بِأَشْيَاءَ:

أحدُها: أنَّه قد صُرِّفَ فيقال: حاشَيتُهُ، وأُحاشيه ومنه قولُ النَّابغة[2]:

---

(١) هذا هو مذهب الكوفيين انظر الإنصاف: ٢٧٨ وقد وافق الكوفيين بعض البصريين، انظر مشكل إعراب القرآن: ٤٢٨/١.

قالَ بعضهم: إن «حاشا» فعل ماض، وقال بَعضهم: هي فعل استعمل استعمال الأدوات. أمَّا البصريون المجوزون لفعليتها، فقالوا بجواز الأمرين معاً فتكون على رأيهم تارةً فِعلاً وتارةَ حرفاً، وأصحابُ هذا المذهب الأخفش وأبو زَيْدٍ والجَرمي والمازني والمُبرِّدُ والزَّجاج، والفارسي وابن جني والكسائي من الكوفيين وكثيرٌ من المتأخرين مثل ابن مالك، وأبي حيان والمرادي، وابن هشام وابن عقيل وغيرهم.

وقد أيَّد العكبري مذهب البَصريين القائلين بحرفيتها، ومثله فعل ابن الأنباري، والذي يظهر لي أنهما لم يوفقا في اختبار هذا المذهب لورودها فعلاً عن العَرب، ودفعهم أدلة الكوفيين فيه تكلُّف ظاهر. والصَّواب في نظري هو ما ذهب إليه كثير من النحويين وهو أنها تأتي فعلاً تارةً، وحرفاً تارةً أخرى وهذا الرأي هو الذي يجمع بين أدلة الكوفيين والبصريين ويؤيده السَّماع عن العرب.

(٢) هذا عجز بيت للنّابغة الذّبياني زياد بن معاوية وصدره هو:

* ولا أرى فاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ *

وأكثر روايات البيت: «وما أحاشي».

البيت في ديوانه صنعة السكري ص: ١٣ تحقيق د. شكري فيصل، وهو من قصيدة يمدح فيها النُّعمان بن المُنذر ويعتذرُ إليه مما وَشى به بنو قُريع، وعدَّها ابن النّحاس من المعلقات التسع: ٧٥٠/٢ ومثله فعله التبريزي فعدها من القصائد العشر: ٤٦٢ والبيت في: مجالس ثعلب: ٥٠٤، والأصول: ٣٥٢/١، والجمل: ٢٤٠، وأمالي ابن الشجري: ٨٥/٢، والمرتجل ١٨٩، وابن يعيش: ٨٥/٢، ٤٨/٨، ٤٩، والإنصاف: ٢٧٨، والجنى الداني: ٥٥٩، ٥٦٣، والخزانة: ٤٤/٢.

* ولا أُحاشِي من الأَقوامِ مِنْ أَحَدِ *

وهذا حكمُ الفِعْلِ.

والثاني: أنّه يُعدى باللاّمِ، كقولِهِ تَعالى[1]: ﴿ حاشَى لِلَّهِ ﴾ ولو كان حرفَ جرٍ، لدخلَ على حرفِ جَرٍ، وليسَ كذلك حُكمُ الحروفِ.

والثّالثُ: أنّه دخله التّخفيفُ بالحذفِ يقالُ: حاشى الله، وحَشَا اللّهَ.

والجوابُ: أمّا التّصرفُ فغيرُ دَليلٍ على الفِعليّة، فإن الحرفَ تصرّف[2] منه فعل كقولك: سألته حاجة فلَولا: أي قال: لو كان كذا، ويُقال: بسمل، إذا قال: بسم الله، وهَلّلَ إذا قال: لا إلَه إلاّ اللّه، وهو كثير[2]. قولهم: يُوصلُ بحرفِ الجَرّ، ليس كذلك، والدّليلُ عليه حاشى زيدٍ، وحاشايَ، ولو كان حرفُ الجَرّ فَصلاً لما جازَ حذفُهُ فعُلِمَ أنّ اللاّمَ زائدةٌ وزيادةُ الحروفِ كثيرٌ، منها قولُه تعالى[3]: ﴿ عَسى أَن يَكُوْنَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ أي رَدِفَكُم، وأَلْقَى بِيَدِه، وقالَ الشاعر[4]:

* نضربُ بالسَّيف ونَرجو بالفَرَجْ *

---

(١) سورة يوسف: آية: ٥١.

(٢) انظر الإنصاف: ٢٨٢، ومعاني الحروف: ١١٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٩. والتصرف هنا ليس في الحروف وحدها، إنما هو في العبارة بكاملها. وهذا هو ما يسمى «النحت».

(٣) سورة النمل: آية: ٧٢.

(٤) قبل هذا البيت قوله:

* نحنُ بني جَعدةَ أربابَ الفَلَجْ *

وقيل:

* نحنُ بني ضَبَّةَ أَصْحَابَ الفَلَجْ *

والرِّوايةُ الأولى أظهر؛ لأنَّ قائله النابغة الجَعدي واسمه عبد الله بن قيس على الأرجح، والفَلَجُ: واحد الأفلاج، والأفلاج منطقة في جنوب نجد معروفة وقال =

وقالوا: رُبَ، في «رُبَّ»، وكل هذه حذوفٌ وزيادةٌ في الحُرُوفِ قولَهم: «قد حذفت منه الألف» جوابهُ من وَجهين:

أحدُهما: لَيس كذلك فإنَّ أبا عمروٍ[1] إمامُ القراءِ أَنْكرَ هذه القراءة.

والثاني: أن الحروفَ قد دَخلها الحذفُ كما في «رُبَّ» وغيرها.

فإن قيلَ: استعمالُها في الاستثناءِ خاصةً يدلُّ على كونِها فعلاً.

قيلَ: تكونُ استثناءً في مواضعَ، وغيرَ استثناءٍ في مواضعَ؛ ألا تراكَ

= البكري: «والفلج: بتحريك ثانيه موضع آخر لبني جَعدة من قيس بنجد، وهو أعلى بلادِ قيسٍ قال الرّاجز وأنشد البيت».

وقال ياقوت: «... والأفلاج لبني جعدة وفيها لقَيس والحُريش موضع... ثم قال: قال الجعديّ وأورد البيت». معجم ما استعجم: ٢/١٠٢٩، ومعجم البلدان: ٤/٢٧١.

والبيت في ملحقات ديوان النابغة الجعدي: ٢١٥، ٢١٦، وفيه: «نضرب بالبيض».

وورد بين البيتين قوله:

* نَحْنُ مَنَعْنَا سَيْلَهُ إذَا اعْتَلَجْ *

الإنصاف: ٢٨٤، والخزانة: ٤/١٥٩.

(١) أبو عمرو بن العلاء: (٧٠ـ ١٥٤)، زبّان بن عَمرو التَّيميمي المازني البَصري، أحد القراء السبعة مولده بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة، كان أعلم النَّاس بالأدب والعربية والقرآن والشعر كانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا أعراب الجاهلية.

وللصولي كتاب: (أخبار أبي عمرو بن العلاء).

أخباره في طبقات الزبيدي: ٢٨، ونزهة الألباء: ٢٤، وغاية النهاية: ١/٢٨٨.

قراءة أبي عمرو: (حشا الله) بألف في السبعة٠ ٣٤٨، الكشف لمكي: ٢/٣١، والحجة المنسوب إلى ابن خالويه: ١٧٠، والتيسير للداني: ١٢٨، ١٢٩، وزاد المسير: ٤/٢١٨، والبحر المحيط: ٣٠٣.

تقولُ مبتدأ حاشى زيداً أَنْ يَسْرِقَ، ولَيس هنا ما يُستثنى منه، بل هو بمعنى قولِكَ: زيدٌ بعيدٌ من السَّرْقِ، ثم لو لَزِمَت الاستثناءَ لم يدُلَّ ذلك على كونِهِ فعلاً، ألا تَرى أن «إلا» يلزمها الاستثناء، وهي حَرفٌ بلا خلافٍ. والله أعلمُ بالصواب.

٧٠ ـ مسألة: (غير) بين الإعراب والبناء(*)

إذا أضيفت «غيرُ» إلى مُتمكنٍ لم يجز بناؤُها، وإن أُضيفت إلى غيرِ مُتَمَكّنٍ جازَ بناؤُها وإعرابُها.

وقالَ الكوفيُّون يَجوزُ بناؤُها مُطلقاً(١).

لَنا(٢) أنّها اسمٌ معربٌ قبلَ الإضافةِ، فبقيتْ على إعرابِها بعدَ الإضافةِ كسائرِ الأسماءِ المُعربةِ، بيانُه أنَّك إذا قُلتَ: جاءَني غيرُ زيدٍ، ومررتُ بغيرِ زيدٍ فـ«غيرُ» هُنا مُعربةٌ بلا خلافٍ، فلو جازَ البناء لكانَ لعلةِ الإضافةِ، والإضافةُ هُنا موجودةٌ، ولم يجزِ البناءُ فدَلَّ على إبطالِ التَّعليلِ بالإضافةِ ويتأيد هذا من ثلاثةِ أوجهٍ:

(*) ذكر ابن الانباري هذه المسألة في كتاب الإنصاف: ٢٨٧ ـ ٢٩٨، وهي المسألة رقم: (٧٨) وعنوانها هناك: (هل يجوز بناء غير مطلقاً).

وانظر: ابن الشجري: ٢/٢٦٤، والرضي: ١/٢٤٥، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ٣/٨٠، ٨١، والمغني: ١٧١، والهمع: ١/١٢٠، وحاشية الصبان: ٢/٢٢١، والتصريح: ١/٣٦٢.

(١) قال الرضي في شرح الكافية: ١/٣٤٦: قال الفراء: «يجوز أن يبنى «غير» في الاستثناء مطلقاً سواء أضيف إلى معرف أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني «إلا»...».

(٢) هي حجة البصريين.

أحدهما: أنَّ غيراً لا تتعرفُ بالإضافةِ، بل تَبقى نكرةً، والنَّكراتُ معرَباتٌ.

والثاني: أن غيراً لا معنى لها إلا بالإضافة، فلو كانت الإضافةُ علّةَ البناءِ لوجبَ ألاّ تعربَ في موضع.

والثالثُ: أنا وجدنا من المبنيات ما يُعرب إذا أُضيف وهذا يدلُّ على أن الإضافةَ علّةٌ لازمةٌ للبِنَاءِ، فكيفَ تكون علةَ البناءِ؟.

ولا يلزمُ على ما ذكرناهُ إذا أُضيفتَ إلى غيرِ متمكنٍ؛ لأنَّ المضافَ يَكتَسي كَثيراً من أحكامِ المُضافِ إليه، والمُبهم هُنا مبنيٌّ، والمُضاف إليه كالشَّيءِ الواحدِ، فجازَ أن يَتَعَدَّى البناءُ إليه، ومن ذلِكَ قوله تَعالى[1]: ﴿ وهم من فَزَعٍ يَومَئذ ﴾ بفتح الميم، وقوله تَعالى[2]: ﴿ من خِزْيِ يَومَئذٍ ﴾، وقوله[3]: ﴿ إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنَّكم تَنطِقُون ﴾ وكلُّ ذلك يَجوز فيه الإعراب، والبِنَاءُ فيه جَائِزٌ.

وأمَّا إضافتُهُ إلى المُتمكن فليس فيه ما يَحسن البناء.

أمَّا الكوفيُّون فاحتَجُّوا بأن «غَيراً» هنا وَقعت موقع «إلاّ» و«إلاّ» حَرفٌ،

---

(١) سورة النَّمل: آية: ٨٩. وقُرئت: ﴿ من فَزعٍ يومَئذٍ ﴾ أي بدون تنوين، ونصب «يومَ» هي قراءة عاصم فيما رواه عنه ابن جمّاز وقالون وأبو بكر بن أبي أُويس المسيبي وورش. (السبعة لابن مجاهد: ٤٨٧) وهي محل الشاهد.

(٢) سورة هود: آية: ٦٦، وفتح الميم قراءة الكسائي ونافع.
السبعة لابن مجاهد: ٣٦٦، والتيسير للداني: ١٢٥، والكشف لمكي: ٥٣٢/١.

(٣) سورة الذاريات: آية: ٢٣، قراءة: (مثل) بالفتح هي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر وحفص عن عاصم. وأبي جعفر، ويعقوب.
السبعة لابن مجاهد: ٦٠٩، والكشف: ٢٨٧/٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٣٢٣/٢، ٣٢٤، وابن الشجري في الأمالي: ٢٦٤/٢. وقرأ: (مثلُ) بالرفع أبو بكر، وحمزة والكسائي: الكشف: ٢٨٧/٢.

والحَرفُ مبنيٌّ، فإذا وقع الاسمُ موقعَ المبنيّ وجبَ أن يُبنى فكيفَ إذا وقعَ موقعَ الحرفِ؟ ألا تَرى أنَّ المنادى المُفرد مبنيٌّ[1] لوقوعِهِ موقعَ المضمرِ أو الخطابِ، وقد شَهِدَ لصحَّةِ ذلكَ قولُ الشاعر[2]:

لم يَمنعِ الشُّربَ منها غَيْرَ أَن نَطَقَتْ حَمامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوقالِ

ففتحَ الرَّاء، ولا سَبَبَ له إلّا ما ذكرنا.

والجوابُ عنه من وَجهين:

أحدُهما: أنَّ المضافَ إلى غَيرِ المُتمكن يَجوزُ بناؤُه وليسَ معناه «إلا» كقولِهِ: ﴿وهُم من فزع يومئذٍ﴾، وكذلك الآي الأُخَر، فَبَطَلَ التَّعليلُ بوقوعه موقعَ «إلا».

والثاني: أن وقوعَ الاسمِ موضعَ الحرفِ لا يُوجبُ البناء، أَلا تَرى أن قولَك أخذتُ بعضَ المالِ. معربٌ، ولو قلتَ: أخذتُ من المالِ صحَّ المعنى وقد وبعدَت بَعضُ موضع من، وتقول: زيدٌ مثلُ عمروٍ فترفعُ مع جوازِ أن تكونَ في موضعِ الكاف.

أمَّا قولُه: «غيرَ أنْ نَطَقَتْ» فلمْ يَكُنْ بناؤُها لِمَا ذَكَرُوا، بل لإضافَتِها إلى غيرِ متمكنٍ على ما ذكرنا، والله أعلمُ بالصّواب.

---

(١) فيه خلاف هل هو مبني أو معرب؟ سيذكره المؤلف في مسألة: (٧٨).

(٢) البيت مختلف في نسبته، فنسب إلى الشّماخ بن ضرار، ونسب إلى رجل من كنانة ولأبي قيس صيفيّ بن الأسلت، وهو في ديوان أبي قيس: ٨٥، وهو في كتاب سيبويه: ٣٦٩/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١٦/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣٨٣/١، وأصول ابن السراج: ٣٣٦/١، ٣٦٥، وأمالي الشجري: ٤٦/١، ٢٦٤/٢، والمرتجل: ١٠٩، والمفصل: ١٢٥، والأحاجي النحوية: ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٠/٣، ١٣٥/٨، والعيني: ٢٣٣/١، والخزانة ٤٥/٢، ١٤٤/٣.
ويروى: «أن هَتَفَتْ»، و«في سُحُوقٍ» بدل غُصُونٍ.
والشاهد في البيت: بناءُ «غيرَ» على الفَتْحِ لوقوعها موقع «إلا» على مذهب الكوفيين.

٧١ ـ مسألة: «سوى» لا تقع إلا ظرفاً(*)

الأصلُ ألا تقع «سَواء» و«سِوى» إلا ظرفاً(١).

وقالَ الكوفيون: تقع ظرفاً وغيرَ ظرفٍ.

وجهُ القولِ الأوَّلِ من ثلاثةِ أوجهٍ(٢):

أحدُها: الاستِقراءُ، فإنَّ كلَّ مَوضعٍ استُعملت فيه «سِوى» كانت ظَرفاً، وفي المَوضع الذي وَقَعَتْ غيرَ ظرفٍ فهي فيه مُتَأَوَّلةٌ.

والثاني: أنَّها وَقَعَتْ ظَرْفاً بلا خِلافٍ، فأمَّا أن يكونَ ذلك وضَعُها،

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللُّمع: ورقة: ٩٨، وشرح الإيضاح: ورقة: ١٢٤ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٩٤ ـ ٢٩٨. وهي المسألة رقم: (٣٩) وعنوانها هناك: (هل تكون سِوى اسماً أو تلزم الظرفية؟) واليمني في ائتلاف النصرة وهي في كتاب سيبويه: ٢١/١، والمقتضب: ٢٧٤/٢، ٣٤٩/٤، والكامل: ١٤٦/٨، والأصول: ٣٥٠/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٥/١، شرح المفصّل لابن يعيش: ٤٤/٢، ٤٨، شرح الكافية للرّضي: ٢٤٨/١، والهمع: ٢٠١/١.

(١) هذا هو رأي العكبري، والرُّماني، أما البصريون فقد نقل عنهم ابن الأنباري في الإنصاف أن «سوى» لا تكون إلا ظرفاً دائماً، وما ورد من خروجها فهو من ضَرورة الشعر.

واستِعْمالُها في غيرِه مَجازاً، أو بالعَكْسِ، أو هي في كلِّ ذلك حَقيقةً، لا وجهَ إلى الثَّاني؛ إذْ لا قائِلَ به. ولا وَجْهَ إلى الثَّالث؛ لأنَّه يُؤَدّي إلى الاشتِراكِ، والأَصلُ عَدَمُهُ، فتعيَّن الأولُ.

والثالثُ: أن «سِوى» معناها: وَسَطُ الشَّيءِ، وهو ظرف، فكانت هي كذلك، ووقوعها في غيرِه بمعنى «غير»، ووجهُ التَّأويل فيها ظاهرٌ كما أن «خلفَكَ»، و «قدّامَكَ» ظروفٌ لا محالةَ، وقد وقعت في موضعٍ غيرَ ظرفٍ.

واحتجَّ الآخرون بما جاء في الشِّعرِ من وقوعها غير ظرفٍ كقولِ الأَعشى[1]:

تَجانَفُ عن أَهلِ اليَمامةِ ناقَتي وما قَصَدَتْ من أَهلِها لِسَوائِكا

---

(١) البيت في ديوان الأعشى: ٨٩، من قصيدة يمدح فيها هوذة بن علي الحنفي، ومعنى تَجانفُ: تَميلُ، واليمامة: هو الإقليم المعروف في نَجْدٍ وسط جزيرة العرب، وبه تقعُ مدينةُ الرّياض وقبل هذا البيت قوله:

* إلى هَوذَةَ الوَهّابِ أَهديْتُ مِدْحَتِي *

وهوذة هذا: سيدٌ من ساداتِ العَرب وخُطبائِها وشعرائِها كان يَعتَصِبُ بالتاج وهو أول من عُرف به في الجاهلية. أخباره في الرّوض الأنف: ٢/٢٥٣، والكامل: ١/١٦٥، ١٦٦ «أهل اليمامة» تروى «جوّ اليمامة» و «خل اليمامة» و «جل اليمامة» وبالأخيرة رواية الدّيوان، والمعنى بهذه الروايات لا يكادُ يختلف.

و «جوّ اليمامة» ـ كما قال ياقوت ـ: اسمٌ لناحية اليَمامة... وأورد البيت معجم البلدان: ٢/١٩٠، وقال البكري: جَوٌّ: اسمُ اليمامة في الجاهلية حتى سماها الحِميري لما قتل المرأة (اليمامة)... معجم ما استعجم: ٤٠٧، والجوُّ في اللغة: هو ما اتّسع من الأودية.

والبيت في الكتاب: ١/١٣، ٢٠٣، وشرح أبياته لابن السّيرافي: ١/٩٥، والمقتضب: ٤/٣٤٩، وابن يعيش: ٢/٤٤، ٨٤، والإنصاف: ٢٩٥، وابن الشجري: ١/٢٣٥، ٢/٤٥، ١١٩، ١٢٤، والتصحيف: ٢٩٨، والأشباه: ٣/٦٦، ٦٩، الهمع: ١/٢٠٢، واللسان (سوى)، والخزانة: ٢/٥٩، ويروى: «وما عدلت» بدل و «ما قصدت».

وكذلك قولُ الآخر[1]:

ولا يَنطِقُ الفَحشاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ إذا جَلَسُوا مِنّا ولا من سِوَائِنَا

ومنه قوله تعالى[2]: ﴿فقد ضَلَّ سواءَ السَّبيل﴾، وقوله تعالى[3]: [﴿فاطّلع فرآه في سَواءِ الجَحِيم﴾،] وكثرةُ استعمالها غير ظرفٍ يدلُّ على أن موضوعَها على ذلك، ولأن «سواء» بمعنى مكان، وكما أن مكاناً يكونُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ، كذلك «سواء» يدلُّ عليه أنَّها قد وقعت فاعلًا في قولِ الشَّاعر[4]:

ولم يبقَ سِوى العُدوان دِنّاهُم كما دَانُوا

---

(١) البيت للمرار بن سلامة العجلي، في كتاب سيبويه: ١/١٣، ٢٣٠، والمقتضب: ٤/٣٥٠، والإنصاف: ٢٩٤، والعنبي: ٣/١٢٦، والأشموني: ٢/١٥٨، والمخصص: ٤/٥٨، والخزانة: ٢/٦٠.

(٢) سورة الممتحنة: آية: ١.

(٣) أورد الناسخ هذه الآية هكذا:

﴿فألقوه في سواء الجحيم﴾.

ولم ترد الآية هكذا في القرآن وإنّما ورد في القرآن الكريم:

﴿ألقوه في الجحيم﴾ سورة الصافات: آية: ٩٧، و﴿فاطلع فرآه في سواء الجحيم﴾ سورة الصافات: آية: ٥٥، و﴿حذوه فاعتلوه إلى سواء الجحيم﴾ سورة الدخان: آية: ٤٧.

وقد استشهد ابن قتيبة في تأويلِ مشكلِ القرآن: ٥٢١، على وقوع «سواء» بمعنى وسط في آية سورة الصافات: ٥٥، فلعلَّ المؤلف أرادها.

(٤) الشاعر هو: الفِنْد الزِّمَّانِيُّ وهو شَهْلُ بن شَيبان بن رَبيعة، شاعرٌ جاهِلي قَديمٌ. أخباره في الأغاني: ٢٠/١٤٣، واللآلي: ٥٧٩، والخزانة: ١/٥٨.

والبيت من قصيدة أوردها أبو تمام في الحماسة ص: ٣٣، وأولها:

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان

وأوردها البكري في شرح الأمالي: ٥٧٨.

والبيت في أمالي القالي: ٢/٢٩٥، المغني: ٣١٩، والعيني: ٣/١٢٢، والتصريح: ٣٦٢، والأشموني: ٢/١٥٩، والخزانة: ٢/٥٧.

والجوابُ[1]:

أمَّا المواضعُ التي جاءَت فيها غير ظرفٍ فلا يدلُّ على أن أصلَها غيرُ الظَّرفيّةِ، ألا تَرى أن عنداً ظرفٌ، وقد خَرجت عن الظَّرفية بـ«من» في مثلِ قولهِ تَعالى[2]: ﴿حتى إذا خَرجوا من عندِك﴾ وكذا: «لسوائِكا» أي لمكانٍ غير مكانك وقد استُعملت بمعنى «غير»[3]، وليس ذلك أَصلُها، كما أنّ «إلَّا» حرفٌ وقد وقعت بمعنى «غير» قال تعالى[4]: ﴿لو كانَ فيهما آلهةٌ إلّا الله﴾ أي غيرُ الله، ومع هذا لم تخرج عن كونها حرفَ استثناءٍ.

وقولهم: (قامَ القومُ سِوى زيد) أي مكانَ زيدٍ، والمعنى بدلَ زيدٍ، وهذا كله لا ينفي أن يكون أصلها الظَّرف كما أن الأصل[5] في غيرٍ أن تكون صفةً وقد استعملت في الاستثناء والأصلُ في «إلا» الاستثناء وقد استعملت وَصْفاً. والله أعلم.

---

(١) الإنصاف: ٢٩٧، ٢٩٨، وشرح الرضي: ١/٢٤٨.

(٢) سورة محمد: آية: ١٦.

(٣) نقل الأزهري في التصريح: ٢/٧٠، ٧٢ عن العكبري أن «سوى» تستعمل كغير قليلاً.

(٤) سورة الأنبياء: آية: ٢٢.

(٥) من هنا إلى آخر المسألة نقله السيوطي في الأشباه: ٢/٣٧٧ عن التبيين مع بعض التغيير.

٧٢ ـ [مسألة: كم مفردة أو مركبة](*)

كم في العَدَدِ مفردةٌ.

وقالَ الكُوفيُّون: هي مركبةٌ من الكاف، و«ما»، ثم حذفت منها الألف.

وجهُ القولِ الأولِ: تحقيقُ مذهَبِنا(١)، وفيه مسلكٌ آخر: إبطالُ مذهبِ المخالفِ.

أما الأولُ: فهو أن الأصلَ عدمُ التركيبِ، لا سيما في كلمةٍ لا يصحُّ أن تُجعل كلمتين، و«كم» ها هنا كذلك، فإن كم حرفان، ولا يمكن أن يكون كلُّ واحدٍ منهما، ولا أحدهما كلمةً تامةً فعلى هذا يَمتنع التَّركيبُ؛ لأنّه إنّما يكونُ بينَ كلمتين.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللُّباب: ورقة: ٦٦، وشرح الإيضاح: ١٥٠، كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٩٨ ـ ٣٠٣. وهي المسألة رقم: (٤٠) وعنوانها هناك: (كم مركبة أو مفردة). واليَمني في ائتلاف النّصرة.

وانظر شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري: ٣١٣/١، ٣٤٢، وتهذيب اللُّغة للأزهري: ٤٦٥/٩، وشرح الرضي: ٩٥/٢، والجني الداني: ٢٦١، والمغني: ٢٠١، والأشموني: ٧٠/٤، والهمع: ٧٥/٢.

(١) انظر ما احتج به شارح ديوان المتنبي المنسوب إلى العُكبري للبصريني: ٣١٣/١.

أمَّا إبطالُ مذهبِ المُخالف فهو: أنَّهم زعموا أنّ «ما» هي الألف[1] وهي استفهامٌ عن العَدَدِ، ثم أُدخلت عليها الكاف، وحُذفت الألف كما حُذفت من لمَ في الاستفهام، وفيمَ، وعلامَ.

ومعنى قولنا: كم مالك؟ أي ما عَدَدُهُ، وزيادة الكاف كثيرٌ، من ذلك «كأيّن»، ﴿ليس كمثله شيء﴾[2] وغيرُ ذلك، وهذه الدَّعوى باطلةٌ، أمَّا قوله: ما مالك؟ فليس معناه كم مالك؛ لأنَّ «ما» سؤال عن الحَقيقة فما مالك معناه أيُّ جنسٍ هو؟ وليس هذا معنى العَدد، فإذاً لا معنى لـ «ما» ها هُنا، ثم إنَّ الحذفَ على خلافِ الأصلِ فما الدّاعي إلى دَعواه[3]؟.

ويدلُّ عليه أنَّك إذا أثبتَّ الألف لم يكن معناه السؤال عن العَدد، بل يصيرُ إلى معنى آخر، يدلُّ عليه أن «كم» تكونُ خبراً للتَّكثير كقولك: كم عَبْدٍ ملكتُ؟ ولو قلتَ: ما عَبدٍ ملكتُ؟ أو كم ما عبدٍ ملكت لم يجز، ولم يكن معناه كم عبدٍ ملكت. ويدل عليه أن «مِنْ» تدخلُ عليها «كم» كقولك: كم من عَبْدٍ، ولو قلت: ما من عبدٍ كان نفياً.

واحتج الآخرون: بأنَّ المعنى على «ما» والكاف كاللام[4] كما قالوا: لمَ فعلتَ قالوا: كَم فعلت وقالوا أيضاً كأيٍّ في معنى كم، وكما أن كأيٍّ مركبة كذلك «كم» وكذلك قولهم: له على كذا، وهما في معنى العدد.

والجوابُ عنه من وجهين:

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصَّواب (هي بالألف).

(٢) سورة الشورى: آية: ١١.

(٣) أبو البقاء لا يرتضي دعوى التركيب في الغالب فقد ردّ دعوى تركيب «كم» هنا كما أنه رد فيما تقدم على دعوى تركيب «لكن»، و«لن» و«ليس».

(٤) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها.

أحدهما: ما تقدّم من فسادِ دَعوى التَّركيبِ.

والثاني: أنَّ أكثرَ ما فيه أنَّهم أَرونا كلمات فيها تَركيب، وهذا لا يُوجب أن يُجعل كلُّ شيءٍ هكذا. والله أعلمُ بالصَّواب.

٧٣ ـ مسألة: [كم الخبرية تجر ما بعدها](*)

«كم» الخبرية تجرُّ ما بعدها بإضافتها إليه(١).

وقالَ بعضُهم ينجرُّ بـ «مِنْ» مقدرة(٢).

وجهُ القولِ الأول: أن «كَم» اسمٌ لعددٍ كثيرٍ، فكان كنفسِ ذلك العَدد؛ بيانه: أن «كم» ها هُنا في تقديرِ مائةٍ أو ألفٍ، وكما ينجرُّ المَعدود بالعددِ هنا، كذلك «كم».

(*) ذكرها المؤلف في كتاب اللُّباب: ورقة: ٦٦ كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ضمن مسألة (الفَصل بين كَم الخَبرية وتَمييزِها) ولم يجعلها مسألة مستقلّة، وهي من مسائل الخلاف بين البَصريين والكُوفيين.

والمسألة في: معاني القرآن للفراء: ١٦٨/١، ١٦٩، وشرح المفصل: ١٣٤/٤، وهمع الهوامع: ٢٥٥/١.

(١) هذا هو مذهب البصريين، الهمع: ٢٥٥/١.

(٢) هذا هو مذهب الكوفيين قال ابن يعيش: ١٣٤/٤: «والكوفيون يخفضون ما بعد «كم» على كلِّ حالٍ بـ «من» فإن أظهرتها في الخافِضة وإن لم تظهرها فهي مرادة مقدرة».

وقال الفراء في معاني القرآن: ١٦٨/١: «... فإذا ألقيت «من» كان في الاسم النكرة النصب والخفض فمن ذلك قول العرب: كم رجل كريم قد رأيت، وكم جيشاً جراراً قد هزمت...».

طريقةٌ أُخرى: وهو أن المَعدودَ هنا مجرورٌ، والجرُّ عملٌ، ولا بدّ له من عاملٍ، وعامله لا يخلو إما أن يكون لفظاً، أو مقدراً، لا وجه إلى الثاني لأنَّ الذي يقدَّرُ حرفُ الجرِّ، وحروفُ الجرِّ لا يَبقى عملها بعدَ حذفِها[1]؛ لأنَّها وصلةٌ لغيرِها، فتعيّن أن يكونَ اللَّفظُ الظَّاهرُ هو العامِلُ.

فإن قيل عليه إشكالان:

أحدُهما: جوازُ ظُهور «من» كقولك: كم من عبدٍ ملكت ولو قُلتَ عندي مائة من عبدٍ لم يَجُز.

والثاني: أنَّ الجرَّ لو كان بالإضافةِ لكانت «كم» معربةً كما تُعرب «قبلُ» و«بَعدُ» إذا أُضيفت.

والجوابُ: أمَّا ظهورُ «مِن» فلا يَمنع عمل الاسم، كما لو قلتَ: عندي ثَوبٌ من خزٍّ، فإن الجر هنا بـ«من» ولو قلت: عندي ثوب خز كان العمل للثوب، وأما الإعراب بعد[2] الإضافة فغير لازم ألا ترى أن «لَدُن» تضافُ كقولهِ تَعالى[3]: ﴿ من لَدُن حَكيمٍ ﴾ فإنّها مبنية بعدَ الإضافَةِ؛ لأنَّ علةَ البناءِ موجودةٌ في الحالين، فكذلك كم.

واحتجَّ الآخرون بأن «من» تَظهرُ بعد «كَم»، ولَيس «من» زائدة بل هو استعمالٌ على الأَصل، وإذا كان كذلك كان العملُ لـ«من».

---

(١) يمكن الاعتراض على هذا بكلمة «رب» فهي من حروف الجرّ. ومع ذلك تحذف ويبقى عملها، مثل قول الشاعر:

* رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ *

(٢) من قوله: بعد الإضافة بداية لوحة جديدة تأخرت عن مكانها إلى اللوحة رقم: (١٠٤).

(٣) سورة هود: آية: ١.

والجوابُ[1]:

أن ظهورَ «من» لا يَمنع من الجَرِّ بالإضافةِ كما ذكرنا. [والله أعلم بالصواب][2].

(١) رد أبو البقاء على الكوفيين ومثله فعل ابن يعيش: ٤/١٣٤، فقال: «.... وهو ضعيف لأن المجرور داخل فيما قبله فهما في موضع اسم واحد، ولا يحسن حذف بعض الاسم فاعرفه».

(٢) لم يختتم المسألة بقوله: (والله أعلم بالصواب).

٧٤ ـ مسألة: [الفصل بين (كم) وتمييزها](*)

إذا فصلت بين «كم» الخَبرية وبين ما يبيِّنُ به نَصبته كقولِكَ:

كم عِندي دِرهَماً ولا يجوزُ الجَرُّ في الاختيار.

وأجازَه الكوفيون.

وجهُ القَولِ الأولِ: مبنيٌّ على الجار هل هو كم أو من مقدّرةٌ. والصحيح هو الأولُ، وبالفَصل تَبطُلُ الإضافة، فيجبُ أن يخرج المُمَيَّزُ على الأَصلِ وهو النَّصبُ كما إذا نُون العَدَد نحو قول الشاعر(١):

إذا عـاشَ الفَتَى مـائتينِ عـامـاً فَـقَـدْ ذَهَـبَ الـلَّذَاذَةُ والـفَـتَـاءُ

(*) ذكر ابنُ الأنباري هذه المَسألة في الإنصاف: ٣٠٣ ـ ٣٠٩ وهي المسألةُ رقم: (٤١) وعنوانها هناك: (إذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها فهل يَبقى التمييز مجروراً؟).

كتاب سيبويه: ٢٩٥/١، والمقتضب: ٦٠/٣، والأصول: ٣٨٨، والمرتجل: ٣١٨، وابن يعيش: ١٣١/٤، والهمع: ٢٥٥/١.

(١) البيت للرَّبيع بن ضُبعٍ الفَزَارِيِّ، أو ليزيد بن ضَبّة.

والبيت في كتاب سيبويه: ١٠٦/١، ٢٩٣، وشرح أبياته للأعلم، والمقتضب: ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب: ٢٧٥/١، والجمل: ٢٤٦، وابن يعيش: ٢١/٦، والخزانة: ٣٠٦/٣، وقد أتى به المؤلف للتّنظير لا للاستشهاد.

ومنه قولُ الشَّاعر[1]:

كَم نالَني مِنهُمْ فَضْلاً على عَـدَمٍ إذا لا أَكـادُ من الأَقتـارِ أحتَمِـلُ

فنصبَ لمّا فَصَلَ.

واحتجَّ الآخرون بقول الشّاعر[2]:

كم بجـودٍ مُقـرفٌ نـالَ العُلى وكـريـمٍ بخُـله قـد وَضَـعَـهْ

فجرَّ مع الفصلِ.

---

(١) البيت للقطامي وهو عُمير بن شُميم ديوانه ص: ٣٠ من قصيدة أولها:

أنـا مُحَيُّـوكَ فـاسلَمْ أيُّهـا الـطَلَلُ وإن بَلِيْتَ وإن طَالت بكَ الـطِيَلُ

والقصيدةُ في مدح عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاصي ويروى «اجتمل».

والبيت في كتاب سيبويه: ١/١٩٥، والمقتضب: ٣/٦٠، والمرتجل: ٣١٨، والإنصاف: ٣٠٥، وابن يعيش: ٤/١٢٩، ١٣١، والعيني: ٣/٢٩٨، والخزانة: ٣/١٢٢.

والشاهد في البيت نصب «فضلاً» وقد فصل بينها وبين «كم» والكوفيون يجيزونه ويجيزون الجر أيضاً، وحقيقة الخلاف تعود إلى المميز هل هو مجرور بـ«كم» بالإضافة أو بـ«من» كما أوضح المؤلف في صدر المسألة.

(٢) هذا البيت مختلف في نسبته فقد نسب إلى أُنيس بن زَنيم، كما نسب إلى عبد الله ابن كُريز، ونسب أيضاً إلى أبي الأسود الدُّؤليّ.

الكتاب لسيبويه: ١/٢٩٦، والمُقتضب: ٣/٦١، والأُصول: ١/٣٨٨، وشرح شواهد سيبويه لابن السِّيرافي: ٢/٤٤، والإنصاف: ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/١٣٢، وشرح الرضي: ٢/٩٧، والخزانة: ٣/١١٩.

وأصل الكلام: كم مُقرف نال العلا بجود ففصل بين كم وتمييزها، ومع ذلك جر التّمييز، وهذا على مذهب الكوفيين المجوزين للجر بالفصل، ورده ابن الأنباري، وأبو البقاء بأنه شاذٌّ، وأن الرّوايةَ الصحيحةَ «مقرفٌ» بالرّفع، الإنصاف: ٣٠٧، ويروى: «مقرف» بالرفع والجر.

والجوابُ عن البيت من وجهين:

أحدُهما: أنَّ الروايةَ الصَّحيحةَ الرّفعُ، أو النّصبُ، وكلاهما قد روي، فالرفعُ على أنه خبرٌ عن «كم» والنَّصبُ على التَّمييز، وروايةُ الجرِّ شاذةٌ فلا تُجعل أصلاً.

والثاني: هو من ضَرورة الشّعر والعلةُ فيه من وجهين:

أحدُهما: أن الجَرَّ بـ«كم» ولا يَبقى مع الفصل.

والثاني: أن الجَرَّ بـ«من» وتقدير «من» هنا غيرُ سائغٍ؛ لأنها حذفت بعد «كم» لما نابت عنها، فإذا فُصل بينهما بَطلت النّيابة آخرها. والله أعلمُ بالصوابِ.

٧٥ ـ مسألة: [إضافةُ نَيِّفِ العَشَرَةِ إليها](*)

لا يجوز إضافة نَيِّف العَشرة إليها كقولك: خَمسة عشر.

وأجازه الكُوفيُّون.

وجه القولِ الأولِ: أنَّ النَيِّفَ وما بعدَه عبارةٌ عن عَدَدٍ واحدٍ والمضافُ غيرُ المضافِ إليه: فلو أضفتَ خمسةَ إلى عشرة فقلت: «قبضتُ خمسةَ عشر لم تكن العَشر مقبوضةً، وهذا يُنافي الوَضع ها هُنا وفيه وَجهٌ آخر، وهو أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه كقولك: غلامُ زيدٍ، والخمسةُ غيرُ متخصصةٍ بعشرة؛ إذ لا تُراد حقيقة الخمسة على انفرادها، والفَصل المَنسوب إلى المضافِ غيرُ منسوبٍ إلى المُضاف إليه، كقولك:

جاءَني غلامُ زيدٍ فالمَجيءُ منسوبٌ إلى الغُلام لا إلى زيدٍ، والأمر في العَدد على خلافِ ذلك.

(*) ذكر هذه المسألة ابن الأنباري في كتاب الإنصاف ص: ٣٠٩ ـ ٣١٢ وهي المسألة رقم: (٤٢) وعنوانها هناك: (هل تجوز إضافة النَيِّفِ إلى العشرة؟).

وانظر شرح الأشموني: ٦٢٤، والتصريح: ٣٤٦/٢، وحاشية الصبان: ٥٧/٤، والهمع: ١٤٩/٢.

ورأي الكوفيين في معاني القرآن للفراء: ٣٤/٢، ٢٤٢.

واحتجَّ الآخرون بقولِ الشّاعرِ[1]:

كُلّفَ مِن عَنائه وشِقْوَتِهْ بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِهْ

فأضافَ ثماني إلى عشرٍ، ولأنَّ اسمَ الأَوّلَ غيرُ الثّاني؛ لأنّ معنى خمسة عشر خمسةٌ وعشرةٌ وما هذا سبيله يجوز أن يُضاف.

والجوابُ عن البيت: أنه لا يُعرف قائله[2].

والثاني أنّا لا نُسلّم أنَّه مضافٌ وإنّما نزله منزلةَ اسمٍ واحدٍ، وجعلَ الإعرابَ في آخرِه وذلك للضَّرورة وسوّغ ذلك أنَّه أضافَ البنتَ إلى العَدَدِ فعرَّفها بالجملة. وأمَّا قياسُ هذا على بقيّةِ الأسماءِ فخطأٌ؛ لأنَّ الإضافةَ لها معنى وليس كلُّ الأسماءِ يصحُّ فيها ذلك المَعنى، ألا تَرى أنَّ المُضمرات أسماءٌ ولا يصحُّ إضافَتُها، وكذا ها هُنا لا يصح إضافة النَّيف إلى العَشر كما ذكرنا. والله أعلم [بالصّواب].

---

(١) ورد البيت بهذه الرِّواية في كثيرٍ من كتب النَّحو واللغة ورواه الجاحظ في كتاب الحيوان: ٤٦٣/٦ مزدوجاً مع بيت آخر هكذا:

علق من عنائه وشقوته وقد رأيتَ هدجاً في مِشْيَتِهْ
وقد جلا الشّيبُ عِذارَ لِحْيَتِهْ بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَّتِهْ

والبيت مع أبيات أخر في معاني القرآن للفرّاء: ٣٤/٢، ٢٤٢، المخصَّص: ٩٢/١٤، الإنصاف: ٣٠٩، والعيني: ٤٨٨/٤، الأشموني: ٧٢/٤، الهمع: ١٤٩/٢، والتصريح: ٢٧٥/٢، والخزانة: ١٠٥/٣.

(٢) بهذه العلة ردَّه ابن الأنباري، وفي الحيوان: أنشدني أبو الرُّديني الدَّلْهَمُ بن شهابٍ أحد بني عوف بن كنانة من عُكل قال: أنشدني نُفَيْع بن طارق...

٧٦ ـ مسألة: [تعريف العدد المركب](*)

تقول: قبضتُ الخمسةَ عشرَ، تدخل الألف واللام في الاسمِ الأولِ دونَ الثّاني والثّالث.

وقالَ الكُوفيُّون: يجوز إدخالها في الثّاني والثّالث أيضاً.

وجهُ القولِ الأولِ: أن الاسمَ المركبَ في حُكمِ الاسمِ الواحدِ، والاسمُ الواحدُ لا تدخلُ الألفُ واللامُ في نِصْفِهِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ تدلُّ على تَعريفِ ما دخلتا عليه، والتَّعريفُ في الاسم الثاني لا معنى له، وإذا عُرّف الأول تعرّف الجَميع، وكون الألفِ واللامِ زائدةً خلافُ الأصلِ، والحاصلُ أنَّ الألفَ واللامَ في الاسمِ الثاني لا تَخلو إما أن تفيدَ معناها وهو التَّعريفُ، أو تكون زيادةً محضةً، وكلاهما هنا باطلٌ، ولذلك لم يصحّ عنه في ذلك رواية.

واحتجَّ الآخرون: أن الألفَ واللامَ قد جاءَت زائدةً في مواضعَ كثيرة كالحارثِ والعَبّاسِ، وكقوله[1]:

* خَلَّصَ أمُّ العَمرو عن أَسِيرِهَا *

(*) ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف ٣١٢ ـ ٣٢٢، وهي المسألة رقم: (٤٣) وعنوانها هناك: (القول في تعريف العدد المركب وتمييزه).

والمسألة في شرح الأشموني ١/ ٢٣٠، وحاشية الصبان ١/ ١٨٠.

(١) تقدم هذا البيت في المسألة رقم: (٤٢).

وكالنَّسر في قولِ الشَّاعر[1]:

* على قُنَّةِ العُزّى وبالنَّسر عَنْدَمَا *

أراد: نسراً، وهو في قوله تعالى[2]: ﴿ ولا يَغوثَ ويَعوقَ ونَسْرَاً ﴾، ولأن عشراً اسمُ نكرة فجازَ دخول الألفِ واللّامِ عليها كسائرِ الأَسماءِ.

والجوابُ:

أما ما يُنشد من الأَشعار على هذا الوَصف فكلها شاذٌّ لا يقاسُ عليه، وقد دخلت الألفُ واللامُ على الفِعل نحو: اليُجدع[3] واليتقصَّعُ[3] ولم يسوّغ ذلك دخولها على فعلٍ آخر كذلك ها هُنا.

وأما دخولُ الألفِ واللامِ على الدّرهم فبعيدٌ جداً لما يذكر في باب التَّمييزِ. والله أعلمُ بالصواب.

---

(١) ومثل النَّسر العزي في زيادة الألف واللام.

وبقية البيت قوله:

* أما وَدِماءٌ ما نزالُ كأنَّها *

ونسب هذا البيت إلى عمرو بن عبد الجنّ وهو ثالثُ ثلاثة أنشدها ابن الشَّجري: ٣٤١/٢، وثانيهما بيت ينسب إلى حُميد بن ثَور، وربما كانت الأبيات الثلاثة له من قصيدته الطويلة التي في أول ديوانه.

كما أورد الأبيات الثلاثة ابن الأنباري في الإنصاف ص: ٣١٨ دون نسبة، والبيت في معاني الحروف للرُّماني: ٦٩، والمنصف لابن جنّي: ١٣٤/٣، وأمالي ابن الشَّجَري: ١٥٤/١، واللّسان في ثلاثة مواضع (قنن، عزز، نسر) والعَيني: ٥٠٠/١، والخِزانة: ٢٤٠/٣. والعَنْدَمُ لها عدةُ معانٍ. قالَ الأزهري في تَهذيب اللُّغة: ٣٥٣/٣: «... وقالَ بعضُهم العَندَمُ: دمُ الغَزال بِلحا الأَرطى يُطبخان جميعاً حتى يَنعقد فتُخضب الجواري به».

(٢) سورة نوح: آية: ٢٢.

(٣) يريدُ قولَ الشَّاعر:

يقول الخَنا وأبعضُ العُجم ناطقاً ... إلى ربّنا صوت الحِمار اليُجَدّعُ

ويَستخرج اليَربوع من نافِقائه ... ومن جُحره بالشِّيحَة اليتقصَّعُ

٧٧ ـ مسألة: [إضافة العدد المركب إلى مثله](*)

يجوزُ أن تقولَ: هذا ثالثُ عشرَ ثلاثةَ عَشرَ؟ وهذا ثالثُ ثلاثةَ عشرةَ؟.

وقال الكُوفيُّون: لا يجوزُ ذلك.

وحجَّة البَصريين أنه قد سُمع، والقياسُ يجوّزُ استعمالَ ما وردَ به السَّماع، واحتجَّ الآخرون: بأن ثالثاً اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ مشتقٌّ هنا من ثلاثةٍ كما تقولُ: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، وثالثُ اثنينِ، ولا يمكن أن يشتقَّ من المُركَّبِ؛ لأنَّه ليس فيه حروفهما.

والجوابُ(١):

أنه يُكتفى في الاشتقاق أن نَشتَقَّ من أحدِ الاسمين، مثل أن نشتق

(*) ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف: ٣٢٢، وهي المسألة رقم: (٤٤) وعنوانها هناك: (القولُ في إضافة العَدَدِ المُركَّبِ إلى مثله).
وهي في التَّصريح: ٢/٣٥٧، وحاشية الصبّان: ٤/٦٤.

(١) رد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله: وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أنه لا يمكن أن يبنى منهما فاعل.. قلنا: هذا هو الحجة عليكم فإنه لما لم يكن أن يبنى منهما وبني من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر..) الإنصاف: ٣٢٢.

ثـالثاً من ثـلاثة ثم تُضيف إلى الاسم المُشتق اللَّفظ الثّـاني التبيين[1]: فقولك:

ثالثُ من ثلاثة عشر أي من الاسمِ الأولِ ثم تُضيف إلى عشر ليبين أنّ المَعنِي أحد ثلاثة عشر. والله أعلم بالصواب.

(١) المقصود به التمييز كما يظهر من كلامه.

٧٨ ـ مسألة: [المنادى المفرد المعرفة بين البناء والإعراب](*)

المنادى المفردُ المعرفةُ مبنيٌّ على الضَمِّ.

وقالَ بعضُ الكوفيين: هو معربٌ مرفوعٌ بغيرِ تنوينٍ.

وجهُ القولِ الأول: أنَّ الاسمَ معربٌ مُنوَّنٌ قبلَ النِّداءِ، غيرُ منوّنٍ بعدَ النداءِ فسقوط التَّنوين حكمٌ حادثٌ، والحكمُ الحادثُ لا بدَّ له من سَبَبٍ حادثٍ ولا حادثَ إلا حرف النّداء، فَوَجَبَ أن يُضاف الحكمُ إليه.

فإن قيل: أكثرُ ما في أيديكم أنه غيرُ منوّنٍ فمن أين يدلُّ على أنّه مبنيٌّ؟ وهلا يقال: إن التَّنوينَ سقطَ للفَرق بين ما هو معربٌ بغيرِ عاملٍ وبين ما هو معربٌ بعاملٍ.

قُلنا: جوابُه من وَجهين:

أحدُهما: أنه لا معربَ إلا وله عاملٌ، فالمبتدأ عامله معنويٌّ كما ذكر

(*) ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف: ٣٢٣ ـ ٣٣٥، وفي المسألة رقم: (٤٥) وعنوانها هناك: (المنادى المفرد العلم معرب أو مبني).

والمسألة في كتاب سيبويه: ٣٠٣/١، والمُقتضب: ٢٠٤/٤ ٢٠٥، والأُصول: ٤٠٢/١، وشرح المفصل: ١٢٧/١، والمُقرب: ١٧٦/١، وشرح الأشموني: ١٥٣/٣، والتَّصريح: ١٦٤/٢، وحاشية الصَّبان: ١١٩/٣.

في مسائِل الابتداء[1] والفاعل ونحوه مرفوعٌ بعاملٍ ظاهرٍ لفظيٍّ.

والجوابُ الثاني: أن كونَه معرباً يدلُّ على تَمكُّنِهِ، ومفارَقته للفِعْلِ والتَّنوين دخلَ لذلِك، فالتَّنوين أيضاً له علة تابعة لكونه معرباً، وعلى ما ذهبوا إليه لا يكون لسقوط التَّنوين علّة.

واحتجَّ الآخرون: بأنه اسمٌ معربٌ قبلَ النِّداء ولم يحدُث بالنداء ما يُوجب البِناء، ألا تَرى أنَّ المضافَ والمُشابه له مُعربان مع وجودِ حرفِ النّداءِ، فكذلك غير المُضاف، وإنَّما رُفع؛ لأنَّ الأصلَ هو الرَّفعُ، ولم يحدث ما يغيره عن الأصل. وسقط التنوين لما ذكرنا.

والجَوابُ[2]:

أنَّ النداءَ علةٌ صالحةٌ للبناءِ على ما نَذكره في المسألة الآتِيَةِ، ولا يصحُّ كونه مرفوعاً بغيرِ رافعٍ، لما في ذلك من ثُبُوت الحُكمِ بغيرِ علّةٍ والله أعلمُ [بالصَّواب].

---

(١) المسألة رقم (٢٧)، والمسألة رقم: (٢٨).

(٢) رد ابن الأنباري على الكوفيين في الإنصاف: ٣١٧.

٧٩ ـ مسألة: [المُنادى المُفردُ مبنيٌّ لوقوعِه موقعَ المبنيّ](*)

المُنادى المفردُ مبنيٌّ؛ لوقوعه موقعَ المبنيّ.

وقالَ الفَرّاءُ: بُني لأنَّ أَصلَ يا زيدُ يا زيدَاه، وما قبلَ الألفِ ها هُنا مفتوحٌ أبداً، فلمّا حذفتَ الألفَ ضُمّ، كما أنَّ المُضاف إليه[1] في «قبلُ» و«بعدُ» لما حُذِفَ ضمّ، فقيلَ: من قبلُ ومن بعدُ.

والحاصِلُ: أنَّ حركةَ الدّالِ وَقَعَتْ بينَ صَوتين هُما: «يا» والألف فلما حُذفت الأَلفُ ضُمَّت الدّال، لشَبهِ الاسم بقبلُ وبعدُ.

وجهُ القَولِ الأَولِ: أنَّ البناءَ ها هُنا حادِثٌ، ولا بُـدَّ من سَبَبٍ، والذي يتلخّص أن سَبَبَ وقوعِه موقعَ المَبنِيّ، والمبنيُّ الذي يقعُ هذا مَوقِعَهُ أما الكافُ، التي هي حرفُ الخِطاب أو الاسمُ المُضمَر المُخاطَب، وأيُّهما كانَ فهو مُوجِبٌ لِلبناء.

(*) انظر ثبت التخريجات في المسألة التي قبلها.

وقد ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الإنصاف ضمن المسألة رقم: (٤٥) وأفردها المؤلفُ، لأنَّه يَرى أن الخلافَ فيها اختلفت جِهته، فالفَراء يوافقُ البَصريين في بنائِهِ، ولكنّه يخالِفهم في علّة ذلك البناء، فأفرد مخالفة لهم في هذه المسألة.

(١) قال الزجاجي في أماليه: ٨٣: «.. والقولُ عندي قولُ الخَليلِ وأصحابه ويتلخّصُ ذلك أن الاسمَ المُنادى المفردُ العلمُ مبنيٌّ على الضَمِّ لمضارَعَتِهِ عندَ الخليلِ وأبي عمرٍو وأصحابِهما للأصواتِ، وعندَ غيرهما لِوقوعِهِ مَوْقِعَ المُضمر... الخ».

بيانه: أَنَّ قولَك: يا زيدُ زيدُ هو مخاطَبٌ مواجَهٌ، والخطابُ معنى، والأصلُ في المعاني الحروف، وذلك الحرف هو الكاف في نحو: «ذَلك» و«أُولئك»، و«إيّاك»، و«رأَيتُكَ»، وإذا وَقعَ الاسمُ موقِعَ الحَرفِ بُني، وإن كانَ واقعاً موقعَ الاسمِ المُضمَرِ فهو علّة أيضاً. ألا تَرى أنَّ التَّقدِيرَ في قولك: يا زَيْدُ يا أَنْتَ كما قالَ الشّاعِر[1]:

يـا أبجـر بن مُـرّةٍ يـا أَنتـا أنتَ الـذي طَلَّقْتَ عـامَ جِعْتـا

واحتجّ الفَراءُ بأنّه إذا جازَ أن يُبنى الاسمُ لوقوعِه موقِعَ المُضمر فبناؤُه من أَجلِ الصَّوتين المكتنِفَين له بطريقِ الأَولى، وبعدَ حذفِ الأَلفِ صارَ بمنزلةِ قبلُ في حذفِ ما الأصلُ ثُبوته.

والجوابُ: أمَّا علةُ البناءِ فموجودةٌ على ما ذكرنا قولهم: (أن البناء كان لشبه المنادى بـ«قبل»، وبعد ومن حيث بنينا بني) وأكثر ما فيه أن ما ذكروه يصلح للبناء، ولا ينفي صلاحية ما ذكرنا للبناء على أن ما ذكروه باطل بالمنادى المضاف، وبأن المندوب بني قبل لحوق الألف، وإنما فتح من أجـل الألف، فـإذا لم تكن بقي على مـا كـان عليـه. والله أعلم [بالصواب].

---

(١) الرجز لسالم بن دارة الغطفاني في أغلب مصادره ونسبه العيني في شرح الشواهد الكبرى: ٤/٢٣٢ إلى الأحوص ورد عليه البغدادي في الخزانة: ١/٢٧٩، وللرجز قصة ذكرها التبريزي في شرح الحماسة: ١/٢٠٣.
والبيت في نوادر أبي زيد: ١٦٣، وأمالي الشجري: ٢/٧٩، والإنصاف: ٣٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/١٢٧، ١٣٠، والمقرب: ١/١٧٦، والأشموني: ٣/١٣٥، والتصريح: ٢/١٦٤، وملحقات ديوان الأحوص: ٢١٦.

٨٠ ـ مسألة: [العامل في المنادى](*)

المنادى المبني، مبني لما ذكرناه وموضعه نصب(١).

وقال بعض النحويين: هو مرفوع(٢) بنفس «ما».

(*) الخلافُ في هذه المسألة ليس خلافاً بين البَصريين والكُوفيين ولذلك لم يَذكرها ابنُ الأنباري في الإنصاف.

وهي في كتاب سيبويه: ١/١٤٧، ٣٠٣، والمُقتضب: ٤/٢٠٢، والأُصول: ١/٤٠٥، والمُرتجل: ١٩١، وأسرار العربية: ٢٢٦، والتَّسهيل: ١٧٩، وشرحُ المفصل لابن يعيش: ١/٢٢٧، وشرحُ الكافية للرضي: ١/١١٩، والأشموني: ٢/٣٥٩، والهَمع: ١/١٧١.

(١) هذا هو مذهب سيبويه الكتاب: ١/١٤٧، ٣٠٣ وعليه جُمهور النَّحويين وإليه ذَهب المُبرد في المُقتضب: ٤/٢٠٢، وابنُ السَّراج في الأُصول: ١/٤٠٥، وابنُ الخَشَّاب في المرتجل: ١٩١، وابنُ مالك في التَّسهيل: ١٧٩ وغيرهم.

(٢) لعلها «منصوب»، وقد ذكر المرادي في الجنى الداني: ٣٥٥ أنه نقل عن الكوفيين نصب المنادى بـ«يا» على أن «يا» وأخواتها أسماءُ أفعالٍ تتحمل ضميراً مُستكناً فيها. وإذا ثبت ذلك عنهم كانت مسألتنا هذه من مسائل الخِلاف بين الفريقين.

وقال السُّيوطي في همع الهوامع: ١/١٧١ وذهب بعضُهم إلى أنَّ الناصب حرف النداء ثم اختلفوا فقيل على سبيل النِّيابة والعوض عن الفعل، فهو على هذا شبه بالمفعول، لا مفعول به وعليه الفارسي، وقيل: على أن حروف النِّداء أسماء أفعال بمعنى «أدعو» كأُفٍّ بمعنى أتضجّر، وليس ثم فعل مقدر، وذكر السُّيوطي أيضاً أن بعضَهم ذهبَ إلى أن الناصبَ للمُنادى مَعَنَوِيّ.

وقالَ آخرون: نصبُ موضعه بفعلٍ محذوفٍ لا يُذكر لنيابة «يا» عنه.

وجهُ القولِ الأولِ: أنَّ موضعَه نصبٌ بـ«يا» نفسِها، لوقوعها موقِعَ الفِعل الذي هو: أَدعو وأُنادي. والدَّليلُ على ذلك أنَّ «يا» تُشبه الفِعل لأربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ الكلامَ يتمُّ بها وبالاسمِ، وليس هذا شأنُ الحُروف، ولولا وُقوعُها موقعَ الفعلِ لم تكن كذلك.

والثاني: أنَّهم أمالوها، والإمالةُ من أَحكامِ الفعلِ.

والثالث: أنّهم علقوا بها حرف الجرّ في قولك: يا لَزيدٍ وهذا حكمُ الفعلِ.

والرَّابعُ: أنهم نَصبوا بها الحالَ فقالوا: يا زيدُ راكباً.

ولما أشبهت الفعل من هذه الوجوه نَصبت، ولذلك تُنصب النكرة غير المقصودة، والمُضاف، والمُشابه له.

وأمّا مَنْ قال: العاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ، فاحتج بأنَّ الأصل في العَمل للأفعالِ، والحرفُ ينبّه على ذلك الفِعل، لا أنَّه يعمَلُ، ألا ترى أن أدوات الشَّرط إذا حُذف عنها الفِعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحَرف، كذا ها هُنا، إلّا أن الفرق بينهما أنَّ العامِلَ هُنا لا يَظهرُ؛ لأنه لو ظهر لصارَ خبراً، والمقصود هنا التَّنبيه لا الإخبار.

والجَوابُ: أن «يا» فيها معنى الفِعل وزيادة، وهو التنبيه فصارت كالفعل والزّيادة، فعند ذلك لا يقدّرُ بعدها فعلٌ؛ لأنَّه يصيرُ إلى التَّكرارِ والله أعلمُ بالصواب.

٨١ ـ مسألة: [نداء المحلى بأل](*)

لا يجوزُ دخولُ «يا» على ما فيه الأَلف واللّام في الاختِيار.

وأَجازه الكوفيون.

وجهُ القول الأول: أن الألفَ واللامَ، لتعريفِ المَعهودِ و«يا» تعرِّفُ بالقَصد والخِطاب، ولا يَجتَمِعُ على اسمٍ واحدٍ تَعريفان؛ لأنَّ الغَرض من التّعريف التَّخصيص، وإزالةِ [الاشتراكِ][1] وهذا يَحصُلُ بواحدٍ فلا يَجوزُ أنْ ينضمّ إليه آخر، كما لا يَجمع بين حرفي استفهامٍ، أو نفي، أو حرفَي جرٍّ.

فإن قيلَ: دَعوى المنعِ باطلةٌ بأمرين:

أَحدُهما: قولك: مررتُ بالرجلِ الحَسنِ الوجهِ، فقد جمع ها هنا بين الأَلفِ واللّامِ والإضافةِ وهما للتَّعريفِ.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب: ورقة: ٧٠. كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٣٥ ـ ٣٤٠، وهي المسألة رقم: (٤٦) وعنوانها هناك: (القول في نداء المحلى بأل).

وهي في كتاب سيبويه: ١/٣١٠، والمُقتضب: ٤/٧٤١، واشتقاقُ أسماءِ الله للزَّجاجي: ٢٩، والجُمل له ص: ١٦٢، وكتاب اللّامات له ص: ٣٣، وأَمالي ابن الشَّجري: ٢/١٨٢، وأَسرار العربية: ٢٣٠، والمُقرب: ١/١٧٧، وشرح الرَّضِيّ: ١/١٣٢، والأَشموني: ٣/١٥٤، والتَّصريح: ٢/١٧٣.

(١) ما بين القوسين غير واضح واجتهدت في تصويبه.

والثاني: نداء العلم كقولك: يا زيدُ فإن زيداً علم معرفة و«يا» للتَّعريف.

والجواب: أما الحسن الوجه فكلامٌ معدولٌ عن أصلِه، والتقديرُ: مررتُ بزيدٍ الحسن وجهه، فلما حذفَ الضّمير عرّفه بالألف واللام، ولم يسقطهما من الحسن؛ لأن الإضافةَ هنا غيرُ محضةٍ، فأدخلت اللّام لتعرّف الحسن، وبقيت صورة الإضافة، وجَرت الألف واللام هنا مجرى الذي، ويجوز أن تَجمع بينها وبين الإضافة، إذا كان بمعنى الذي، كقولك: أنا الضاربه أي الذي ضربه.

وأمَّا نداءُ العلمِ نحو يا زيدُ فعنه جوابان:

أحدُهما: أنه ينكّر قُبيل النِّداء حتى تَدخلَ «يا» على نكرةٍ فتعرّفها ولا يمكن مثلُ ذلك في الألف واللّام، لأنّها لفظٌ موضوع للتَّعريف، وبعد وجودِ اللّفظ لا يمكن تَقدير عدمه.

والجوابُ الثاني: أنه يَبقى على تَعريفِهِ، ودخول «يا» عليه تزيل الاشتراك في العلمِ، وذلك أن قولَك: جاءَني زيدٌ يتفق فيه اشتراك ولذلك وصفتَه فيما يزيل عنه الاشتراك، لا أَصلَ التّعريف.

واحتج الآخرون بالسَّماعِ والقِياس:

أما السماع فمنه قول الشاعر[1]:

بحبِّكِ يالّتي تَيّمتِ قَلبي ... وأنتِ بَخيلةٌ بالودّ عَنّي

---

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت.
وهو في كتاب سيبويه: ١/٣١٠، والمُقتضب: ٤/٢٤١، واشتقاق أسماءِ الله: ٣٠، وكتاب اللامات: ٣٤، وشرح المفصل: ٢/٨، والإنصاف: ٣٣٦، والقرطبي: ١/٢٠٢، ٥/٨٣، واللسان: ٢٠/١٠٦، والأشباه والنظائر: ١/٢١٦، =

وقالَ الآخر[1]:

فيـا الغُـلامـان الـلّذانِ فَـرّا إيّـاكُمـا أن تُكسبـانَـا شَـرّا

وأما القياسُ فمن ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُهـا: أن الألفَ واللامَ للتعريفِ فجازَ دخولُ «يا» عليه كقولهم يا الله.

والثاني: أنّ «يا» تدخلُ على المُضاف إلى معرفةٍ، مع أنّ الاسمَ الأولَ معرفةٌ بالإضافةِ، فكذلك الألفُ واللّامُ.

والثالث: أن التّعريفَ بحرفِ النّداء غير حاصل به ألا تَـرى أنّك تقول: (يا رجلاً كلمني) فتُناديه وهو نكرةٌ وتنصبه، ولو كانت «يا» للتّعريف لم يَجُز ذلك، وإنّما يتعرف بالقَصدِ، فالألفُ واللّامُ تُجرى مُجرى القَصد فكما يجتمع في قولك: يا رجلُ «يا» والقصد، يجتمع ها هنا الألف واللّامُ و «يا».

والجواب:

أما الشّعرُ فهو شاذٌّ في شعرٍ لا يُحتَجُّ به على الأُصول الممهدة، بل يكون ذلك من ضَرورة الشّعر، ويجوزُ أن يكونَ أشارَ إلى شَخصين معرفين

= ١٠٩/٣، الخزانة: ٣٥٨/١، ويروى: «من أجلك»، «فديتك» بدل بحبك كما يروى: «بخيلة» بدل بعيدة، و «بالوصل» بدل بالود.

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت وهو في المقتضب: ٢٤٣/٤، واشتقاق أسماء الله: ٣٠، وكتاب اللامات: ٣٤، وابن الشجري: ١٨٢/٢، والإنصاف: ٣٣٦، وأسرار العربية: ٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٢، والمقرب: ١٧٧/١، والرضي: ١٣٢/١، والأشموني: ١٤٥/٣، والتصريح: ١٧٣/٢، والعيني: ٢١٥/٤، والخزانة ٣٥٨/١، ويروى: «أن تكسباني» و «أن تعقبانا» بدل «تكسبانا».

باللّام فهما بمنزلة العَلمين. كما يَجوز أن يُسمى بما فيه الألف واللّام نحو: «العَباس» فجرت الألف واللام مَجرى التّعريف بالعَلمية، وقد قيل التقدير: يا أيُّها الغلامان، وهذا ليس بشيءٍ، إذ يَجوزُ أن يقدّر مثل ذلك في يا الرّجل ولم يَقل أحدٌ به[1].

وأما القِياسُ على قولهم: يا لله فلا يصحُّ لثلاثة أوجه:

أحدُها: أن الألفَ واللامَ ليست للتَّعريفِ؛ لأنّ اسمَ اللهِ تَعالى معرفةٌ بنفسِه، لانفراده سبحانه، والألفُ واللّامُ زائدةٌ.

والثاني: أنّها عوضٌ من همزةِ إلَه؛ لأنَّ الأصلَ الإلـه ثم حذفت الهمزةُ، وجُعِلت اللامُ عوضاً منها وكما يجوز يا إله يجوز «يا لله».

والوجه الثالث: أن ذلك من خصائصِ اسم الله؛ ولذلك جازَ قطعُ الهمزةِ ووصلها، وخصائصه كثيرة[2]، منها هذا، ومنها زيادةُ الميمِ في آخره كقولك: اللّهم ولا يجوزُ في غيره، ومنها دخولُ «تاء» القسم عليه كقولك: تا لله، ومنها التَّفخيمُ، ومنها الإبدالُ كقولك: (ها لله)، و(فالله) فجازَ ذلك لكثرةِ الاستعمالِ كذلك ها هُنا.

وأمَّا دخولها على المضاف؛ فلأن تعريفَ الإضافةِ غيرُ تعريفِ الخطابِ فجازَ أن يَجتمعا، قولهم: (التَّعريفُ بالقَصد لا بِـ «يا») جوابُه من وجهين:

أحدهما: أن «يا» والقصدَ متلازمان في المنادى المبني فـ «يا» أحد جزءي أداة التعريف، وهذا إنما يُحتاج إليه فيما لم يتعين والألف واللّام تعين.

---

(١) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها.

(٢) نقل السيوطي هذا النقص في الأشباه: ١/١٧٦ إلى قوله لكثرة الاستعمال مع بعض التغيير اليسير وصرح بنقله عن التبيين.

والثاني: نُسلّم ذلك ولكن إنما تَدخل «يا» للتّخصيص، ودخولها على النّكرة المبهمة تَخصيصٌ ولكل واحد[1] من الجِنس مَجهول، وها هُنا لا جهالةَ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ تَخصصٌ وتَعينٌ، فلا حاجة إلى مخصص آخر، والله أعلم بالصَّواب.

(١) في الأصل: (تواحد) ولعله تحريف من الناسخ.

٨٢ ـ مسألة: [اللهم](*)

الميم المشدّدة في قولك: «اللهم» عوضٌ من «يا» في أول الاسم.

وقالَ الكوفيون: أصلُ الكلمةِ: يا لله أُمّنا بخيرٍ(١) فحذف الكلام بعد المنادى وبقي منه الميم المشدّدة، ووصلت بالاسم المنادى.

وجهُ القولِ الأول: من أوجهٍ:

أحدُها: أنه لا يجمع بين «يا» والميم في الاختيار، وهو في الشعر نادر، وهذه إمارة العِوَضِيّة.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في إعراب القرآن.

كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٤١ ـ ٣٤٧، وهي المسألة رقم: (٤٧) وعنوانها هناك: (القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا)، واليمني في ائتلاف النصرة: المسألة رقم: ٢٦ فصل الأسماء. وهي في كتاب سيبويه: ١/٣١٠، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٠٣، والجمل: ١٧٧، واشتقاق أسماء الله: ٤٢، والزّينة: ٢/١٥، وأمالي ابن الشجري: ٢/١٠٣، وأسرار العربية: ٢٣٣، والمقرب: ١/٢٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٦، والأشموني: ٣/١٤٦، والتصريح: ٢/١٧٢، وحاشية الصبان: ٣/١٢٦.

(١) هذا هو مذهب الكسائي وأصحابه كما يقول الزَّجاجي في الاشتقاق: ٤٢ وقال في كتاب اللامات: ٨٥: «قال الفراء أصله يا الله أمنا بخير».

وقال الفراء في معانيه: ١/٢٠٣ بعد أن ذكر مذهب البصريين: «ونرى أنها كانت كلمة ضمّ إليها «أم» يُريد يا الله أمنا بخير فكثرت في الكلام فاختلطت...».

والثاني: أنه لو جازَ في اسمِ الله لجازَ في غيره، وليس بجائزٍ فعُلم أن ذلك من خصائِص هذا الاسم.

والثّالثُ: أنه يجوز أن تقول: (اللّهم أُمنا بخير)، ولو كان كما قالوا لم يَجز ولما جازَ دلّ على ما قلناه.

والرّابع: يجوزُ أن تقولَ: (اللّهم العَن فلاناً، واخزِه) وغير ذلك وهذا مناقضٌ لما قَدَّروه.

والخامس: أنّهم خَصُّوا ذلك بالنّداءِ إجماعاً، حتى أنّهم لا يقولون: «غفر اللّهم لفلان»، واختصاصه به دليل على أنّهم أقاموا الميمَ مقام «يا»، حتى كأنّهم قد صَرّحوا بها.

فإن قيلَ: فما وجه المناسبة بين الميم و«يا» حتى تقامَ مقامها.

قيل: لما كانت «يا» من حروفِ المَدّ، والميمُ فيها غُنَّةٌ تشبه حرف المدّ، وكانت كل واحدة منهما حَرفين، جازَ أن يَنوب أحدُهما عن الآخَر ويدلّ على أنَّها عوضٌ أيضاً، أنّها في موضعِ غيرِ المُعَوّضِ منه، وهذا شأنُ العوض.

واحتجَّ الآخرون: بالسّماع والقياس:

أما السّماعُ فمنه قول الشاعر[1]:

إنـي إذا مـا حَـدَثٌ ألـمَّـا أقـولُ يـا لـلّهمَ يـا لـلّهمَّـا

---

(١) ينسب هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت وإلى خراشة الهذلي، انظر نوادر أبي زيـد: ١٦٥، والمقتضب: ٢٤٢/٤، والمحتسب: ٢٣٨/٢، وابن الشجـري: ١٠٣/٢، والمخصص: ١٣٧/١، وابن يعيش: ١٦/٢، والمغني: ٢١٣، والعيني: ٢١٦/٤، والخزانة: ٣٨٥/١.

وقال آخر[1]:

ومـا عليكِ أن تَقـولي كُلَّمـا سَبّحتِ واستَرجعتِ يا للهمّمَا[2]
أردِدْ عَلينا شَيْخَنا مُسلّما

والأصلُ أن لا يُجمع العِوَضُ والمعوّضُ.

وأما القياسُ: فهو أن حملَه على ما ذكرنا صحيحٌ، والمعنى لا ينافيه، والنّداء موضعُ تغييرٍ فلم يبقَ مانعٌ مما ذَكرنا، ولأنّ في قولك: يا لله أمنا بخير زيادة معنى، وتصريح بما هو المقصود من النّداء، فكانَ المَصير إليه أولى.

قالوا: ولا يُقال: إنّ فيما أدّعيتموه حذفاً وتغييراً، وهو في خلافِ الأصلِ.

لأنَّا نقول: أما الحَذفُ فكثيرٌ فمنه قول الشّاعر[3]:

* دَرَسَ المَنَا بِمَتَالِعٍ فَأَبَانِ *

أراد: درس المنازِل، وقالوا: «ويلمّه»، و«أَيشٍ» أي ويلُ أمّه، وأيُّ شيءٍ وكذلك «هلّم» فيمن جَعلها اسماً للفعل.

---

(١) هذا الرجز لم أقف على نسبته إلى قائله وهو في كتاب معاني القرآن: ١/٢٠٣، واللامات: ٣٦، والجمل: ١٧٧، والزاهر: ١/٣٤، والزينة: ٢/١٥، والإنصاف: ٣٤٢، وأسرار العربية: ٣٣، والمقرب: ١/٢٨٣، والقرطبي: ٤/٥٣، والخزانة: ١/٣٥٩.

(٢) في بعض مصادر البيت جاءت مفصولة هكذا «اللهم ما».

(٣) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري ديوانه: ١٣٨ وعجز البيت قوله:

* وتقادمت بالحبس فالسويان *

وهو في الخصائص: ١/٨١، ٢/٤٣٧، والمحتسب: ١/٨٠، والعيني: ٤/٢٤٦، والتصريح: ٢/١٨٠، والأشموني: ٣/١٦١، وشرح شواهد الشافية: ٣٩٧.

والجواب[1]: أما الشّعر فلا يُعرف قائله فلا يحتج به.

والثاني: أنه من مواضعِ الضَّرورة، والدّليلُ قوله: «اللهمّما» فزاد على الكلمة شيئاً آخر، وكل ذلك ضرورة.

قولهم: (هو صحيحٌ في المعنى) جوابه من وجهين:

أحدُهما: ليس كذلك لما ذكرنا أنه يَجوزُ أن يتبع بقوله: «لعنه الله».

والثاني: أنه ليس كل ما صح المعنى فيه جعل مكانه، ألا ترى أن قولك: «ما قام زيد» هو نفيٌ، ولا يصحّ أن تُقيمه مقامَ قولك:

أَنفي قيامَ زيدٍ، وكذلك أَدوات الاستفهام لا تقوم مقامَ الأفعالِ، ولا الأفعالُ تقومُ مقامَها.

وأمَّا الحذف فلا نُنكر أنَّه قد جاء ولكنه على خلاف الأصل، ثم إن في ذلك دعوى التَّحليل في المركب، والتَّركيب خلافُ الأصل، فكذلك التَّحليل؛ لأن كل واحد منهما خلاف الأصل.

والله أعلم بالصواب.

---

(١) رد الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ص: ٤٢ على الشعر بقوله قال البصريون: «وهذا شاذ جداً لا يعمل عليه ولا يعرف قائله...».

٨٣ ـ مسألة: [ترخيم المضاف](*)

لا يجوزُ ترخيمُ الاسم المضَافِ.

وقالَ الكوفيون: هو جائزٌ.

لَنا أنَّ الترخيمَ من أحكامِ أواخرِ الاسمِ، ولذلك لم يجزْ ترخيمُ المضاف في نحو قولِكَ: يا غلامَ زيدٍ كما لا يجوزُ ذلك في أوَّلِ الاسمِ، وإنَّما ساغَ في الاسمِ الواحدِ لاستقلالِهِ بنفسِهِ، ودلالة ما بَقي ما سَقط، يدلُّ عليه أنَّ المضافَ إليه في حكمِ عَجُزِ الاسمِ، والتَّرخيمُ لا يكونُ في وسطِ الكَلِمَةِ.

وأمَّا المضافُ إليه فليس بمنادى، والتَّرخيمُ مخصوصٌ بالمنادى: لأنَّ ما أُبقي يدلُّ على ما أُلقي.

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب ورقة: (٧٢، ٧٣). كما ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف: ٣٤٧ ـ ٣٥٦، وهي المسألة رقم: (٤٨) وعنوانها هناك: (هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه)، واليمني في ائتلاف النصرة المسألة رقم: ٢٧، فصل الأسماء وهي في كتاب سيبويه: ١/٣٣٢، والمقتضب: ٤/٢٦٠، وأصول ابن السراج: ١/٤٣٧، والجمل: ١٨٩، وأمالي ابن الشجري: ١/١٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٠، والأشموني: ٣/١٥٠، والتصريح: ٢/١٩٠.

واحتجَّ الآخرون بالسَّماعِ والقياس ، فمن السماعِ قولُ الشاعر[1]:

حُذو حظَّكم يا آل عِكرمَ واحفظوا أَواصرنا والرَّحِمُ بالغيبِ يُذكَرُ

فحذف الهاءَ من المضافِ إليه، وقالَ آخرُ[2]:

أبا عروَ لا تَبعُد فكلُّ ابنِ حرّةٍ سَيَدعُوه داعِي مِيْتَةٍ فيُجِيْبُ

وقال آخر[3]:

وهذا رِدائي عندَه يَسْتَعِيرُهُ ليسلُبني ثَوبي أعامُ بن حَنظلِ

وأراد: حنظلة.

وأمَّا القياسُ: فهو أن المضافَ إليه كزيادةٍ في المضافِ، وحذفِ الزيادةِ من المُفرد جائزٌ، فكذلك هُنا، ألا تَرى أنّ قولَك في تَرخيمِ زيدون يا

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة قالها لبني سليم، وقد بلغه أنهم أرادوا الإغارة على غطفان، ديوانه: ٢١٤.
وعكرمة: هو عكرمة بن حفصة بن قيس غيلان بن مضر.
والأواصر: جمع أصرة وهي القرابة.
والبيت في الكتاب: ٣٤٣/١، وشرح ابن السيرافي: ٣١٣/٢، والإنصاف: ٣٤٧، وأمالي ابن الشجري: ٢٢٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٠/٢، والعيني: ٢٩٠/٤، والخزانة: ٣٧٣/١.

(٢) لم أقف على نسبة لهذا البيت، هو في أمالي ابن الشجري: ١٢٩/١، والإنصاف: ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٠/٢، والعيني: ٢٨٧/٤، والخزانة: ٣٧٧/١، والتصريح: ١٨٤/٢.

(٣) البيت للأسود بن يعفر وديوانه: ٥٦ وهو في نوادر أبي زيد: ١٥٩، والكتاب: ٣٣٢/١، وشرح شواهده لابن السيرافي: ٣١٤/٢، والجمل: ١٨٩، وأمالي ابن الشجري: ١٢٧/١، واللآلي للبكري: ٩٣٥، والتصريح: ٢٩٠/٢، والمخصص: ١٩٥/١٢، وينسب إلى أعشى نهشل في الصبح المنير: ٣٠٦ وروايته في ديوان الأسود:

وألقي سلاحي كاملاً فاستعاره ليسلبني نفسي أعام بن حنظل

زيدُ أقبل فتحذفَ الزّيادتين، وكذلك يا طائِفي وأنت تُريد طائِفيه، يدلُّ عليه أن المضافَ إليه بمنزلةِ التّنوين وكما يُحذف التّنوين في النّداءِ، كذلك المُضاف إليه.

والجوابُ: أما الشّعرُ فمن الضَّرورة، وقد يجوزُ التّـرخيم في غيرِ النّداءِ ضرورةً، وأمَّا المضافُ إليه فلا يَتَعَدّى إليه حُكم النّداءِ، ولذلك لا يُبنى بل هو باقٍ على الإعرابِ، ولو تَعدى إليه لبُني، والله أعلمُ بالصَّواب.

٨٤ ـ مسألة: [ترخيم الثلاثي](*)

لا يجوزُ أن يرخم الثلاثي مطلقاً.

وقالَ الكوفيُّون: يجوزُ.

وقالَ بعضُهم: يجو إذا كان الحرفُ الثاني متحركاً.

وجهُ القولِ الأولِ(١): أنَّ الترخيمَ تخفيفٌ، ولا أخفَّ من الاسمِ الثُّلاثي، وهذه العِدّة أقلّ الأُصولِ، فالحذفُ منها يُجحفُ بها، ويتأيَّد ذلك بأن الثاني لو كان ساكِناً لم يَجز التَّرخيم، فكذلك إذا كان متحركاً.

فإن قيلَ: حركةُ الأوسطِ بمنزلةِ الحرفِ الزائدِ، ألا تَرى أنَّك تَصرف هنداً ولا تَصرف سقر كما لا تَصرف الرُّباعي.

قيلَ: حركةُ الأَوسط لا تُؤثّر في المُـذكَّر حتى لَـو سميت رجـلاً بـ «قدم» لم يمتنع صرفه البَتّةَ، بخلافِ ما إذا سَمَّيتَ به مؤنثاً، فإنَّك تَمنعه

(*) انظر ثبت التخريجات في المسألة السابقة والإنصاف: ٣٥٦ ـ ٣٦١، المسألة رقم: (٤٩) وعنوانها هناك: (هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي) وائتلاف النصرة: مسألة رقم: ٢٨ فصل الأسماء.

(١) قال المؤلف في اللباب: ورقة: (٧٢) واحتج الآخرون بأن في الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحو يد ودم وغد.

فإن الحركةَ غيرُ مستقلةٍ بالمنعِ ، بل بضميمةِ تأنيثِ المُسمى فالحركةُ وحدها غيرُ مانعةٍ، وها هُنا الحركة مُطلقة.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّ الترخيمَ دَخَلَ الكلامَ تخفيفاً، فينبغي أن يَجوز في الجميعِ ، ولا فَرق في ذلك بين الثُّلاثي والرُّباعي، ألا تَرى أن المَنقوصَ يجوزُ حذفُ يائِهِ في الوقفِ، ثلاثياً أو أكثر، نحو عمٍ ، (شجٍ) و(قاضٍ) وليس كذلك إذا سَكَنَ ما قبلَ الياءِ نحو ظبي فإنَّ الياءَ لا تُحذف في الوَقْفِ، لما سكن ما قبلها.

والجوابُ: أنَّا قد بَيَّنا أن التَّخفيفَ فيما كان مستثقلاً، والثلاثي لا ثُقلَ فيه، فلا حاجةَ إلى التَّخفيف، فتخفيفه يَلحقه بالحُرُوفِ، وذلك تأباهُ أَصالةُ الاسمِ ، ولا يقالُ: إنّ في الأسماءِ المعربة ما هو على حَرفين نحو: يَدٍ ودَمٍ ودَدٍ، لأنَّا نقول: ما هو على حرفَين ليس بأصلٍ[1]، بل قد حُذف منه ما يُكَمّله أصلاً، فالأصلُ في يدٍ: يدو، وفي دد: ددن، فإذا حُذِفَ منه فقد دخله الوهن، فلا يبقى أصلاً يقاس عليه.

وأمَّا حذفُ الياءِ من المنقوصِ فذاك شيءٌ أوجبَه الثّقل، وذلك أن قبلَ الياءِ كسرةً، والياءُ مستثقلةٌ، وحركتُها تستثقل، ولكثرةِ المُستثقلات هنا ساغَ الحذفُ في الوقفِ، وليس كذلك في نحو: عمر ورجل، فإنه لم يجتمع فيه وجوه من الثقل حتى يخفّف آخرها. والله أعلم بالصواب.

---

(١) قال المؤلف في اللباب: ورقة: (٧٢). (والجواب أن تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباطاً فلا يقاس عليها... الخ).

٨٥ ـ مسألة: [ترخيم الرباعي](*)

يجوزُ حذفُ الحرفِ الرابعِ من الاسمِ الرُّباعي في التَّرخيم مطلقاً(١).

وقالَ الكُوفيون: إذا كان قبلَ الطَّرفِ ساكناً حُذِفَ الثَّالث والرَّابع(٢) نحو قمطر، وبرثن يبقى: قِمَ، بُرْ.

وجهُ القولِ الأولِ: أنَّ الرباعي زائدٌ على الأصلِ الأوّلِ فجازَ تَرخيمه بحذفِ حرف واحدٍ، كما لو كان الثَّالث متحركاً.

وبيانُه: [أنَّك] إذا حذفتَ الرَّاء من قِمطر والنون من بُرثن كان الثاني

(*) ثبت تخريجات المسألة: (٨٣).

والإنصاف: ٣٦١ ـ ٣٦٢ المسألة رقم: (٥٠).

وعنوانها هناك (ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن)، وائتلاف النصرة المسألة رقم: ٢٩ فصل الأسماء.

(١) نقل السيوطي نصاً من هذه المسألة في كتابه الأشباه والنظائر: ٢٥٧/١ ولكن هذا النص جاء مضطرباً فنقل من بداية المسألة إلى قوله (مطلقاً) ثم قال بعد ذلك: «ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكناً فإنه إذا حذف وحده كان الباقي ساكناً». ثم وصل هذا النص بنصوص متفرقة من المسألة زاد فيها ونقص، وتصرف دون أن يشير إلى ذلك.

(٢) نسبه المؤلف في كتاب اللباب ورقة: (٧٢) إلى الفراء وحده.

مساوياً للأولِ في الأصولِ، فحذفُ حرف يُبقيه على غيرِ أصلٍ، فيمتَنِعُ كالمسألة التي قبلها.

واحتجَّ الآخرون. بأنَّ الحرفَ الرابعَ إذا حُذِفَ وحدَه كان الباقي (ساكناً) وذلك حكمُ الحروفِ ولا نَظير لَه في الأسماءِ المُعربة، وإنما يَبقى مثلُ «مَن» و«كم»، وذلك انتهاك للأُصول، وإذا حذف (الثالث)[1] بقي الثاني متحركاً والحركة من أحكام الأسماء.

والجوابُ عنه ما تقدّم، وأمَّا بقاؤُه ساكناً فليس بمانعٍ؛ لأن[1] كونه آخراً بعدَ التَّرخيمِ لا يُشبه حالَه قبله، ألا تَرى أن[1] ترخيمَ (حارث) يصيره إلى بناءٍ لا نظيرَ له فـ«حار» فاع، ولا نظيرَ له[2] في الأُصولِ، ومع ذلكَ جازَ أن يَبقى على هذا المِثال[2]؛ لأنَّ التَّرخيم عارضٌ فلا اعتدادَ به في هذا المعنى، وأمَّا إذا رُخّم جازَ أن يُحرك فتقول: (يا قِمَطُ) وعند ذلك يَخرج[1] من شبهِ الأَدواتِ. والله أعلمُ بالصَّوابِ.

---

(١) كلمات غير واضحة واجتهدت في تصويبها.

(٢) كلمات غير واضحة مصححة من الأشباه والنظائر للسيوطي.

الفهارس العامّـة

١ ـ فهرس الموضوعات.
٢ ـ فهرس الآيات القرآنية.
٣ ـ فهرس الشواهد الشعرية.
٤ ـ فهرس الأعلام.
٥ ـ فهرس المصادر والمراجع.

١ ـ فهرس الموضوعات

القسم الأول: الدراسة

أبو البقاء العكبري

اسمه ونسبه ١١

مولده ١٤

أسرته ١٥

طلبه العلم ١٧

شيوخه ١٨

تلاميذه ٢١

شعره ٣٢

وفاته ٣٤

آثـــاره ٣٥

مخطوطات الكتاب ٣٩

طبعات الكتاب ٤٠

النفي ٥٣

كتاب التبيين

اسم الكتاب ٧١

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف ٧٤

دفع شبهة حول الكتاب ٧٧

التأليف في الخلاف النحوي ٧٧
منهج الكتاب ٨٣
مصادر الكتاب ٨٥
مسائل الكتاب ٨٦
شواهد الكتاب ٨٨
بين العكبري وابن الأنباري ٨٩
بين الإنصاف والتبيين ٩١
موقفهما من الكوفيين ٩٢
هل مسائل الخلاف محصورة في هذه المسائل؟ ٩٣
طريقتهما في مناقشة المسائل ٩٤
العُكبَرِيُّ لا يحتج بالحديث النَّبوي الشّريف ٩٥
موقفه من مسائل الخلاف ٩٧
ثانياً: أبو البقاء يعتمد الأصول البصرية ١٠٢
ثالثاً: أبو البقاء يستعمل المصطلحات البصرية ١٠٣
النسخ التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب ١٠٤
عملي في التحقيق ١٠٧

القِسمُ الثَّاني

١ ـ مسألة: [الكلام والكلمة] ١١٣
٢ ـ مسألة: [حدّ الاسم] ١٢١
٣ ـ مسألة: [اسميّة كيف] ١٢٩
٤ ـ مسألة [اشتقاق الاسم] ١٣٢
٥ ـ مسألة [حدّ الفعل] ١٣٩
٦ ـ مسألة [أصلُ الاشتقاق] ١٤٣

باب المعرب

٧ ـ مسألة [المضاف إلى ياء المتكلّم] ١٥٠
٨ ـ مسألة [الإعراب أصل في الأسماء] ١٥٣

باب الإعراب

٩ ـ مسألة [علّة الإعراب] ١٥٦
١٠ ـ مسألة [علّة جعل الإعراب آخر الكلمة] ١٦١
١ ـ مسألة [حقيقة التصرّف] ١٦٤
١٢ ـ مسألة [حقيقة الإعراب] ١٦٧
١٣ ـ مسألة [أيّهما أسبق حركات الإعراب أم حركات البناء؟] ١٧٠
١٤ ـ مسألة [علّةُ زيادة تنوين الصّرف] ١٧٣
١٥ ـ مسألة [فعل الأمر بين البناء والإعراب] ١٧٦
١٦ ـ مسألة [حدّ الاسم الصحيح] ١٨١
١٧ ـ مسألة [إعراب الاسم المنقوص] ١٨٣
١٨ ـ مسألة [الوقف على المنقوص] ١٨٤
١٩ ـ مسألة [الوقف على المقصور المنوّن] ١٨٦
٢٠ ـ مسألة [إعراب الأسماء الستّة] ١٩٣

مسائل التثنية

٢١ ـ مسألة [المثنّى وجمع المذكّر السالم معربان] ٢٠١
٢٢ ـ مسألة [حقيقة حروف التّثنية والجمع] ٢٠٣
٢٣ ـ مسألة: [تقدير الإعراب على حروفِ التّثنية والجمع] ٢٠٩
٢٤ ـ مسألة [النون في التّثنية والجَمع عوض من الحركة] ٢١١

مسائل الجمع

٢٥ ـ مسألة [تنوينُ المقابلة] ٢١٥
٢٦ ـ مسألة [جمع المذكّر الذي فيه تاء التأنيث] ٢١٩
٢٧ ـ مسألة [رافع المبتدأ] ٢٢٤
٢٨ ـ مسألة [رافع الخبر] ٢٢٩
٢٩ ـ مسألة [العاملُ في الاسمِ المَرفوع بعدَ الظَّرف والجارِ والمجرور] .. ٢٣٣

٣٠ ـ مسألة [الخبر الجامد لا يحتمل ضميراً] ٢٣٦
٣١ ـ مسألة [الاسم الواقع بعد لولا] ٢٣٩
٣٢ ـ مسألة [تقديم خبر المُبتدأ] ٢٤٥
٣٣ ـ مسألة [متعلّق الظَّرفِ الواقعِ خَبَراً] ٢٤٩
٣٤ ـ مسألة [التَّنازع في العمل] ٢٥٢
٣٥ ـ مسألة [إبراز الضّمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة] ٢٥٩
٣٦ مسألة [الفعلُ هو العاملُ في الفاعلِ والمفعولِ] ٢٦٣
٣٧ ـ مسألة [الاشتغال] ٢٦٦

مسائل ما لم يسمّ فاعله

٢٨ ـ مسألة [نيابة غير المفعول به عن الفاعل] ٢٦٨
٣٩ ـ مسألة [إقامة المَصدر مقامَ الفاعل] ٢٧٠
٤٠ ـ مسألة [نِعم وبِئس فعلان ماضيان] ٢٧٤
٤١ ـ مسألة [(ما) التعجبية] ٢٨٢
٤٢ ـ مسألة [فعلية أفعل في التعجب] ٢٨٥
٤٣ ـ مسألة [التعجب من الألوان] ٢٩٢

مسائل باب كان وأخواتها

٤٤ ـ مسألة [المنصوب بكان] ٢٩٥
٤٥ ـ مسألة [تقديم خبر ما زال وأخواتها على «ما»] ٣٠٢
٤٦ ـ مسألة [«ليس» بين الفعلية والحرفية] ٣٠٨
٤٧ ـ مسألة [تقديم خبر «ليس» عليها] ٣١٥
٤٨ ـ مسألة [خبر «ما» الحجازية منصوب بها] ٣٢٤
٤٩ ـ مسألة: [تقديم معمول خبر «ما» عليها] ٣٢٧
٥٠ ـ مسألة: [ما طعامَك أكلَ إلاّ زيدٌ] ٣٣٠
٥١ ـ مسألة [العامل في خبر «إن»] ٣٣٣
٥٢ ـ مسألة: [العطف على اسم إنَّ قبل الخبر] ٣٤١

٥٣ ـ مسألة: [عمل «إنَّ» المخففة] ٣٤٧
٥٤ ـ مسألة: [دخول لامِ التَّوكيد في خبر لكنَّ] ٣٥٣
٥٥ ـ مسألة: [زيادة اللام الأولى في «لعل»] ٣٥٩
٥٦ ـ مسألة: [بناء اسم «لا» النافية للجنس] ٣٦٢
٥٧ ـ مسألة: [رافعُ خبرِ «لا» النافية للجنس] ٣٦٨
٥٨ ـ مسألة: [«لا» إذا دخلت على المثنّى هل يكون معرباً أم مبنيّاً] ٣٧٠
٥٩ ـ مسألة: [تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها] ٣٧٣
٦٠ ـ مسألة: [ناصب الظرف الواقع خبراً] ٣٧٦
٦١ ـ مسألةُ: [عامِل النَّصب في المفعول مَعَهَ] ٣٧٩
٦٢ ـ مسألة: [تقديم الحال على العامل فيها] ٣٨٣
٦٣ ـ مسألة: [وقوع الفعل الماضي حالاً] ٣٨٦
٦٤ ـ مسألة: [إعراب الظرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل] ٣٩١
٦٥ ـ مسألة: [تقديمُ التَّمييز على العامِلِ فيه] ٣٩٤
٦٦ ـ مسألة: [العامل في الاستثناء] ٣٩٩
٦٧ ـ مسألة: [وقوع «إلا» بمعنى الواو] ٤٠٣
٦٨ ـ مسألة: [تقديم المستثنى مع «إلا»] ٤٠٦
٦٩ ـ مسألة: [«حاشا» بين الفعلية والحرفية] ٤١٠
٧٠ ـ مسألة: [(غير) بين الإعراب والبناء] ٤١٦
٧١ ـ مسألة: [«سوى» لا تقع إلا ظرفاً] ٤١٩
٧٢ ـ مسألة: [كم مفردة أو مركبة] ٤٢٣
٧٣ ـ مسألة: [كم الخبرية تجر ما بعدها] ٤٢٦
٧٤ ـ مسألة: [الفصل بين (كم) وتمييزها] ٤٢٩
٧٥ ـ مسألة: [إضافةُ نَيِّفِ العَشَرَةِ إليها] ٤٣٢
٧٦ ـ مسألة: [تعريف العدد المركب] ٤٣٤
٧٨ ـ مسألة: [المنادى المفرد المعرفة بين البناء والإعراب] ٤٣٨
٧٩ ـ مسألة: [المُنادى المُفردُ مبنيٌّ لوقوعِه موقعَ المبنيّ] ٤٤٠

٨٠ ـ مسألة: [العامل في المنادى] ٤٤٢
٨١ ـ مسألة: [نداء المحلى بأل] ٤٤٤
٨٢ ـ مسألة: [اللهم] ٤٤٩
٨٣ ـ مسألة: [ترخيم المضاف] ٤٥٣
٨٤ ـ مسألة: [ترخيم الثلاثي] ٤٥٦
٨٥ ـ مسألة: [ترخيم الرباعي] ٤٥٨

٢ ـ فهرس الآيات القرآنية

تسلسل	الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
١ ـ	﴿وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه. . .﴾	البقرة	٧٥	١١٥
٢ ـ	﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾	البقرة	١١٥	٢٢٨
٣ ـ	﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلّا الذين ظلموا﴾	البقرة	١٥٠	٤٠٤
٤ ـ	﴿كتب عليكم الصيام﴾	البقرة	١٨٣	٣٧٥
٥ ـ	﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾	البقرة	١٨٧	٤٠٥
٦ ـ	﴿لا رفث ولا فسوق﴾	البقرة	١٩٧	٣٤٤
٧ ـ	﴿فإذا أفضتم من عرفات﴾	البقرة	١٩٨	٢١٦
٨ ـ	﴿لا بيع فيه ولا خلة﴾	البقرة	٢٥٤	٣٤٤
٩ ـ	﴿فنعمّا هي﴾	البقرة	٢٧١	٢٨٤
١٠ ـ	﴿من أنصاري إلى الله﴾	آل عمران	٥٢	٤٠٤
١١ ـ	﴿فبما رحمة من الله﴾	آل عمران	١٥٩	٣٩٢
١٢ ـ	﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾	النساء	٢٣	٣٧٥
١٣ ـ	﴿كتاب الله عليكم﴾	النساء	٢٤	٣٧٤
١٤ ـ	﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾	النساء	٤٦	١١٥
١٥ ـ	﴿يا ليتني كنت معهم﴾	النساء	٧٣	٢٧٩
١٦ ـ	﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾	النساء	٧٨	٢٢٨
١٧ ـ	﴿كفى بالله شهيداً﴾	النساء	٧٩	٣٢٥
١٨ ـ	﴿أو جاؤوكم حصرت صدورهم﴾	النساء	٩٠	٣٨٠

تسلسل	الآيــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
١٩ ـ	﴿ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾	النساء	٩٧	٣٠٧
٢٠ ـ	﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلّا من ظلم﴾	النساء	١٤٨	٤٠٤
٢١ ـ	﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾	النساء	١٨٦	٢٥٣
٢٢ ـ	﴿وأيديكم إلى المرافق﴾	المائدة	٦	٤٠٤
٢٣ ـ	﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾	المائدة	١٣	٢٨٤، ٣٩٢
٢٤ ـ	﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون. . .﴾	المائدة	٦٩	٣٤٣، ٣٤٤
٢٥ ـ	﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾	المائدة	١١٩	٢٩٠، ٣١٦ ٣١٧
٢٦ ـ	﴿سلام عليكم﴾	الانعام	٣٤	٢٨٣
٢٧ ـ	﴿والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا﴾	الانعام	٩٣	٢٧٩
٢٨ ـ	﴿تمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً﴾	الانعام	١١٥	١١٨
٢٩ ـ	﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾	الانعام	١٢٤	٢٨٨
٣٠ ـ	﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾	الانعام	١٤٨	٣٣٢
٣١ ـ	﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾	التوبة	٦	١١٥، ٣٦٥
٣٢ ـ	﴿كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا﴾	التوبة	٤٠	١١٨
٣٣ ـ	﴿من لدن حكيم﴾	هـود	١	٤٢٧
٣٤ ـ	﴿ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة. . .﴾	هـود	٨	٢٤٦، ٣١٦
٣٥ ـ	﴿ما لكم من إلٰه غيره﴾	هـود	٥٠	٣٦٩
٣٦ ـ	﴿من خزي يومئذ﴾	هـود	٦٦	٤١٧
٣٧ ـ	﴿وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها﴾	هـود	١٠٨	٣٩١
٣٨ ـ	﴿وإن كلّا لما ليوفينّهم﴾	هـود	١١١	٣٤٨
٣٩ ـ	﴿ما تعبدون من دونه إلّا أسماء سميتموها. . .﴾	يوسف	٤٠	١٤١
٤٠ ـ	﴿حاشا لله﴾	يوسف	٥١	٤١٣
٤١ ـ	﴿واسأل القرية﴾	يوسف	٨٢	١١٦
٤٢ ـ	﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام﴾	الرعد	٢٢، ٢٣	٢٧٩
٤٣ ـ	﴿ربما يود الذين كفروا﴾	الحجر	٢	٢٩١
٤٤ ـ	﴿أيّا ما تدعوا فله الأسماء﴾	الإسراء	١١٠	٢٢٨
٤٥ ـ	﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾	الكهف	٥	١١٨، ١١٩

تسلسل	الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
٤٦ ـ	﴿جداراً يريد أن ينقضّ﴾	الكهف	٧٧	١١٦
٤٧ ـ	﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾	الكهف	٩٦	٢٥٣
٤٨ ـ	﴿أو أجد على النار هدى﴾	طـه	١٠	١٩٠
٤٩ ـ	﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾	طـه	٦٧	٢٤٨، ٣٨٥
٥٠ ـ	﴿إن لك ألاّ تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ﴾	طـه	١١٨، ١١٩	٢٤٤
٥١ ـ	﴿لو كان فيهما آلهة إلا﴾	الأنبياء	٢٢	٤٢٢
٥٢ ـ	﴿وكذلك نجّي المؤمنين﴾	الأنبياء	٨٨	٢٧١
٥٣ ـ	﴿يا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً﴾	الفرقان	٢٨	٢٧٩
٥٤ ـ	﴿عسى أن يكون ردف لكم﴾	النمـل	٧٢	٣٥٦، ٤١٣
٥٥ ـ	﴿ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات﴾	النمـل	٨٧	٣٨٩
٥٦ ـ	﴿وهم من فزع يومئذ﴾	النمـل	٨٩	٤١٧، ٤١٨
٥٧ ـ	﴿فوجد فيها رجلين يقتتلان﴾	القصص	١٥	٣٨٩
٥٨ ـ	﴿إنّ الله وملائكته يصلون على النبي﴾	الأحزاب	٦٥	٣٤٤
٥٩ ـ	﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾	سبأ	٤٠	٢٤٦، ٢٤٧
٦٠ ـ	﴿يا ليت قومي يعلمون﴾	يـس	٢٦	٢٧٩
٦١ ـ	﴿لا فيها غول﴾	الصافات	٤٧	٣٦٣
٦٢ ـ	﴿فاطّلع فرآه في سواء الجحيم﴾	الصافات	٥٥	٤٢١
٦٣ ـ	﴿فلولا أنه كان من المسبحين﴾	الصافات	١٤٣	٢٤١
٦٤ ـ	﴿حتى توارت بالحجاب﴾	ص	٣٢	٢٥٧
٦٥ ـ	﴿ولقد صرفنا في هذا القرآن من كل مثل. . .﴾	الزمر	٢٨، ٢٩	٢٩٧
٦٦ ـ	﴿ليس كمثله شيء﴾	الشورى	١١	٤٢٤
٦٧ ـ	﴿إن المجرمين في عذاب جهنم خالدون﴾	الزخرف	٧٤	٣٩٢
٦٨ ـ	﴿ليجزي قوماً﴾	الجاثية	١٤	٢٧١
٦٩ ـ	﴿إن نظنّ إلاّ ظناً﴾	الجاثية	٣٢	٣١٢
٧٠ ـ	﴿ولكل درجات مما عملوا﴾	الأحقاف	١٩	٢٩٧
٧١ ـ	﴿حتى إذا خرجوا من عندك﴾	محمـد	١٦	٤٢٢
٧٢ ـ	﴿يريدون أن يبدّلوا كلام الله﴾	الفتح	١٥	١١٥
٧٣ ـ	﴿إن المتقين في جنات وعيون آخذين﴾	الذاريات	١٥، ١٦	٣٩٢
٧٤ ـ	﴿إنه لحق مثلما أنكم تنطقون﴾	الذاريات	٢٣	٤١٧

تسلسل	الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
٧٥ ـ	﴿إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله﴾	النجم	٣٠	٢٨٨
٧٦ ـ	﴿كل من عليهـا فان﴾	الرحمن	٢٦	٢٥٧
٧٧ ـ	﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها﴾	الحشر	١٧	٣٩٢
٧٨ ـ	﴿فقد ضل سواء السبيل﴾	الممتحنة	١	٤٢١
٧٩ ـ	﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾	الحاقة	١٩	٢٥٣
٨٠ ـ	﴿ولا يغوث ويعوق ونسرا﴾	نـوح	٢٢	٤٣٥
٨١ ـ	﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾	المزمل	٢٠	٣٥١
٨٢ ـ	﴿ويل للمطففين﴾	المطففين	١	٢٨٣
٨٣ ـ	﴿إذا السماء انشقت﴾	الانشقاق	١	٣٦٥
٨٤ ـ	﴿فلا اقتحم العقبة﴾	البلـد	١١	٢٤٤
٨٥ ـ	﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾	الضحى	٥	٢٨٠

٣ ـ فهرس الشواهد الشعرية

حـرف الهمـزة

ـ الربيع بن ضبع الفزاري أو يزيد بن ضبة:

إذا عـاش الفتى مـائتين عـامـاً فـقـد ذهب الـلذاذة والـفـتـاء ٤٢٩

حـرف البـاء

ـ جرير:

فلو ولـدت قفيـزة جـرو كلب لسب بـذلـك الكلب الكـلابـا ٢٧٢

ـ مجهول:

ولـمـا أن تـحـمـل آل لـيـلى سمعنـا بينهـم نعـب الغـرابـا ٢٥٥

ـ المخبل السعدي:

أتهجـر سلمى للفـراق حبيبهـا ومـا كان نفساً بالفـراق تـطيب ٣٩٦

وروى:

. . . . . ومـا كان نفس بـالفـراق تـطيب

ـ مجهول:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حـرة سيـدعـوه داعي ميتـة فيجيب ٤٥٤

ـ الأعشى:

إن من لام في بني بنت حسان ألمـه وأعصـه فـي الخـطوب ٣٣٩

ـ طفيل الغنوي:

وكمتـاً مـدمـاة كـأنّ متـونهـا جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ٢٥٣

ـ مجهول:

والله مـا ليلي بنـام صـاحبـه ولا مـخـالط الليـان جـانـبـه ٢٧٩

ـ رؤبة بن العجاج:
كـأن وريـديـه رشـاد خـلّب ٣٤٩

حـرف التـاء

ـ عبد الله بن قيس الرقيات:
رحـم الله أعـظمـاً دفنـوهـا بسجستـان طلحـة الـطلحـات ٢٢٠
ـ سالم بن دارة الغطفاني:
يـا أبجـر بن مـرة يـا أنتـا أنت الـذي طلقت عـام بعتـا ٤٤١
ـ مجهول:
كـلف من عنـائـه وشـقـوتـه بنت ثمـاني عشـرة من حجتـه ٤٣٣

حـرف الجيـم

ـ النابغة الجعدي:
نحن بني جعـدة أربـاب الفلج نضـرب بالسيف ونـرجـو الفـرج ٤١٣

حـرف الحـاء

ـ مالك بن خالد الهذلي:
فتى مـا ابن الأغـر إذا شتـونـا وحب الـزاد في شهـري قمـاح ٢٤٦
ـ أبي ذؤيب الهذلي:
وردّ جـازرهم حـرفـاً مصـرمـة ولا كـريم من الولـدان مصبـوح ٣٤٦

حـرف الخـاء

ـ طرفة بن العبد:
إذا الـرجال شتـوا واشتد أزمهم فـأنت أبيضهم سـربـال طبـاخ ٢٩٣

حـرف الـدال

ـ المعلوط بن بدل القريعي:
ورج الفتى للخيـر ما إن رأيتـه على لسن خيـراً لا يزال يـزيـد ٣٠٣
ـ مجهول:
يلومونني في حب ليلى عواذلي ولـكنـني مـن حبـهـا لكـمـيـد ٣٥٤
ـ منسوب للفرزدق:
بنـونـا بنـو أبنـائنـا وبنـاتنـا بنـوهن أبنـاء الـرجـال الأبـاعـد ٢٤٦

ـ الجموح الظفري
قالت أميمة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود
لا درّ درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود ٢٤٢
ـ النابغة الذبياني:
ولا أرى فاعلاً من الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد ٤١٢ ـ ٤١٣
ـ النابغة:
ها إنّ تاغذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد ٢٧٨
ـ مجهول:
ألا يا سلمى ذات الدماليج وذات الثنا الغر والفاحم الجعد ٢٧٨

حرف الراء

ـ ذي الرمة:
حراجيح ما تنفك إلّا مناخة على الخسف أو نرمي به بلداً قفرا ٣٠٤
ـ رؤبة بن العجاج:
لا تتركني فيهم شطيراً إني إذا أهلك أو أطيرا ٣٣٧
ـ مجهول:
فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبانا شرا ٤٤٦
ـ مجهول:
حذو حظكم يا آل عكرم واحفظوا أواصرنا والرجم بالغيب يذكر ٤٥٤
ـ الأخطل:
. . . . . قد بلغت سوءاتهم هجر
وورد:
مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوءاتهم هجر ٣٩٧
ـ ابن النجم العجلي:
خلص أم العمرو من أسيرها حرّاس أبواب على قصورها ٢٨٨، ٤٣٤
ـ الفرزدق:
فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر ٣٤٠
ـ مجهول:
يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار ٢٧٨

ـ منسوب للعرجى ومجنون بني عامر:
يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر ٢٩٠
ـ مجهول:
مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر
ترمي بكفي كان من أرمى البشر ٢٧٩

حرف السين

ـ العباس بن مرداس:
أكر وأحمي للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا ٢٨٧
ـ أبو زبيد (حرملة بن المنذر):
خلا إن العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس ٤٠٧
ـ مجهول:
إلى أن عرّسوا وأغب منهم قريباً ما يحس له حسيس ٤٠٨
ـ هذلول بن كعب وقيل لغيره:
تقول وصكت وجهها بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ٣٠٦

حرف الضاد

ـ رؤبة بن العجاج:
جارية في درعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض ٢٩٣
أبيض من أخت بني إباض

حرف العين

ـ منسوب لأنس بن زنيم:
كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه ٤٣٠

حرف الفاء

ـ قيس بن الخطيم وقيل لغيره:
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف ٣٣٨
ـ أوس بن حجر:
تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتب خلف الحقيبة رادف ٣٩٧

حـــرف القـــاف

- زهير:

ومن يلق يوماً على علاته هـرماً ... يلق السماحة منـه والندى خلقـا ٢٤٨، ٣٨٥

- مجهول:

ولو أنك في يوم الرخاء سألتني ... فـراقك لم أبخـل وأنت صديق ٣٤٩

- بشر بن أبي خازم الأسدي:

وألا فـاعـلمـوا أنّـا وأنـتـم ... بـغـاة مـا بقـينـا فـي شقـاق ٣٤٥

حـــرف الكـــاف

- الأعشى:

تجانف عن أهل اليمـامة نـاقتي ... وما قصدت من أهلها السوائكـا ٤٢٠

- مجهول:

يـا أيهـا المـاتـح دلـوي دونكـا ... إني رأيت القـوم يحمـدونكـا ٣٧٤

حـــرف الـــلام

- عمرة أخت عمرو بنت عجلان الهذلية:

وقـد علم الصبيـة المـرملون ... إذا اغبـر أفق وهـبت شمـالا

بـأنـك الـربيـع وغيث مـريـع ... وقـد مـا هنـاك يكـون الثمـالا ٣٤٩ - ٣٥٠

- مجهول:

ولقـد اغتذى ومـا صقـع الديـ ... ـك على أدهم أجش الصهيـلا ٢٨٧

- حسان وقيل غيره:

محمـد تفـد نفسـك كـل نفس ... إذا مـا خفت من شيء تبـالا ١٧٨

٥٠ - المرار الأسدي:

فـرد على الفؤاد هـوى عميـداً ... وسـوئـل لـو يـرد لنـا سؤالا

وقـد نعني بهـا ونـرى عصـوراً ... بهـا يقتلننـا الخـرد الخـذالا ١٥٥

- القطامي:

كم نالني منهم فضلاً على عدم ... إذا لا أكـاد من الأقتار أحتمـل ٤٣٠

- حندج المري:

ما أقدر الله أن يدني على شحط ... من داره الحزن ممن داره صول ٢٩٠

ـ مجهول:
لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها ٣٥٥
ـ امرؤ القيس:
فلو إنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال ٢٥٦
ـ امرؤ القيس:
ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي ٢٥٧
ـ امرؤ القيس:
. . . . . لناموا فما إن من حديث ولا صالي ٢٨١
ـ أبو محلّم:
إلا فتى من بني ذبيان يحملني وليس حاملي إلّا ابن حمال ٢٨٦
وروى:
فهل فتى من سراة القوم يحملني . . . . . .
ـ عدي بن زيد العبادي:
فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال ٣٣٩
ـ قيل للشماخ وقيل لغيره:
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال ٤١٨
ـ الأسود بن يعفر:
وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني ثوبي أعام بن حنظل ٤٥٤
ـ أبو ذؤيب الهذلي:
ألا زعمت أسماء إلّا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي ٢٤٢
ـ النجاشي الحارثي قيس بن عمرو بن مالك:
فلست بآتيه ولا أستطيعه ولك أسقني أن كان ماؤك ذا فضل ٣٥٥
ـ مجهول:
فلا أهل إلّا دون أهلك عندنا وما لك حاشا بيت مكة من عدل ٤١١

حرف الميم

ـ المثقب العبدي:
مثلاً يضربه حكامنا قولهم: في بيته يؤتى الحكم ٢٤٨
ـ الأعشى:
إلى المرء قيس أطيل السرى وآخذ من كل حي عصم ١٩١

ـ مجهول:
. . . . . وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم ٢٢٣
ـ عمرو بن عبد الجن:
أما ودماء ما تزال كأنها على قنة العزي وبالنسر عندما ٤٣٥
ـ مجهول:
وما عليك أن تقولي كلما سبحت واسترجعت يا للهمما ٤٥١
أردد علينا شيخنا مسلما
ـ أمية بن أبي الصلت وقيل خراشة الهذلي:
إني إذا ما حدث الـمّا أقول يا للّهم يا للّهمّا ٤٥٠
ـ الأحوص:
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ٢١٦
ـ أعرابية:
بني أن البر شيء هين المنطق الطيب والطعيم ١٩١
ـ النابغة:
فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والشهر الحرام
ونأخذ بعدهم بذناب عيش أجبّ الظهر ليس له سنام ٢٨٧
ـ الفرزدق:
ولكنّ نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم ٢٥٤
ـ مجهول:
ألا يا سلمى ثم اسلمي ثمت اسلمي ثلاث تحيات وإن لم تكلمي ٢٧٨
ـ الجميع الأسدي:
حاشا أبي ثوبان أن أبا ثوبان ليس ببكمه فدم
عمرو بن عبد الله أن به ضناً على الملحاة والشتم ٤١٠ ـ ٤١١

حرف النون

ـ قريط بن أنيف العنزي:
إذا لقام بنصرى معشر خشن عند الحفظة إن ذو لوثة لانا ٢٨٠
ـ فروة بن مسيك المرادي، وقيل لذي الأصبع:
فما إن طبنا جبن لكم منايانا ودولة آخرينا ٣٩٣
ـ المرار بن سلامة العجلي:
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا مناولاً من سوائنا ٤٢١

ـ الفند الزماني:
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ٤٢١
ـ الشماخ بن ضرار:
كلا يومي طوالة وصل أروى ظنون أن مطّرح الظنون ٢٤٧
ـ لبيد:
درس المنا بمتالع فأبان وتقادمت بالحبس فالسويان ٤٥١
ـ أبي الأسود:
دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها
فألاّ يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها ٣٠٠ ـ ٣٠١
ـ مجهول:
وصدر مشرق النحر كأن ثديه حقان ٣٤٩

حرف الياء

ـ مجهول:
امتلاء الحوض وقال قطني سلا رويداً قد ملأت بطني ١١٦
ـ مجهول:
بحبك يالّتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني ٤٤٥
ـ يزيد بن أبي العاص:
أليت كفافاً كأن خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي ٣٣٩
ـ العجاج:
وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها إنسيّ ٤٠٧
ـ متمم بن نويرة اليربوعي:
على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكا ١٧٩
ـ الشماخ بن ضرار:
إنك يا بن جعفر خير فتى
ثم قال:
ورب ضيف طرق الحي سرى صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى ١٨٩
إن الحديث طرف من القرى

٤ ـ فهرس الاعلام

حرف الألف

إبراهيم بن السري = الزجاج
أحمد بن محمد = ابن كيسان
الأحوص (الشاعر): ٢١٦
الأخطل (الشاعر) ٣٩٧
الأخفش (أبو الحسن سعيد بن سعده: ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٣٣، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣٣١، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٩، ٣٨١
أبي إسحاق الزيادي: ١٩٤.
أبي إسحاق الزجاج = الزجاج
أبي الأسود الدؤلي (الشاعر): ٣٠٠
الأسود بن يعفر (الشاعر): ٤٥٤
الأصمعي (عبد الملك بن قريب، أبو سعيد): ٣٠٦
الأعشى (الشاعر): ١٩١، ٣٣٩، ٤٢٠
امرؤ القيس (الشاعر): ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٨٠
أوس بن حجر (الشاعر): ٣٩٧.

حرف الباء

بشر بن أبي خازم الأسدي (الشاعر): ٣٤٥.
البصريين: ٢١١، ٢٦٥، ٢٧٠، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٩٤، ٤٠١، ٤١٠، ٤٣٦
بكر بن محمد المازني = المازني
أبو بكر بن السراج = ابن السراج

حرف الثاء

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى): ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٧٧

حرف الجيم

الجرمي (صالح بن إسحاق): ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧
الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن): ١٢٦، ١٢٧
جرير (الشاعر): ٢٧٢
أبو جعفر المدني القارىء (يزيد بن القعقاع المخزومي): ٢٧١
الجموح الظفري (الشاعر): ٢٤٢
الجميع الأسدي (الشاعر): ٤١٠
ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني): ٢٢٩

حرف الحاء

الحسن بن أحمد = أبو علي الفارسي

أبو الحسن الأخفش = الأخفش
أبو الحسن الربعي = الربعي
أبو الحسن الرماني = الرماني
الحسن بن عبد الله = السيرافي
حرملة بن المنذر: أبو زبيد
حفص (القاري): ٢٧١، ٢٧٢
حندج المري (الشاعر): ٢٩٠

حرف الخاء

الخليل بن أحمد: ٢٤٠
خويلد بن خالد = أبو ذؤيب

حرف الذال

ذو الرمة (الشاعر): ٣٠٤، ٣٠٦
أبو ذؤيب الهذلي (الشاعر): ٢٤٢، ٣٤٦

حرف الراء

الربعي (أبو الحسن علي بن عيسى الربعي): ٢١٥
الرماني (علي بن عيسى أبو الحسن): ١٤٤، ٢٣٦
رؤبة بن العجاج (الراجز): ٢٩٣، ٣٣٧، ٣٤٩

حرف الزاء

أبو زبيد (الشاعر) حرملة بن المنذر: ٤٠٧
الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري): ٢٠١، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٩٩
أبو زكريا = الفراء
زهير بن أبي سلمى (الشاعر): ٢٤٨، ٣٨٥
زياد بن معاوية = النابغة الذبياني

حرف السين

سالم بن دارة الغطفاني (الشاعر): ٤٤١
ابن الشراج (أبو بكر محمد بن السري): ١٢٢، ١٢٤، ١٣٩، ٢٢٩
سعيد بن سعده = الأخفش
أبو سعيد = الأصمعي
أبو سعيد = السيرافي
سيبويه (إمام النحاة عمرو بن عثمان): ١٢١، ١٤٠، ١٤٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٠٩، ٣٠٥، ٣١٠، ٣٢١
السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله): ١٨٦

حرف الشين

الشماخ بن ضرار (الشاعر): ١٨٩، ٢٤٧

حرف الصاد

صالح بن إسحاق = الجرمي

حرف الطاء

طرفة بن العبد (الشاعر): ٢٩٣
طفيل الغنوي (الشاعر): ٢٥٣

حرف العين

عاصم (القارىء): ٢٧١

العباس بن مرداس (الشاعر): ٢٨٧
أبو العباس أحمد بن يحيى = ثعلب
أبو العباس محمد بن يزيد = المبرد
عبد الله بن محمد = الأحوس
عبد الله بن قيس الرقيات (الشاعر): ٢٢٠
عبد القاهر الجرجاني = الجرجاني
عبد الملك بن قريب = الأصمعي
أبو عثمان = المازني
عثمان بن جني = ابن جني
العجاج (الراجز): ٤٠٧
عدي بن زيد العبادي (الشاعر): ٣٣٩
علي بن حمزة = الكسائي
علي بن عيسى = الرماني
علي بن عيسى = الربعي
أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد بن عبد الغفار): ١٤٠، ١٩٤، ١٩٩، ٢٢٩
أبو عمر = الجرمي
عمرة أخت عمرو وبنت عجلان الهذلية: ٣٤٩
عمرو بن عبد الجن (الشاعر): ٤٣٥
عمرو بن عثمان = سيبويه
عمير بن شييمَ = القطامي

حرف الغين

غياث بن عوث = الأخطل
غيلان بن عقبة = ذو الرمة

حرف الفاء

الفارسي = أبو علي
أبو الفتح = ابن جني
الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد): ١٧٣، ١٧٤، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٤، ٢٣٠، ٣٠٢، ٣٤١، ٤٠٠، ٤٤٠، ٤٤١
الفرزدق (الشاعر): ٢٤٦، ٢٥٤، ٣٤٠
فروة بن مسيك المرادي (الشاعر): ٣٩٣
الفضل بن قدامة = أبو النجم
الفند الرماني (الشاعر): ٤٢١

حرف القاف

قريط بن أنيف العنبري (الشاعر): ٢٨٠
القطامي (الشاعر): ٤٣٠
قطرب (محمد بن المستنير): ١٥٦، ١٦١، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٤
قيس بن عمرو = النجاشي
قيس بن عبد الله = النابغة الجعدي

حرف الكاف

الكسائي: ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٧٤، ٣٤١، ٤٠٠، ٤٠١
الكميت: ٣٠٦
الكوفيون: ١٣٢، ١٤٣، ١٥٣، ١٧٦، ١٧٧، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٤، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٩،

٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٨
ابن كيسان (أحمد بن محمد أبو الحسن): ٢١٩، ٢٢٢.

حرف اللام

لبيد (الشاعر): ٤٥١

حرف الميم

المازني (أبو عثمان بكر بن محمد): ١٨٧، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٦، ٣٠٥
مالك بن خالد الهذلي (الشاعر): ٢٤٥
المبرد (محمد بن يزيد أبو العباس): ٢٠٤، ٣٧٠، ٣٩٩
متمم بن نويرة اليربوعي (الشاعر): ١٧٩
المثقب العبدي (الشاعر) عائذ بن محصن: ٢٤٨
محمد بن السري = ابن السراج
محمد بن المستنير = قطرب
محمد بن يزيد = المبرد
أبو محلّم: ٢٨٦
المخبل السعدي (الشاعر): ٣٩٦
المرار الأسدي (الشاعر): ٢٥٥
المرار بن سلامة العجلي (الشاعر): ٤٢١
المعلوط بن بدل القريعي (الشاعر): ٣٠٣
ميمون بن قيس = الأعشى.

حرف النون

النابغة الجعدي (الشاعر): ٤١٣
النابغة: ٢٧٨، ٢٨٧، ٤١٢
نافع (القارىء): ٣١٦
النجاشي الحارثي (الشاعر): ٣٥٥
أبو النجم العجلي (الراجز): ٢٨٨

حرف الهاء

همام بن غالب = الفرزدق

حرف الياء

يحيى بن زياد = الفراء
يزيد بن القعقاع = أبو جعفر المدني
يزيد بن أبي العاصي (الشاعر): ٣٣٩
يعقوب بن إسحاق الحضرمي (القارىء): ٣٨٨
يونس: ٢١٧

٥ ـ فهرس المصادر والمراجع

أ ـ المخطوطات:

١ ـ الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ـ مخطوطة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة (١ نحو).

٢ ـ إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري دار الكتب المصرية رقم (٢١٢٥).

٣ ـ إعراب القرآن للسفاقسي (المجيد في إعراب القرآن المجيد) مكتبة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (المكتبة المركزية) رقم (١٠٢٥ ـ ١٠٢٦).

٤ ـ إعراب القرآن للعكبري (البيان في إعراب القرآن) مخطوطة مكتبة الحرم المكي رقم (٧٢) علوم القرآن.

٥ ـ إعراب القرآن للسمين الحلبي (الدر المصون) مكتبة مكة رقم (١ علوم القرآن).

٦ ـ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب مكتبة الحرم المكي رقم (٣٨) نحو.

٧ ـ شرح التسهيل للدماميني (تعليق الفرائد في شرح تسهيل الفوائد) مكتبة الحرم المكي رقم (١٢٨) نحو.

٨ ـ شرح لامية العرب للعكبري مكتبة شيخ الإسلام رقم

٩ ـ شرح اللمع للعكبري مخطوطة خدا بخش مصورة في معهد إحياء المخطوطات تحت الرقم (٣١٩) نحو.

١٠ ـ شرح مقامات الحريري مصورة في معهد إحياء المخطوطات تحت الرقم (٥٦٠) أدب. (ب) ونسخة مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رقم (٢٧٨) أدب.

١١ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الأسدي.

١٢ ـ كتاب اللباب للعكبري الأزهرية رقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩.

١٣ ـ المحصل شرح المفصل المنسوب إلى أبي البقاء العكبري دار الكتب (٢٩٢).

١٤ ـ المحصول شرح الفصول لابن أباز البغدادي مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم (١٧٤ نحو).
١٥ ـ شرح المقرب لابن عصفور مصورة معهد إحياء المخطوطات رقم
١٦ ـ كتاب المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) لغة.
١٧ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت في المدينة المنورة رقم (١٦٣ نحو).
١٨ ـ المنهج الأرشد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح الحنبلي مخطوطة مكتبة الحرم المكي رقم (١١٤) تراجم.

ب ـ المطبوعـات:

١٩ ـ كتاب الإبل عن الأصمعي، ضمن مجموعة (الكنز اللغوي) نشر أوجست هفنر برلين سنة ١٩٠٣م.
٢٠ ـ أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي ـ تحقيق طه محمود الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي البابي الحلبي ـ القاهرة، (ط) أولى سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
٢١ ـ الأزمنة والأمكنة للمرزوقي. ط دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ـ الدكن الهند سنة ١٣٣٢هـ.
٢٢ ـ الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق عبد المعين اللوحي ط دمشق سنة ١٩٧١م.
٢٣ ـ أسرار العربية لابن الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
٢٤ ـ الأشباه والنظائر في النحو تأليف جلال الدين السيوطي ـ ط. دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن ـ الهند سنة ١٣٥٩هـ ـ ١٣٦٠هـ. طبع مكتبة الكليات الأزهرية تحقيق طه عبد الرؤوف سعد سنة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٢٥ ـ اشتقاق أسماء الله تأليف أبي القاسم الزجاجي تحقيق د. عبد الحسين المبارك. ط النعمان النجف سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
٢٦ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط/دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.
٢٧ ـ الأصول في النحو ـ تأليف ابن السراج (١ ـ ٢) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ط.

مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد سنة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
٢٨ ـ أعجب العجب شرح لامية العرب للزمخشري. ط دار المعرفة ١٣٩٢هـ.
٢٩ ـ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ـ تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري. القاهرة، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٢م.
٣٠ ـ إعراب القرآن (إملاء مامن بن الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) ط البابي الحلبي سنة ١٣٨٠هـ.
٣١ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ـ تحقيق عبد الرحيم محمود. مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م.
٣٢ ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. ط دار الكتب المصرية ١٩٢٧م، ١٩٦٢م، وطبعة (الساسي).
٣٣ ـ الاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي نشر عبد الله البستاني ـ بيروت سنة ١٩٠١م.
٣٤ ـ الأمالي لأبي علي القالي ط السعادة سنة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٣م.
٣٥ ـ الأمالي الشجرية تأليف هبة الله بن الشجري. ط حيدرآباد ـ الدكن، الهند سنة ١٣٤٩هـ، دائرة المعارف العثمانية.
٣٦ ـ الأمثال لأبي عكرمة الضبي ـ تحقيق د. رمضان عبد التواب. مطبعة دار الكاتب بدمشق سنة ١٩٧٤م.
٣٧ ـ الأمثال لأبي فيد مؤرج السدوسي. تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة سنة ١٩٧١م. تحقيق د. أحمد محمد الضبيب، الرياض سنة ١٩٧٠م.
٣٨ ـ إنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الكتب ١٣٦٩هـ ـ ١٣٩٣هـ.
٣٩ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة الطبعة الرابعة سنة ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.
٤٠ ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. مطبعة دار التأليف القاهرة سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
٤١ ـ الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د. مازن المبارك مطبعة دار النفائس بيروت سنة ١٩٧٢م (الطبعة الثانية).
٤٢ ـ إيضاح المكنون للبغدادي، المكتبة الإسلامية طهران سنة ١٩٦٧م ـ ١٣٧٨هـ.

٤٣ ـ إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري تحقيق محيي الدين رمضان. المطبعة التعاونية دمشق سنة ١٩٧١م.
٤٤ ـ البئر لابن الأعرابي تحقيق د. رمضان عبد التواب مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
٤٥ ـ البحر المحيط لأبي حيان طبع السعادة القاهرة سنة ١٣٢٦هـ.
٤٦ ـ البداية والنهاية لابن كثير مطبعة كردستان العلمية القاهرة سنة ١٣٤٨هـ.
٤٧ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار إحياء الكتب العربية القاهرة سنة ١٩٥٧ م.
٤٨ ـ بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي تحقيق محمد علي النجار وجماعة منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
٤٩ ـ بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٨٤هـ.
٥٠ ـ البلغة في شذور اللغة مجموعة مقالات لغوية لأئمة كتبة العرب ظهر معظمها في مجلة المشرق نشر أوجست هفنر والأب لويس شيخو. ط. الثانية سنة ١٩١٤م المطبعة الكاثوليكية بيروت.
٥١ ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي تحقيق محمد المصري منشورات وزارة الثقافة بدمشق سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
٥٢ ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحقيق سيد أحمد صقر ط/البابي الحلبي سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م. الطبعة الثانية.
٥٣ ـ تاج العروس في شرح جواهر القاموس للزبيدي:
أ ـ طبعة بولاق سنة ١٣٠٧هـ.
ب ـ طبعة الكويت الجزء السابع فقط سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.
٥٤ ـ تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ترجمة عبد الحليم النجار دار المعارف بمصر سنة ١٩٦١م. والأصل والذيل الألماني (ترجمة العكبري) قام بنقلها إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب.
٥٥ ـ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي طبعة سنة ١٩٣١م، السعادة بمصر.
٥٦ ـ تاريخ علماء المستنصرية تأليف ناجي معروف مطبعة العاني بغداد سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م الطبعة الثانية.
٥٧ ـ تراجم رجال القرنين السادس والسابع لأبي شامة المقدسي (ذيل الروضتين) طبع سنة

١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م الطبعة الأولى بعناية محمد زاهد الكوثري.
٥٨ ـ تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات طبع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب سنة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
٥٩ ـ تفسير الكشاف للزمخشري طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
٦٠ ـ التكملة لوفيات النقلة للمنذري. تحقيق بشار عواد معروف، مطبعة الآداب بالنجف سنة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
٦١ ـ التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي وجماعة بغداد سنة ١٩٦٢م.
٦٢ ـ تهذيب الألفاظ لابن السكيت ـ للتبريزي، المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٨٩٥م.
٦٣ ـ تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق مجموعة من الأساتذة، طبعة الدار العربية للطباعة سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
٦٤ ـ التنبيه لأبي عبيد البكري الطبعة الثالثة السعادة سنة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٢م.
٦٥ ـ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه اونرتزل، مطبعة الدولة استانبول ١٩٣٠م.
٦٦ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م.
٦٧ ـ جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، ط دار المعارف بمصر من ١ ـ ١٦ فقط.
٦٨ ـ الجمل لعبد القاهر الجرجاني تحقيق علي حيدر طبع سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م دمشق.
٦٩ ـ الجمل لأبي القاسم الزجاجي تحقيق ابن أبي شنب، باريس سنة ١٩٥٧م.
٧٠ ـ جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي دار نهضة مصر للطبع والنشر تحقيق محمد علي البجاوي. ط الأولى مطبعة لجنة البيان العربي سنة ١٩٦٧م.
٧١ ـ جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د. عبد المجيد قطامش المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
٧٢ ـ جمهرة اللغة لابن دريد الطبعة الأولى مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الدكن سنة ١٣٤٥هـ.
٧٣ ـ جنى الجنتين للمحبي مطبعة الترقي بدمشق سنة ١٣٤٨هـ.
٧٤ ـ الجني الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل. المكتبة العربية بحلب سنة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
٧٥ ـ الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق الأستاذ علي النجدي

وجماعة، طبع دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة سنة ١٩٦٥م (الجزء الأول).
٧٦ ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت سنة ١٩٧١م.
٧٧ ـ الحدود للرماني تحقيق مصطفى جواد، يوسف يعقوب مسكوني. بغداد سنة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.
٧٨ ـ الحماسة الشجرية لابن الشجري تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي. دمشق سنة ١٩٧٠م.
٧٩ ـ الحيوان للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٥٦م.
٨٠ ـ خزانة الأدب لعبد القادر بن عمر البغدادي.
أ ـ طبعة مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩هـ.
ب ـ وطبعة دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م تحقيق عبد السلام هارون ١ ـ ٤ فقط.
٨١ ـ الخصائص لأبي الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧١هـ، ١٣٧٦هـ.
٨٢ ـ الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي مطبعة الترقي دمشق سنة ١٩٤٨م.
٨٣ ـ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، تأليف د. فاضل السامرائي، مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
٨٤ ـ الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة للإمام حمزة الأصفهاني تحقيق د. عبد المجيد قطامش، طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ م.
٨٥ ـ الدرر اللوامع للشنقيطي، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٧هـ، تحقيق بدر الدين النعماني.
٨٦ ـ ديوان أوس بن حجر تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت سنة ١٩٦٠م.
٨٧ ـ ديوان شعر الأحوص جمعه وحققه عادل سليمان جمال. طبع الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م القاهرة.
٨٨ ـ ديوان الأعشى الكبير تحقيق د. محمد محمد حسين، طبع النموذجية سنة ١٩٥٠م.
٨٩ ـ ديوان بشر بن أبي حازم تحقيق د. عزة حسن، المطبعة الرسمية دمشق سنة ١٩٦٠م.
٩٠ ـ ديوان رؤبة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب) ليبسيغ سنة ١٩٠٣م باعتناء وليم بن الورد البروسي.

٩١ ـ ديوان ذي الرمة بشرح الإمام أبي نصر الباهلي تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح. دمشق ١٣٩٢ ـ ١٣٩٣هـ مطبعة طربيني.
٩٢ ـ ديوان الشماخ بن ضرار تحقيق وشرح د. صلاح الدين الهادي مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م.
٩٣ ـ ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري طبع سالون باريس سنة ١٩٠٠م.
٩٤ ـ ديوان طفيل الغنوي تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الكتاب الجديد بيروت سنة ١٩٦٨م.
٩٥ ـ ديوان العجاج شرح الأصمعي تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشروق بيروت سنة ١٩٧١م.
٩٦ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط أولى سنة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.
٩٧ ـ ديوان عنترة تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي بدمشق سنة ١٩٦٤م.
٩٨ ـ ديوان الفرزدق تحقيق عبد الله الصاوي سنة ١٣٥٤هـ.
٩٩ ـ ديوان القطامي تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
١٠٠ ـ ديوان مالك ومتمم أبناء نويرة، تحقيق ابتسام مرهون الصفار مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٩٦٨م.
١٠١ ـ ديوان المثقب العبدي تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة سنة ١٩٧١م.
١٠٢ ـ ديوان المفضليات مع شرح ابن الأنباري باعتناء كارلوس يعقوب لايل طبعة الآباء اليسوعيين بيروت سنة ١٩٢٠م.
١٠٣ ـ ديوان النابغة الذبياني تحقيق د. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م.
١٠٤ ـ ديوان النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي دمشق سنة ١٣٨٤هـ.
١٠٥ ـ ديوان الهذليين، نشر دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠م.
١٠٦ ـ ديوان ابن هرمة تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب النجف سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
١٠٧ ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، القاهرة ١٩٥٢م ـ ١٩٥٣م، وطبعة دمشق سنة ١٩٥١م.
١٠٨ ـ ذيل الأمالي لأبي علي القالي، طبعة ثالثة، السعادة سنة ١٣٧٣هـ وسنة ١٩٥٣م.

١٠٩ ـ روضات الجنات للخوانساري الميرزا محمد باقر الموسوي، ط الثانية طهران.
١١٠ ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار النصر للطباعة سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
١١١ ـ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، سنة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.
١١٢ ـ السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، مطبعة دار المعارف.
١١٣ ـ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح بن جني، تحقيق مصطفى السقا وجماعة، طبعة البابي الحلبي القاهرة سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٤م الجزء الأول فقط.
١١٤ ـ سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للبكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م.
١١٥ ـ السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وجماعة، الطبعة الثانية، البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.
١١٦ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، نشر مكتبة القدس القاهرة سنة ١٣٥٠هـ.
١١٧ ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي بتحقيق د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٢م.
١١٨ ـ شرح أبيات سيبويه لابن النحاس تحقيق أحمد خطاب، طبع المكتبة العربية بحلب سنة ١٩٧٤م.
١١٩ ـ شرح أبيات الكشاف، مطبعة مصطفى الحلبي في آخر الكشاف.
١٢٠ ـ شرح أدب الكاتب للجواليقي، نشر مصطفى صادق الرافعي القاهرة سنة ١٣٥٠هـ.
١٢١ ـ شرح الأشموني (هداية السالك) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٣٩م ـ ١٩٤٦م.
١٢٢ ـ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم مطبعة القديس بيروت ١٣١٢هـ.
١٢٣ ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد (الجزء الأول) مكتبة الأنجلو سنة ١٩٧٤م.
١٢٤ ـ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي بتحقيق عبد السلام هارون، وأحمد أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥١م ـ سنة ١٩٦٧م.
١٢٥ ـ شرح ديوان الحماسة للتبريزي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي القاهرة سنة ١٣٥٧هـ ـ ١٣٥٨هـ.

١٢٦ ـ شرح ديوان المنتبي المنسوب إلى العكبري = (التبيان في شرح الديوان) تحقيق مصطفى السقا وجماعة مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
١٢٧ ـ شروح سقط الزند بتحقيق مصطفى السقا وجماعته طبع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب سنة ١٣٦٤هـ ـ ١٩٥٤م.
١٢٨ ـ شرح شواهد المغني مطبعة محمد مصطفى، القاهرة سنة ١٣٣٢هـ.
١٢٩ ـ شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد الشافية للبغدادي تحقيق محمد الزفزاف وجماعة. مطبعة حجازي القاهرة سنة ١٣٣٢هـ.
١٣٠ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد.
١٣١ ـ شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة سنة ١٩٥٨م الطبعة العاشرة.
١٣٢ ـ شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف سنة ١٩٦٣م.
١٣٣ ـ شرح القصائد العشر للتبريزي تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب سنة ١٩٦٩م.
١٣٤ ـ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعكبري تحقيق عبد العزيز أحمد، طبعة البابي الحلبي سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م. الطبعة الأولى.
١٣٥ ـ شرح المفصل لابن يعيش إدارة الطباعة المنيرية بدون تاريخ.
١٣٦ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٦م.
١٣٧ ـ شعر الأخطل صنعه السكري، تحقيق د. فخر الدين قباوة ط/دار الأصمعي بحلب سنة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م طبعة أولى.
١٣٨ ـ الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس تحقيق مصطفى الشويمي طبعة مؤسسة بدران ببيروت سنة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.
١٣٩ ـ الصحاح للجوهري (تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة سنة ١٩٥٦م.
١٤٠ ـ طبقات الحنابلة لأبي يعلى، بيروت دار المعرفة.
١٤١ ـ طبقات الشافعية تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو. ط/١، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

١٤٢ ـ طبقات فحول الشعراء تأليف محمد بن سلام الجمحي تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة مطبعة المدني سنة ١٩٧٤م.
١٤٣ ـ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة الجزء الأول فقط تحقيق د. محسن غياض، مطبعة النعمان النجف سنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م.
١٤٤ ـ طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية.
١٤٥ ـ العبر في خبر من عبر للذهبي تحقيق د. صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت سنة ١٩٦٦م. الجزء الخامس فقط.
١٤٦ ـ أبو علي الفارسي تأليف د. عبد الفتاح شلبي، مطبعة نهضة مصر الفجالة ١٣٨٨هـ.
١٤٧ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري بتحقيق برجستراسر، السعادة بمصر سنة ١٩٣٣م.
١٤٨ ـ غريب إعراب القرآن (البيان في غريب إعراب القرآن) لابن الأنباري تحقيق د. طه عبد الحميد ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
١٤٩ ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
١٥٠ ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٦٤هـ ـ ١٩٤٥م.
١٥١ ـ فتح القدير للشوكاني طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٨٣هـ.
١٥٢ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق د. عبد الحميد عابدين، والدكتور إحسان عباس. ط الأولى سنة ١٩٥٨م.
١٥٣ ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الاشبيلي. ط/٢، القاهرة، مؤسسة الخانجي سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.
١٥٤ ـ الفهرست لابن النديم نشرة فلوجل.
١٥٥ ـ فوات الوفيات محمد بن شاكر الكتبي تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة سنة ١٩٥١م.
١٥٦ ـ في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.
١٥٧ ـ القوافي للأخفش تحقيق د. عزة حسن دمشق.

١٥٨ ـ الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٦م.
١٥٩ ـ الكامل في التاريخ لابن الأثير، المطبعة المنيرية بمصر سنة ١٣٥٣هـ.
١٦٠ ـ كتاب الحروف للرماني تحقيق د. عبد الفتاح شلبي.
١٦١ ـ كتاب سيبويه:
أ ـ طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ.
ب ـ تحقيق عبد السلام هارون (١ ـ ٣) دار القلم، دار الكاتب العربي، والهيئة المصرية العامة للكتاب، من سنة ١٩٦٦م ـ ١٩٧٣م.
١٦٢ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.
١٦٣ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حاجي خليفة، الطبعة الثانية المطبعة الإسلامية بطهران سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
١٦٤ ـ اللامات للزجاجي تحقيق د. مازن المبارك المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
١٦٥ ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير، مكتبة القدس القاهرة سنة ١٣٨٦هـ.
١٦٦ ـ لسان العرب لابن منظور مطبعة بولاق.
١٦٧ ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني منشورات مكتبة القدس والبدير بدمشق مطبعة الترقي سنة ١٣٤٨هـ.
١٦٨ ـ المثنى لأبي الطيب اللغوي.
١٦٩ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق فؤاد سزكين، السعادة بمصر سنة ١٩٥٩م.
١٧٠ ـ مجالس العلماء للزجاجي تحقيق عبد السلام هارون مطبعة حكومة الكويت سنة ١٩٦٢م.
١٧١ ـ مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٠م.
١٧٢ ـ مجمع الأمثال للميداني مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م.
١٧٣ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، منشورات شركة المعارف الإسلامية سنة ١٣٧٩هـ.
١٧٤ ـ المحتسب لابن جني تحقيق علي النجدي وجماعة، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٨٦هـ.
١٧٥ ـ المخصص لابن سيده الطبعة الأولى بولاق القاهرة سنة ١٣١٧هـ ـ ١٣٣١هـ.

١٧٦ ـ المدارس النحوية تأليف د. شوقي ضيف دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م.
١٧٧ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. مهدي المخزومي مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
١٧٨ ـ مدرسة البصرة تأليف د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٨هـ.
١٧٩ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر للطبع والنشر سنة ١٣٩٤هـ الطبعة الثانية.
١٨٠ ـ مراصد الاطّلاع لابن عبد الحق الحنبلي دار إحياء الكتب العربية القاهرة.
١٨١ ـ المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب تحقيق علي حيدر دمشق سنة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.
١٨٢ ـ المزهر في علوم اللغة للسيوطي تحقيق جاد المولى وجماعة دار إحياء الكتب العربية.
١٨٣ ـ مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري تحقيق د. محمد خير الحلواني منشورات مكتبة الشهباء حلب.
١٨٤ ـ المستقصى من أمثال العرب للزمخشري ط مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ـ الدكن سنة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.
١٨٥ ـ المعارف لابن قتيبة تحقيق د. ثروت عكاشة ط الثانية دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩م.
١٨٦ ـ معاني القرآن للفراء الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م. والجزء الثاني والثالث طبع مطابع سجل العرب سنة ١٩٧٢م.
١٨٧ ـ معاهد التنصيص للعباس المطبعة البهية القاهرة سنة ١٣١٦هـ.
١٨٨ ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب) لياقوت الحموي طبعة دار المأمون سنة ١٩٣٦م.
١٨٩ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي دار صادر بيروت سنة ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.
١٩٠ ـ معجم الشعراء للمرزباني تحقيق عبد الستار فراج طبعة الحلبي سنة ١٩٦٠م.
١٩١ ـ معجم ما استعجم للبكري تحقيق مصطفى السقا الطبعة الأولى سنة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٥م القاهرة.
١٩٢ ـ معجم مقاييس اللغة أحمد بن فارس تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الأولى دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٦٦م.
١٩٣ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري:

أ ـ تحقيق محيي الدين عبد الحميد.
ب ـ تحقيق مازن المبارك وجماعة دمشق سنة ١٩٦٤م دار الفكر.
١٩٤ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة تأليف طاش كبرى زاده تحقيق كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور القاهرة سنة ١٩٦٩م.
١٩٥ ـ المفضليات تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣م.
١٩٦ ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني بهامش خزانة الأدب المطبعة الأميرية ببولاق.
١٩٧ ـ المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة سنة ١٣٨٨هـ.
١٩٨ ـ المقرب لابن عصفور تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد سنة ١٩٧١م.
١٩٩ ـ منازل الحروف للرماني تحقيق رانا محمد نصر الله افسان الاهي مطبعة المكتبة العلمية ـ لاهور سنة ١٩٧٢م.
٢٠٠ ـ من تاريخ النحو للأستاذ سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت.
٢٠١ ـ المنصف لأبي الفتح ابن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين طبعة البابي الحلبي سنة ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
٢٠٢ ـ المنتظم لابن الجوزي دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد ـ الدكن سنة ١٣٥٧هـ ـ ١٣٥٨هـ.
٢٠٣ ـ النخل والكرم عن الأصمعي ضمن كتاب (شذور اللغة).
٢٠٤ ـ نزهة الألباء لابن الأنباري بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة المدني القاهرة سنة ١٩٦٧م.
٢٠٥ ـ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ط الثانية القاهرة سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
٢٠٦ ـ نفح الطيب للمقري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة ١٩٤٩م.
٢٠٧ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري دار الكاتب العربي بيروت.
٢٠٨ ـ نكت الهميان للصفدي تحقيق أحمد زكي القاهرة سنة ١٣٢٩هـ ـ ١٩١١م.
٢٠٩ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الرادي نشر عيسى الحلبي سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٢١٠ ـ هدية العارفين للبغدادي ط الثالثة، المكتبة الإسلامية طهران سنة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
٢١١ ـ همع الهوامع للسيوطي:
أ ـ تحقيق محمد بدر الدين النعساني، السعادة بمصر سنة ١٣٧٧هـ.
ب ـ تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم طبع الكويت سنة ١٩٧٤م الجزء الأول والثاني.
٢١٢ ـ الوافي بالوفيات للصفدي من ١ ـ ٩ باعتناء هلمون رتيتر.
٢١٣ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محيي الدين عبد الحميد:
أ ـ السعادة بمصر سنة ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.
ب ـ وتحقيق الدكتور إحسان عباس.